MTPME
المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة
OBSERVATOIRE MAROCAIN
DE LA TRÈS PETITE ET MOYENNE ENTREPRISE

التقرير السنوي

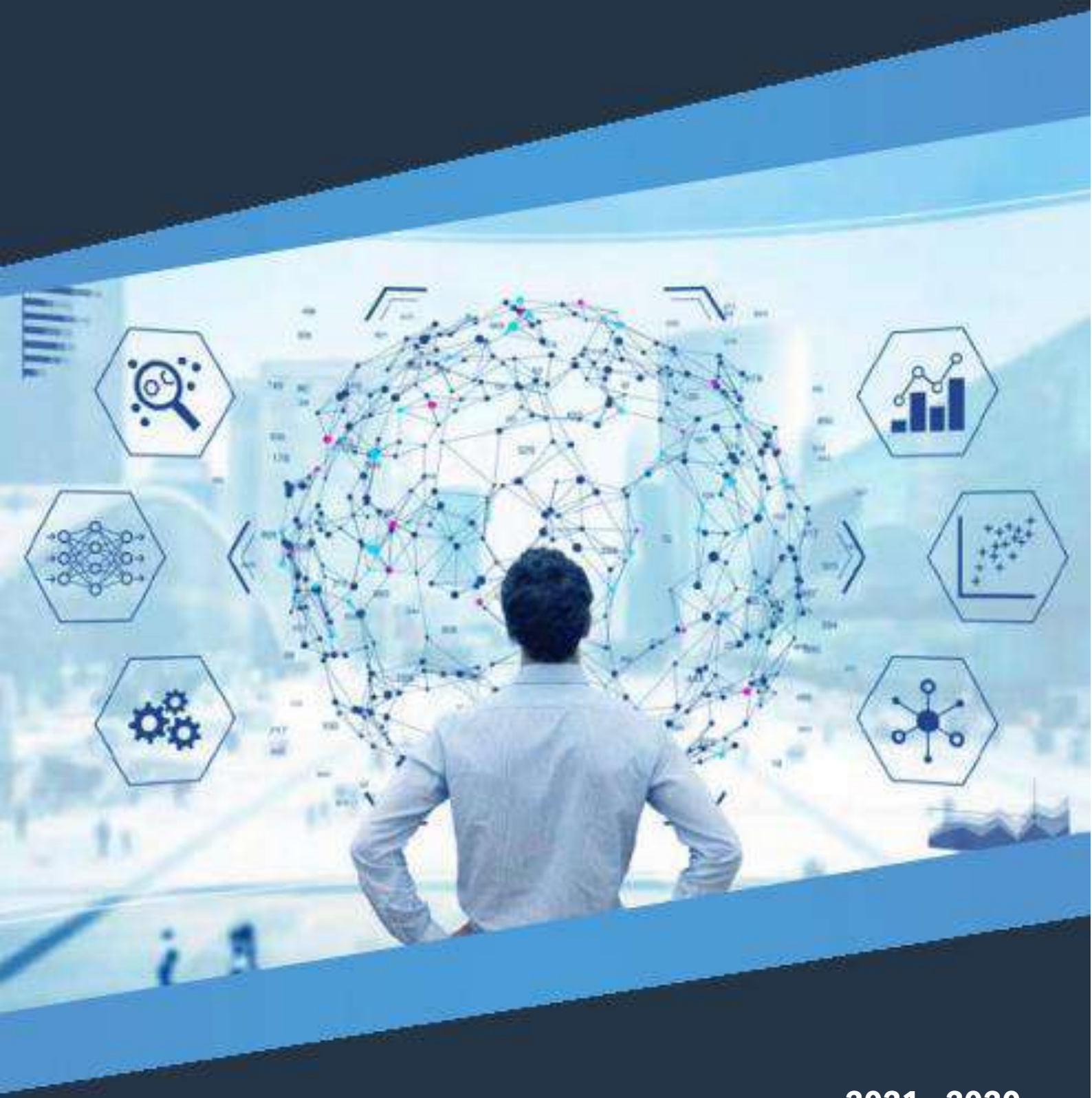

2021 - 2020

الفهرس

	كلمة السيد الرئيس	7
.1	تقرير الأنشطة	9
1.1	هيئات الحكامة	11
1.2	الحصيلة المرحلية للمخطط الاستراتيجي 2021-2023	13
1.3	الاتصال والتعاون	18
1.3.1	الاتصال	18
1.3.2	التعاون	19
1.4	الموارد	21
1.4.1	الرأسمال البشري	21
1.4.2	مدونة الأخلاقيات	21
1.4.3	الموارد المالية	21
.2	المنهجية	23
2.1	تعاريف ومفاهيم	25
1.1.2	مكونات النسيج الإنتاجي الوطني من الناحية الجبائية	25
2.1.2	المفاهيم المعتمدة	26
2.2	الهيئات المزودة بالبيانات	27
1.2.2	المديرية العامة للضرائب	27
2.2.2	المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية	27
3.2.2	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	27
4.2.2	-بنك المغرب	27
5.2.2	وزارة الصناعة والتجارة	28
6.2.2	بريد المغرب	28
.3	الوضعية الديموغرافية المقاولات	29
3. 1	السمات الأساسية لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة	31
3.2	إنشاء مقاولات الأشخاص الاعتباريين	33
3.3	شطب مقاولات الأشخاص الاعتباريين	35
3.4	المقاولون الذاتيون	39
3.4.1	تطور عدد المقاولين الذاتيين النشطين	39
3.4.2	دراسة التدفقات السنوية للمقاولين الذاتيين المسجلين	40
.4	المؤشرات الاقتصادية للمقاولات	45
1.4	رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة	47
2.4	رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة عند التصدير	50
4.3	القيمة المضافة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة	53
.5	التشغيل	57
1.5	تحليل التشغيل وعمليات الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال الفترة 2019-2020	59
5.1.1	التحليل الجغرافي	60
5.1.2	التحليل القطاعي	62
5.1.3	التحليل حسب الفئة العددية للأجراء	68
5.1.4	تحليل التشغيل حسب فئة المقاولة	69
5.2	تحليل كتلة الأجور 2019-2021	71
5.2.1	التحليل حسب الفئة العددية للأجراء	71
5.2.2	التحليل حسب فرع النشاط	72
.6	الوضعية المالية لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة	73
6.1	بنية الخصوم ومعدل الخزينة والسيولة العامة	75
6.2	ولوج المقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة إلى التمويل البنكي	79
	قائمة الرسوم البيانية والجداول والأشكال I	83
	ريادة الأعمال النسائية	87

كلمة السيد الرئيس

بمناسبة إصداره لتقريره السنوي 2020/2021، يقدم المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة الحجم مجموعة من المؤشرات والمعطيات حول الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية والمالية للمقاولات خلال جائحة كوفيد-19. وتتميز هذه النسخة الثالثة أيضا بورود قسم خاص بتطور مستويات التشغيل في هذا السياق غير المسبوق. كما تم إثراء التقرير أيضا بمؤشرات عن المقاولين الذاتيين، فضلا عن نتائج دراسة عن ريادة الأعمال النسائية.

عانى النسيج الإنتاجي الوطني سنة 2020 من تداعيات الأزمة الصحية المرتبطة بتفشي جائحة كورونا، التي أدت إلى انكماش اقتصادي قوي بلغت نسبته 6,3٪، ولم تساهم في التخفيف من حدتها سوى إجراءات الدعم التي اتخذتها الحكومة وبنك المغرب.

واستناداً إلى بيانات الحصيلة السنوية ل 296 223 مقاولة من مقاولات الأشخاص الاعتباريين المسجلة لدى المديرية العامة لضرائب، يتبين أن القيمة المضافة الإجمالية لهذه المقاولات سجلت انخفاضا بنسبة 10,8٪.

وإذا كان تأثير هذا التدهور يمتد إلى كافة الجهات إلا أنه كان بنسب غير متكافئة. وهكذا، سجلت جهات مراكش-آسفي وبني ملال-خنيفرة وفاس-مكناس وطنجة-تطوان-الحسيمة أعلى النسب من حيث الانخفاض، حيث بلغت على التوالي 41,3٪ و23,2٪ و16,8٪ و14,8٪.

كما لوحظ هذا التأثير غير المتكافئ أيضا على المستوى القطاعي، حيث سجلت المقاولات العاملة في قطاعات "الفنون والمهرجانات وأنشطة العروض" و"الإيواء والمطاعم" و"النقل والتخزين" أكثر من غيرها انخفاضا قويا في قيمتها المضافة، بنسب بلغت 73,7٪ و69٪ و32,2٪ على التوالي. ومن جهة أخرى، سجلت الأنشطة المتعلقة بالتعليم على وجه الخصوص ارتفاعا بنسبة 35,8٪.

وفي ظل آثار هذه الظرفية، أصبحت بنية النسيج الإنتاجي أكثر انقساما. فبالنظر إلى رقم معاملاتها، فقد تغير تصنيف 20560 مقاولة من حيث الحجم والفئة، حيث التحقت 200 شركة كبرى بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، وأصبحت 3880 مقاولة صغرى ومتوسطة مقاولات صغيرة جدا أو متناهية الصغر فيما باتت 6680 مقاولة صغيرة جدا تُصنف في خانة المقاولات متناهية الصغر. بالإضافة إلى ذلك، شهدت 9800 مؤسسة متناهية الصغر تسجل في العادة رقم معاملات يتراوح بين مليون و3 ملايين درهم، تراجعا في رقم معاملاتها إلى مستويات أدنى.

بالإضافة إلى ذلك، شهدت سنة 2020 تراجعا لخلق المقاولات بنسبة 10,5٪ على أساس سنوي، قبل تسجيل ارتفاع بنسبة 23,4٪ سنة 2021.

من ناحية أخرى، ووفقا للتحليل المقارن للمعطيات الواردة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من جهة وقاعدة البيانات الموحدة للمرصد من جهة أخرى، فإن 40715 مقاولة، معظمها مقاولات متناهية الصغر كانت نشطة سنة 2019 ويعمل بها 194.575 أجيرا، لم تجدد تصريحها بالأجراء لدى الصندوق بعد ظهور الجائحة.

وفيما يتعلق بالأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فقد سجلت انخفاضًا بنسبة 4,6٪ سنة 2020 قبل أن تسجل زيادة بنسبة 7,7٪ سنة 2021. ومع ذلك، إذا كانت غالبية المقاولات قد عادت إلى مستويات ما قبل الجائحة في مجال التشغيل، فإن المقاولات العاملة على وجه الخصوص في قطاعي "الإيواء والمطاعم" و"الصناعة التحويلية" سجلت انخفاضا بنسبة 13,3٪ و2,5٪ على التوالي خلال الفترة 2019-2021.

وفيما يتعلق بتطور المؤشرات المالية، يُظهر تحليل الحصيلة السنوية لعينة تتكون من 55000 مقاولة من مقاولات الأشخاص الاعتباريين أنها سجلت استقرارا في ماليتها سنة 2020 على العموم مقارنة بسنة 2019. ولعل ذلك يُعزى إلى تدابير الدعم التي اتخذتها الدولة لفائدتها.

أما فيما يتعلق بالموارد المالية لهذه المقاولات، كشفت بيانات الحصيلة السنوية للمقاولات الصغيرة جدا (بما فيها المقاولات متناهية الصغر) أن الدين لدى الشركاء شكل المكون الأول لهذه الموارد ويمثل في المتوسط 42,8٪ منها، فيما ظلت الأموال الذاتية محدودة بحصة 18,8٪. أما بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الكبرى، فقد سجلت أموالها الذاتية ما يعادل في المتوسط 32,8٪ من مواردها، فيما مثلت ديونها المالية المكون الثاني بنسبة 22٪.

أجرى المرصد في إصداره لهذه السنة دراسة عن ريادة الأعمال النسائية، وهي الأولى من نوعها في المغرب. وقد شملت الدراسة كافة المقاولات المدرجة في قاعدة بياناته الموحدة البالغ عددها 567041، بالإضافة إلى المقاولين الذاتيين البالغ عددهم 49160. كما استخدم المرصد أيضًا خوارزمية التعلم الآلي التي من التعرف على جنس مسير المقاولة اعتمادا على اسمه الشخصي، مما مكن من التغلب على إشكال شح البيانات.

تبين نتائج الدراسة أن المقاولات التي تسيرها نساء لا يتعدى 16,2٪. وتسجل حصص أعلى في قطاعات "الصحة البشرية وأنشطة العمل الاجتماعي" و "التعليم" و "تصفيف الشعر والعناية بالجمال" بنسبب 40٪ و30٪ و23٪ على التوالي. وعلى المستوى الجهوي يلاحظ أن أعلى نسب لريادة الأعمال النسائية سجلت في جهتي الداخلة-واد الذهب (28,8٪) والعيون-الساقية الحمراء) 26,8٪.

في هذه الظرفية الاقتصادية غير المواتية، طالبت العديد من المؤسسات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من المرصد المساهمة في الدراسات والمشاريع التعاونية حول القضايا المتعلقة بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

أود أن أوجه الشكر لشركائنا الذين يعملون كل سنة عام مع المرصد على المساهمة في إعداد هذا التقرير الذي يتميز بجمعه لكافة المؤشرات والدراسات التحليلية الخاصة بالنسيج الإنتاجي الوطني في وثيقة واحدة.

الفصل الأول
تقرير الأنشطة

1. تقرير الأنشطة

اعتمد المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة سنة 2020 مخططه الاستراتيجي للفترة 2021-2023. ويهدف هذا المخطط إلى تعزيز وتطوير واستدامة إنتاج المرصد للمؤشرات والإحصائيات المتعلقة بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وتعزيز قدراته للاضطلاع بأدواره وإنجاز مهامه على أكمل وجه.

يتناول تقرير الأنشطة النقاط التالية:

- هيئات الحكامة.
- الحصيلة المرحلية للمخطط الاستراتيجي 2021-2023.
- استراتيجية الاتصال والتعاون.
- الموارد البشرية والمالية.

1.1 هيئات الحكامة

تم إنشاء المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة في نونبر 2013 في شكل جمعية غير ربحية تتألف من أحد عشر عضوا مؤسسين يمثلون القطاعين العمومي والخاص.
وتتكون هيئات حكامة المرصد من الجمع العام ومجلس الإدارة والمدير التنفيذي واللجنة التقنية.

الشكل 1: هيئات الحاكمة بالمرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

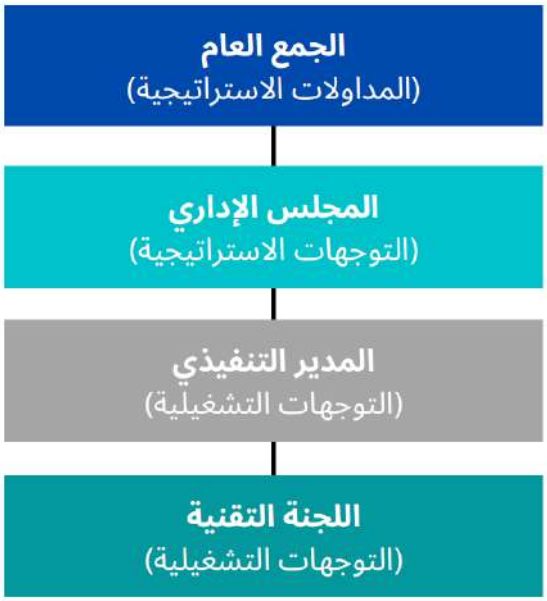

الجمع العام: وهي هيئة تبث في كافة الأمور المتعلقة بسير عمل المرصد، ولا سيما انتخاب أعضاء المجلس الإداري ووضع المبادئ التوجيهية العامة.
المجلس الإداري: يتمتع بكافة الصلاحيات اللازمة لضمان حسن سير عمل المرصد ويصادق بشكل خاص على استراتيجيته وبرنامجه السنوي وميزانيته.
يترأس والي بنك المغرب المجلس الإداري للمرصد منذ إنشائه، ويتكون من الأعضاء المؤسسين[1]، وهم:

- وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي

[1] تم حذف أحد الأعضاء المؤسسين (وزارة الشؤون العامة والحوكمة) من المجلس الإداري للمرصد بعد اندماج الوزارة المعنية مع وزارة الاقتصاد والمالية سنة 2019.

- وزير الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري، ويمثله كل من المدير العامل للمديرية العامة للضرائب، ومديرة الخزينة والمالية الخارجية، ومدير الدراسات والتوقعات المالية
- الأمين العام للمندوبية السامية للتخطيط
- المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- المدير العام للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية
- المدير العام للشركة الوطنية للضمان والتمويل (صندوق الضمان المركزي سابقاً)
- المدير العام لمغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة
- رئيس المجموعة المهنية لبنوك المغرب
- رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب

وعقب اجتماع المجلس الإداري يوم 29 نوفمبر 2021، وافقت الجمعية العامة المنعقدة في نفس اليوم على عضوية عضوين جديدين في مجلس الإدارة، ويتعلق الأمر بكل من:

- وزيرة التحول الرقمي والإصلاح الإداري.
- وزير الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات.

تتمثل الغاية من قبول العضوين الجديدين إلى إثراء عمل المرصد فيما يتعلق بمهام القطاعين الوزاريين المعنين، لا سيما ما يتعلق بتطوير السياسات والإصلاحات لفائدة المقاولات الصغيرة جدا من جهة، وبتحديث الإدارة والتنمية الرقمية والحكامة الجيدة والوصول إلى المعلومة والبيانات العمومية من جهة أخرى.

المدير التنفيذي: يتخذ جميع التدابير اللازمة للتدبير اليومي لشؤون المرصد. وتتولى السيدة أمل الإدريسي هذه المسؤولية منذ سنة 2018.

اللجنة التقنية: وتتكون من ممثلين عن الأعضاء المؤسسين للمرصد، وتتمثل مهمتها الأساسية في مراقبة المشاريع الهيكلية للمؤسسة وتنفيذ استراتيجيتها وبرامجها السنوية.

انعقد آخر اجتماع للجنة التقنية في يونيو 2022 وشهد حضور الأعضاء التالية أسماؤهم:

- السيدة شهرزاد العلوي -بنك المغرب
- السيدة أحلام الرحماني – مديرية الدراسات والتوقعات المالية بوزارة الاقتصاد والمالية
- السيدة صوفيا بورحيم -المديرية العامة للضرائب
- السيد سعيد الزيادي -وزارة الصناعة والتجارة
- السيدة ندى الإدريسي -المندوبية السامية للتخطيط
- السيدة أسماء الأنباري -الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- السيدة أميمة العيالي -المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية
- السيدة نور الهدى منتصر والسيدة صفاء السنتيسي -مغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة
- السيد محمد بوكوتاية -الشركة الوطنية للضمان والتمويل
- السيدة سامية ترهزاز والسيدة خولة الرفاعي والسيدة بشرى دادي والسيد محمد طلال -الاتحاد العام لمقاولات المغرب
- السيدة كوثر العلوي المدغري – وزارة التحول الرقمي وإصلاح الإدارة

1.2 الحصيلة المرحلية للمخطط الاستراتيجي 2021-2023

يسعى المخطط الاستراتيجي للفترة 2021-2023 إلى تعزيز معرفة المرصد بالنسيج الإنتاجي الوطني من خلال الإثراء المستمر لدليل بياناته ومؤشراته وحصيلة إنتاجاته. وبذلك يواصل المرصد حشد أدوات علم البيانات والبيانات الضخمة في عملياته المتعلقة باستغلال البيانات رغبة في وضعها في خدمة السياسات الرامية إلى مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

وحري بالذكر أن إطلاق هذا المخطط الاستراتيجي جاء في سياق تميز بالأزمة الوبائية المرتبطة بتفشي جائحة كورونا، علاوة على إطلاق العديد السلطات العمومية لثلة من من الإصلاحات، ومنها على وجه الخصوص النموذج التنموي الجديد والاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وخطط التنمية الجهوية والقطاعية.

يتمحور المخطط الاستراتيجي حول ثلاثة محاور وهي:

- تطوير وتحسين موثوقية قواعد بيانات المرصد لتوسيع نطاق الإنتاج.
- تعزيز قدراتها التنظيمية والتشغيلية.
- تنمية الاتصال والتعاون على المستويين الوطني والدولي.

الشكل 2: المخطط الاستراتيجي 2021-2023

شرع المرصد اعتبارا من السنة المنصرمة في تنفيذ كافة البرامج المسطرة لكل محور.

الإطار الاتفاقي لتبادل البيانات

بعد إبرام اتفاقيات تبادل البيانات مع بنك المغرب والمديرية العامة للضرائب، والمكتب الوطني للملكية الصناعية والتجارية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي[2] سنة 2017، ثم مع وزارة الصناعة والتجارة سنة 2021، وقع المرصد في شهر أبريل من سنة 2022 ملحقا تعديلي لاتفاقية تبادل البيانات مع المكتب الوطني للملكية الصناعية والتجارية، مما مكنه من الوصول إلى:

- البيانات المتعلقة بالحل المبكر للمقاولات بهدف تحديد طبيعة المقاولات المتعثرة بشكل أفضل؛
- والأسماء الشخصية لمسيرات المقاولات من أجل استنباط أفضل وأسرع لريادة الأعمال النسائية.

كما يعتزم المرصد خلال سنة 2022 إبرام اتفاقية مع "مغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة" بهدف جمع البيانات عن المقاولات المستفيدة من المواكبة التي تقترحها هذه المؤسسة.

[2] تم التوقيع على ملحق تعديلي لاتفاقية تبادل البيانات مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في يناير 2021 بغرض التوصل إلى فهم أعمق لإشكالية التشغيل، لا سيما من خلال الحصول على البيانات ذات الصلة شهرياً وليس سنوياً، بالإضافة إلى بيانات حول كتلة الأجور.

تعزيز موثوقية البيانات

قام المرصد سنوات بتنفيذ عمليات تأهيل تتمحور حول إحصاء مجتمع ريادة الأعمال وتعزيز موثوقيته، سعياً إلى استخدام المعلومة المتاحة والمؤهلة في كل قاعدة من قواعد البيانات، واستكمال المعلومات المفقودة قدر الإمكان وضمان تفرد المقاولة في قاعدة البيانات، وبالتالي التغلب على مكامن الخلل في الحسابات بسبب تكرار المعطيات.

الشكل 3: تعزيز موثوقية البيانات

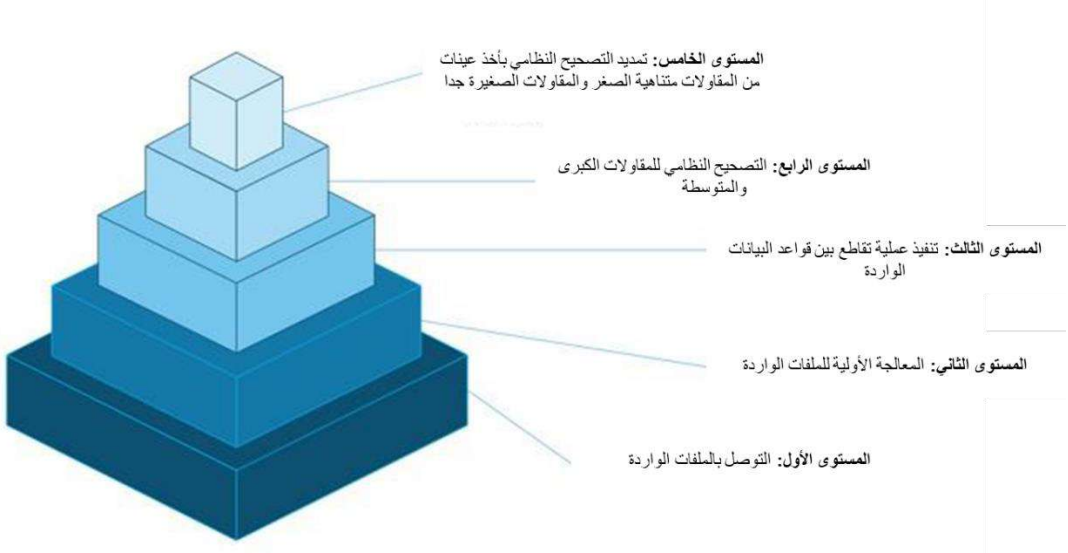

يتكون الإطار المرجعي، الذي وضعه المرصد سنة 2018 في إطار تعزيز موثوقية البيانات التعريفية والقطاعية والمعطيات المتعلقة بالحصيلة السنوية الواردة من الشركاء، من خمسة مستويات:

- المستوى الأول : التوصل بالبيانات ؛
- المستوى الثاني : المعالجة الأولية للملفات الأصلية ؛
- المستوى الثالث : تطبيق عمليتي الدمج والمقارنة ؛
- المستوى الرابع : التصحيح المنهجي للبيانات المتعلقة بالمقاولات الكبرى والمتوسطة ؛
- المستوى الخامس : التصحيح المنهجي، عن طريق تحديد العينات، للبيانات المتعلقة بالمقاولات المتناهية الصغر والصغيرة جداً.

بعد أن بلغ المرصد سنة 2020 المستوى الثالث، شرع خلال السنة الماضية في تدبير المستويين الرابع والخامس، وذلك على مرحلتين:

- التأكد من موثوقية محاور التحليل الثلاثة وملؤها
  - **الشكل القانوني**: تتعلق المعالجة بالأشكال القانونية التي لم يتم ملؤها. يتم التأكد من الموثوقية من خلال تدوين اسم المقاولة وفقًا للمصطلحات المستخدمة في حقل "اسم المقاولة" (SA أو SARL وما إلى ذلك للأشخاص الاعتباريين؛ وMRS أو MS أو DR إلخ. للأشخاص الطبيعيين).
  - **رمز النشاط:** يتم ملء رموز الأنشطة التي لم يتم ملؤها باستخدام رموز المهن المقدمة من قبل المديرية العامة للضرائب، فضلا عن البحث على شبكة الإنترنت؛
  - **رمز المدينة**: تتم معالجة رموز المدينة الفارغة باستخدام خوارزمية تعالج العنوان برمته من أجل استخراج المدينة وتقنينها وفقًا لإطار مرجعي محدد سلفا؛
  - **المرجع الجغرافي**: تُستخدم تقنيات "التنقيب عن النص" لمقارنة المرجع الجغرافي للمرصد مع ذلك المعمول به في المغرب (المندوبية السامية للتخطيط).

- التصحيح المنهجي للمقاولات المتوسطة والكبرى

يتم إجراء هذا التصحيح نسبة إلى الوزن الاقتصادي الكبير لهاتين الفئتين من المقاولات بالإضافة إلى عددهما المحدود.

تعلقت أشغال التأكد من موثوقية البيانات وإثراؤها برقم المعاملات وبعض بنود الحصيلة من خلال استخدام البيانات الموجزة و/أو تقارير نشاط المقاولة، فضلاً عن استخدام تقنيات الويب سكاربينغ Web Scraping (استخراج المعلومات من مواقع الإنترنت).

الإطار 1. تقنيات علوم البيانات التي يستخدمها المرصد

يستند المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في الاضطلاع بمهامه إلى علم البيانات. ويسعى المرصد من خلال ذلك إلى إنتاج المؤشرات والإحصائيات بأفضل مستوى ممكن من الموثوقية وأضيق هامش ممكن للخطأ.

ومن بين تقنيات علم البيانات التي يستخدمها المرصد:

-**التعلم الآلي Machine Learning:** الذي يستخدم الخوارزميات الإحصائية أو الشبكات العصبية. يتحسن أداء خوارزمية التعلم الآلي بمرور الوقت، فكلما اكتسب معارف عن البيانات التي يعالجها كلما ارتفعت مستويات أدائه، وهو ما يمكن أن يتأتى بفضل التقدم الهائل المحرز في قدرات الحوسبة والتخزين.

-**التنقيب عن النص Text Mining:** والذي يتكون من تحليل مجموعة من الوثائق من أجل التقاط المفاهيم والمواضيع الرئيسية، فضلا عن تحديد العلاقات والاتجاهات الخفية. وبالتالي فإنه يجعل من الممكن تحويل النص إلى بيانات منظمة. يعمل "التنقيب عن النص" تلقائيًا على تصنيف النصوص حسب المشاعر أو الموضوع أو النية.

استخراج المعلومات من الإنترنت Web Scraping: تتعلق هذه التقنية باستخراج البيانات من مواقع الإنترنت من أجل تسجيلها وتحليلها. يمكن أن تكون عملية الاستخراج يدوية أو آلية. وتتم العملية يدويا عن طريق نسخ المعلومات والبيانات وإدراجها في جداول بشكل يدوي، بينما في العملية الآلية يتم استخدام برنامج أو خوارزمية تقوم باستكشاف آلي للعديد من المواقع من أجل استخرج المعلومات المطلوبة. وفيما يتعلق بالمرصد، فإن البيانات المستخرجة تتميز بطابعها العام، وهي أيضا معلومات يمكن لأي طرف آخر مهتم الوصول إليها مجانا.

عملية إعادة البيانات إلى المزودين بها

من أجل الاستفادة من اشتغاله على ضمان الموثوقية، وضع المرصد عملية لإعادة البيانات إلى أبرز من يزوده بها. وبذلك يتم إرجاع الملف المتوصل به إلى مزود البيانات المعني بعد معالجته وموثوقيته وإثرائه من خلال الخطوات التالية:

- التحليل الأولي للملفات: ويتعلق بالتحليل الوصفي للمتغيرات المقدمة مثل معدل الملء ومعدل التكرارات وكذلك الكشف عن مكامن الخلل.
- معالجة المتغيرات: وذلك عبر تحويلها إلى محاور موحدة وقابلة للاستغلال والتحليل (الترميز والغربلة، إلخ).
- موثوقية وإثراء المتغيرات والمعايير التعريفية من خلال المقارنة التقاطعية لقواعد البيانات والمعالجة اليدوية.
- إعادة الملف المعالج نفسه إلى المزود: تتيح المعالجة المنفذة إمكانية الحصول على معدل ملء محسّن، وإزالة مكامن الخلل والتكرارات والانتقال إلى التصنيف المغربي للأنشطة الاقتصادية (2010)، إلخ.

تم الشروع في هذه العملية بشكل فعلي مع بنك المغرب ووزارة الصناعة والتجارة، وجاري العمل على تنفيذها بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والشركة الوطنية للضمان والتمويل.

الشكل 4 :عملية إعادة البيانات إلى المزودين بها

حكامة تتميز باليقظة والتعاون من أجل مقاربة منهجية تكرارية وقابلة للتطوير

مكنت مجموعات العمل المكونة من فريق المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وممثلي الهيئات التي تزوده بالبيانات من إحراز تقدم كبير من حيث اكتمال البيانات وتحليلها وتفسيرها، فضلاً عن اتساق النتائج:

- **مجموعة عمل المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة /المديرية العامة للضرائب** : عقد المرصد عدة اجتماعات مع مديرية الإحصاء التابعة للمديرية العامة للضرائب من أجل تحديد الأساليب المنهجية المتعلقة بتحديد الفئات المستهدفة (المهن الحرة، **مجموعة** الخاضعون لنظام الربح الجزافي، الأشخاص الاعتباريون، إلخ.) لتحديد نطاق حساب المؤشرات، بالإضافة إلى دراسة العوائق القانونية المتعلقة بتبادل البيانات.

- **مجموعة عمل المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية / المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة**: انكبت هذه المجموعة على دراسة البيانات المتعلقة بإنشاء المقاولات والصعوبات التي تواجهها، علاوة على ريادة الأعمال النسائية عن طريق دراسة الأسماء الشخصية لمسيري المقاولات.

- **مجموعة عمل بنك المغرب / المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة**: نظم فريق المرصد اجتماعات متعددة مع مديرية الإحصاء وتدبير المعطيات (DSGD) حول أساليب معالجة البيانات المتعلقة بالحصول على التمويل من مكتب الاستعلام الائتماني والمعلومات المالية الفردية. من جهته، تعاون المرصد مع المديرية المذكورة في تنفيذ عدة مشاريع، منها تحديث وتحسين عينة الاستقصاء الشهري حول الظرفية لبنك المغرب من قاعدة بياناته الموحدة، وتعزيز موثوقية البيانات المتعلقة بالمقاولات الواردة في ملفه المرجعي.

- **مجموعة العمل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي / المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة**: حددت البيانات الإضافية حول التشغيل التي يتوفر عليها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتي يمكن أن يزود بها المرصد، ولا سيما التصاريح السنوية والشهرية للأجراء وكتلة الأجور.

- **مجموعة عمل وزارة الصناعة والتجارة / المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة**: واصل ممثلو المؤسستين على إثراء دليل وزارة الصناعة والتجارة بالمقاولات الصناعية اعتماداً على قواعد البيانات الموحدة للمرصد. بالإضافة إلى ذلك، وفرت الوزارة للمرصد بيانات الملفات التعريفية للمقاولات الصناعية، أي المعطيات المتعلقة بالإنتاج الصناعي، والتصدير الصناعي، والقيمة المضافة الصناعية والاستثمار.

تحسين خارطة العمليات المتعلقة بالمهن والوسائل الداعمة

في إطار تعزيز قدراته التنظيمية والتشغيلية، وضع المرصد خارطة لتتبع كافة عملياته المتعلقة بالمهن (أنظر الشكل رقم 5) والوسائل الداعمة للإنتاج (أنظر فصل المنهجية). وفي هذا الصدد، أنشأ المرصد مكتبات مختلفة مشتركة داخليًا تضم كافة الإجراءات والأساليب والأنماط التي تمكن من تتبع التقدم المحرز في هذه العمليات التي تشكل إطارا مرجعيا للعمل والإنتاج.

الشكل 5: خارطة عمليات المرصد

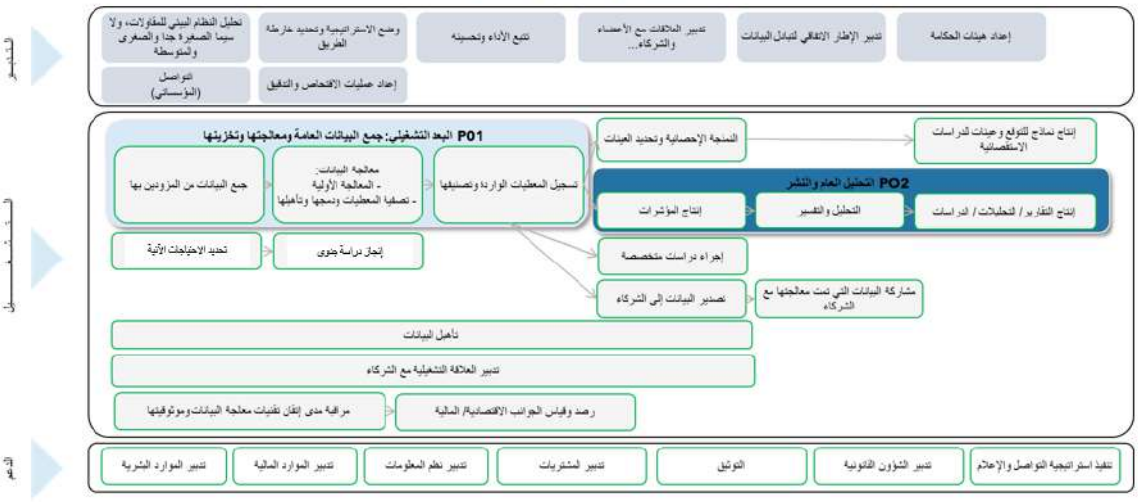

شرع المرصد في نمذجة على عمليات الدعم وإضفاء الطابع الرسمي عليها بهدف التوثيق وتدبير المخاطر وتحديد واقتراح سبل التحسين والتدبير الرشيد، لا سيما من خلال:

- خرائط تفصيلية للعمليات، مما سيمكن من تمثل صورة تسلسل الأنشطة ؛
- نصوص وصفية للتقدم الحالي للمهام التي تم تنفيذها في إطار العمليات الفرعية مقارنة بالتسلسل الأمثل المستهدف ؛
- مصفوفات RACI[3] حسب العمليات الفرعية من أجل تحديد أدوار ومسؤوليات المشاركين وتجنب تكرار الأدوار وتخفيف المسؤوليات.

[3] وهي أداة تمكن من الحصول على نظرة شاملة وواضحة حول الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بمشروع معين RACI (Responsible, Accountable, Consulted et Informed)

كما قام المرصد بوضع وتطوير أدوات تنظيمية وتخطيطية لرصد تقدم المشاريع وتحقيق الأهداف ذات الصلة.

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل رصد مخاطر فقدان المعارف والمهارات، سهر المرصد على ضمان نقل المهارات إلى كافة العاملين به كل حسب خبرته من خلال وضع نموذج دينامي للإنتاج.

اتمام الشطر الأول من مشروع وضع نظام معلوماتي وتحليلي مساعد على اتخاذ القرار

تعزيزا لقدراته التقنية، أرسى المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة الأسس التي يقوم عليها نظام المعلومات المساعد على اتخاذ القرار، مما مكنه من الحصول على الأسس التكنولوجية اللازمة للاضطلاع بمهامه والتطوير المستقبلي لأنشطته. يهدف هذا المشروع إلى إنشاء "مصنع بيانات"، والذي يسمح بالمعالجة الآلية لسلسلة القيم بدء بتلقي البيانات مرورا بعرضها وانتهاء باستخدامها.

الشكل 6: المخطط العام لنظام المعلومات المساعد على اتخاذ القرار

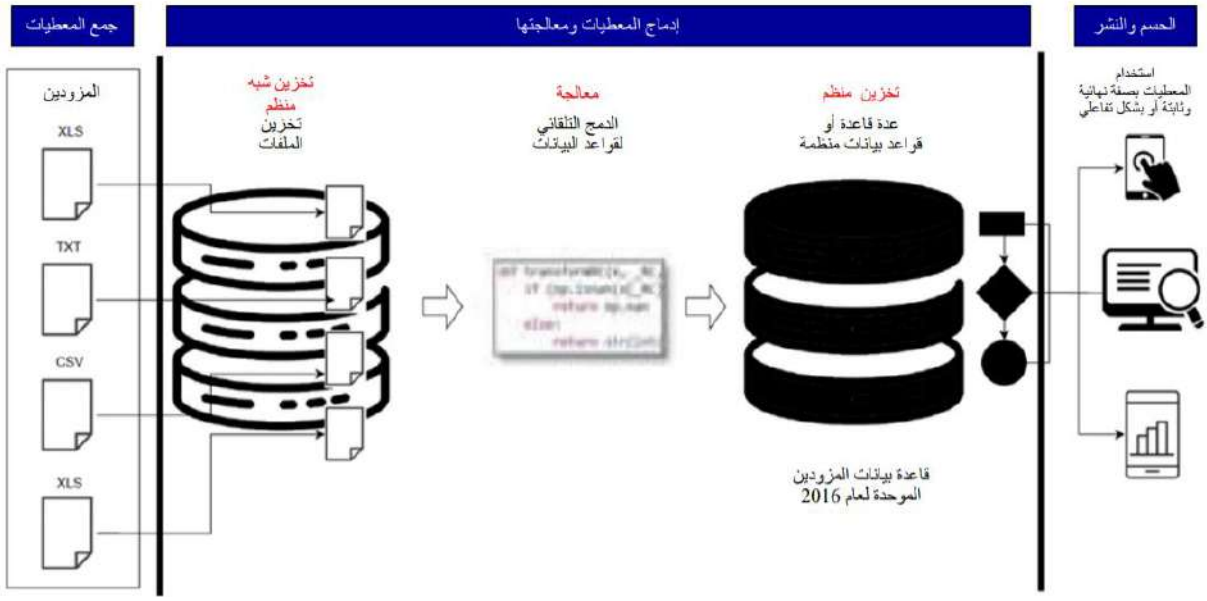

انتهى المرصد خلال العام الماضي من إنجاز أشغال الشطر الأول من هذا المشروع، ولا سيما اختيار أداة ودامج لتنفيذ نظام المعلومات المساعد على اتخاذ القرار. وقد تم بالفعل إعلان طلب عروض في نوفمبر 2021 من أجل اختيار الأداة / الدامج.

الشكل 7: الجدولة الزمنية لتنفيذ مشروع نظام المعلومات المساعد على اتخاذ القرار

وفي الوقت نفسه، عين المرصد لجنة تتبع وتقييم المشروع تتألف من ممثلين عن بنك المغرب ووزارة الصناعة والتجارة والشركة الوطنية للضمان والتمويل. وتولى أعضاء هذه اللجنة مسؤولية تقييم العروض التقنية وفق شبكة التنقيط الواردة في دفتر التحملات، وذلك قبل الشروع في تقييم العروض المالية.

نتج عن هذه العملية اختيار الزوج (الأداة والدامج) الذي قدم أفضل العروض، وبذلك تم الانتهاء من الشطر الأول من مشروع إنشاء نظام المعلومات المساعد على اتخاذ القرار الخاص بالمرصد. واستعدادا لانطلاق الشطر الثاني، فإن المرصد بصدد إجراء دراسة تتعلق بالبنية التحتية وبدائل توطين الحل الذي وقع عليه الاختيار.

إصدار التقارير المواضيعية
أصدر المرصد تقارير مختلفة تعزيزا دوره كمزود لإحصائيات ومؤشرات أكثر دقة وشمولية حول النسيج الإنتاجي المغربي. ويتعلق الأمر بما يلي:

- **التقارير المتعلقة بجهات الدار البيضاء-سطات والجهة الشرقية وفاس-مكناس**[4] **:**تسعى هذه التقارير الجهوية، التي تستقي معطياتها من التقرير السنوي للمرصد الشامل لكافة الجهات بالتراب الوطني، إلى توفير تشخيص للنظام الإنتاجي لهذه الجهات بما يمكن الفاعلين من القطاعين العام والخاص من الوصول إلى أبرز المؤشرات حول الوضعية الديموغرافية والاقتصادية والمالية للمقاولات المتواجدة بها.

- دفتر قطاعي للمقاولات العاملة في قطاعات السوق غير الفلاحية وغير المالية :يتناول هذا المنشور بنية مختلف قطاعات للنظام الإنتاجي الوطني، علاوة على جدادات تشخيصية للفروع والفروع الفرعية التي يشملها التصنيف المغربي للأنشطة الاقتصادية (NMA 2010). تتعلق هذه الجدادات بمقاولات يبلغ عددها 431811 مقاولة عاملة في القطاعات غير الفلاحية وغير المالية.

- **دراسة مشتركة مع مديرية الدراسات والتوقعات المالية بوزارة الاقتصاد والمالية:** وجهت مديرية الدراسات والتوقعات المالية بوزارة الاقتصاد والمالية إلى المرصد دعوة للمساهمة في دراسة حول وضعية مقاولات الزومبي[5] في المغرب، والتي تهدف إلى:

-
- جرد مقاولات "الزومبي" وتحديد وضعيتها في النسيج الإنتاجي الوطني خلال الفترة 2016-2020 وتوزيعها حسب القطاعات والجهات والأحجام من أجل رسم خارطة لهذا الصنف من المقاولات وتحليل تطورها الزمني.
- تحديد وضعية المغرب مقارنة بعينة من البلدان المماثلة وتحديد أفضل الممارسات للتخفيف من مدى تأثير هذه الظاهرة.
- اقتراح توصيات تروم تحسين نظام مراقبة ملاءة المقاولة وتبسيط المساطر المتعلقة بتصفية المقاولات.

1.3 الاتصال والتعاون

1.3.1 الاتصال

خرجات إعلامية بمناسبة نشر التقرير السنوي 2019-2020

- **نشر بيان صحفي ولوحة القيادة لأبرز المؤشرات التي تم إنتاجها.**
- **لقاءات حوارية:** من أجل التعليق على المؤشرات والإحصائيات الواردة في التقرير وتقديم مزيد من التوضيحات حول تقنيات استغلال البيانات المستخدمة (البيانات الضخمة، وعلوم البيانات، والتعلم الآلي، وما إلى ذلك) ؛

[4] تم إنجاز هذه التقارير بالتعاون مع المراكز الجهوية للاستثمار بالجهات المعنية.
[5] "مقاولات الزومبي" مفهوم استحدثه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتم تدارسه من قبل دولها الأعضاء. ويُقصد بمقاولات "الزومبي" كل مقاولة لا يقل عمرها عن 10 سنوات والتي لا يكفي ناتجها التشغيلي لتغطية رسوم الفائدة لمدة 3 سنوات متتالية على الأقل، والتي تستهلك جزء من الموارد الإنتاجية وتستفيد من الدعم العمومي، وبالتالي تساهم في تباطؤ نمو المقاولات غير المتعثرة.

- **تنظيم لقاء صحفي:** حيث تمت دعوة الصحفيين المتخصصين للتعرف على فريق المرصد الذي قدم عرضا بالمناسبة حول أساليب العمل والإنتاج، بدء من جمع البيانات ومعالجتها، مرورا بإنشاء قاعدة البيانات الموحدة، وانتهاء بمراجعة الاتساق وإنتاج المؤشرات.

إجراءات الاتصال حول اليوم العالمي للمرأة

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، قام المرصد بنشر الأرقام الأولية لدراسته حول ريادة الأعمال النسائية والنساء المسيرات لمقاولات في المغرب، والتي تداولتها وسائل الإعلام على نطاق واسع، مسلطة الضوء على الجانب الابتكاري لهذه الدراسة في المجال الإحصائي، بالإضافة إلى شمولية قاعدة البيانات المستخدمة.

المساهمة في مجلة أخبار المركز الجهوي للاستثمار"CRI News"

دعا المركز الجهوي للاستثمار بفاس-مكناس المرصد إلى المساهمة في مجلته الإعلامية الاقتصادية نصف السنوية "سي آر آي نيوز". وتتناول هذه المجلة الأخبار الاقتصادية والجهوية، مع التركيز على القضايا ذات التأثير على الاستثمار على مستوى الجهة. وكانت مساهمة المرصد تتعلق بديناميات ريادة الأعمال في جهة فاس-مكناس.

تطوير موقع المرصد

بالتوازي مع تنفيذ نظام المعلومات المساعد على اتخاذ القرار الخاص بالمرصد، وبهدف ضمان الوصول إلى المعلومات المهيكلة من خلال لوحات قيادة تفاعلية، شرع المرصد في إنشاء موقعه الإلكتروني والذي من المقرر إطلاقه في نهاية سنة 2022، مما سيتيح للعموم إمكانية الاطلاع على كافة الإصدارات والمؤشرات المنتجة، بالإضافة إلى أحدث المعلومات المتعلقة بأنشطة المرصد.

1.3.2 التعاون

واصل المرصد مد جسور التعاون مع المؤسسات الشؤيكة على الصعيدين الوطني والدولي.

على المستوى الوطني

الشراكة مع المراكز الجهوية للاستثمار

دعما لتعميم واستدامة الإصدارات حول الجهات، يعتزم المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة توطيد أسس التعاون وتعزيزها مع المراكز الجهوية للاستثمار، ولا سيما أن هذه الأخيرة قد تساهم في تأهيل البيانات المتعلقة بالجهات مع الأخذ في عين الاعتبار ما تحظى به المراكز الجهوية للاستثمار من دراية حول النسيج الإنتاجي على صعيد كل جهة، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية. كما تشمل سبل التعاون أيضا إنجاز دراسات نوعية.

التعاون مع وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

يساهم المرصد في إنجاز دراسة حول سجلات البيانات الإدارية وتقييم مستوى نضجها. وتركز هذه الدراسة على تبسيط المساطر بهدف تحسين جودة الخدمات الإدارية المقدمة للمرتفقين بموجب القانون 19.55، وتحديد حالات الاستخدام ذات الصلة لتبادل البيانات بين الإدارات بشكل مستقل عن الخدمات المقدمة للعموم. تتعلق هذه المساهمة بوصف وتأهيل سجل "المقاولات."

التعاون مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

تعتزم الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها إجراء استطلاع وطني حول التصورات والمواقف والممارسات المناهضة للرشوة بالنسبة للمقاولات المغرب[6]. وفي هذا السياق، طلبت الهيئة من المرصد استخراج عينة تمثيلية للمقاولات من قاعدة بياناته الموحدة.

التعاون مع السفارة البريطانية ووزارة الاقتصاد والمالية والشركة الوطنية للضمان والتمويل (تمويلكم) حول مشروع "الصندوق الأخضر"

في إطار التعاون البريطاني لدعم وزارة الاقتصاد والمالية في مجال تطوير التمويل لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة، تم الشروع في إنجاز دراسة لإعداد وتطوير أداة مالية من شأنها تلبية الاحتياجات التمويلية لدى المقاولات الصغرى والمتوسطة من حيث الاستثمارات الخضراء. يهدف هذا المشروع إلى دعم الجهود المبذولة لتطوير التمويل الأخضر في المغرب لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة، ولا سيما بالشراكة مع تمويلكم. ويساهم المرصد في هذه الدراسة من خلال توفير المؤشرات المالية الخاصة بالمقاولات.

[6] تم إنجاز أول دراسة حول الأسر سنة 2014.

التعاون مع وزارة الاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية

ينص الميثاق الجديد للاستثمار على ضرورة وضع آلية دعم خاصة بالاستثمار الذي تقوم به المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. من أجل وضع آلية هادفة ومناسبة بالنسبة لهذه الفئة من المقاولات، فقد طالبت وزارة الاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية المرصد بتزويدها بالمعطيات حول المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، ولا سيما ما تعلق منها باستثماراتها وتوزيعها الجغرافي والقطاعي ومناصب الشغل المحدثة بها وغير ذلك.

التعاون مع المندوبية السامية للتخطيط في إنجاز التقرير الإقليمي حول أهداف التنمية المستدامة

شرعت المندوبية السامية للتخطيط في إنجاز التقرير الإقليمي حول أهداف التنمية المستدامة الذي يساهم فيه المرصد من خلال توفير المؤشرات المتعلقة بنسب مختلف فئات المقاولات بناء على متغيرات معينة. ويندرج هذا التقرير في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي يدعو إلى اتخاذ تدابير تروم حماية كوكبنا وتحقيق الازدهار والسلام والحرية لفائدة البشرية جمعاء. وعلى غرار باقي دول العالم يسعى المغرب إلى تحقيق الأهداف السبعة عشر المسطرة في البرنامج، بما في ذلك مكافحة الفقر والارتقاء بجودة التعليم وضمان المساواة بين الجنسين.

على الصعيد الدولي

تبادل الخبرات مع أعضاء تحالف الشمول المالي(AFI)

يشارك المرصد بانتظام في أعمال التحالف من أجل الشمول المالي[7]. تعمل هذه الشبكة على تطوير مهاراتها من خلال فرق عمل تنكب كل منها على دراسة موضوع معين، بما في ذلك فريق الشمول المالي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة .(SMEF-WG) يشارك المرصد بنشاط في أشغال هذه المجموعة بالنظر إلى دوره الريادي في موضوع "البيانات والتقانات الجديدة". بالإضافة إلى ذلك، قدم المرصد لتحالف الشمول المالي دراسته حول ريادة الأعمال النسائية، موضحا المنهجية المستخدمة في إنجازها. وحري بالذكر أن الدراسة المذكورة قد تشكل نموذجا يُحتدى به بالنسبة للدول الأعضاء في التحالف الذين يواجهون نفس النوع من العقائق المتعلقة بشح البيانات ذات الصلة بموضوع النوع الاجتماعي.

تبادل الخبرات مع بنك فرنسا

ركزت سبل التعاون على ما يلي:

- مهام المرصد وإنتاجاته ؛
- أنماط عمل المرصد الفرنسي للمقاولات: دراسة حالة حول المقاولات المسجلة في سوق القيم.
- الإطار القانوني لجمع البيانات.
- عمليات إنتاج البيانات وجمعها ومعالجتها وتحليلها ؛
- أدوات التشخيص "الحيز الترابي" / "فرع النشاط:"
  - تحليل اقتصادي ومالي على المقاس(ACSEL) ؛
  - أداة تحديد وتحليل وضعية المقاولات عبر الإنترنت (OPALE)

- مواكبة بنك فرنسا للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات متوسطة الحجم والمقاولات الناشئة.

المساهمة في دراسة حول النوع الاجتماعي بمبادرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية

يساهم المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في دراسة مشتركة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية حول "تحليل السياسات المتعلقة بالتشغيل والحماية الاجتماعية والإمكانيات الاقتصادية المرتبطة بتعزيز الطفولة المبكرة والتعليم الأولي استنادا إلى النوع الاجتماعي."
ومن أجل تلبية احتياجات هذه الدراسة، تم تنظيم ورشات عمل سعيا إلى إنتاج مؤشرات عن ريادة الأعمال النسوية وتشغيل النساء.

التعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

يساهم المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في دراسة أجراها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) حول تدويل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة على ضوء الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتجلى الهدف من هذه الدراسة في تحديد أبرز الاتجاهات العالمية في هذا المجال، مع التركيز على حالات البلدان النامية وتقديم توصيات للبلدان المصدرة والمستقبلة للاستثمار.

[7] تحالف الشمول المالي: شبكة دولية رائدة التي تسعى إلى تبادل المعارف والخبرات حول الشمول المالي في البلدان الناشئة والنامية.

1.4 الموارد

1.4.1 الرأسمال البشري

يتكون المرصد من فريق من الكفاءات اللازمة للاطلاع بمهامه. وتتوزع هذه الكفاءات التي يبلغ عددها 15 فردا على ميادين الخبرة التالية: متخصصي علم البيانات، والإحصائيين، والمحللين الاقتصاديين ،والماليين.

الشكل 8: المخطط التنظيمي للمرصد المغربي للمقاولات الصغرى والمتوسطة

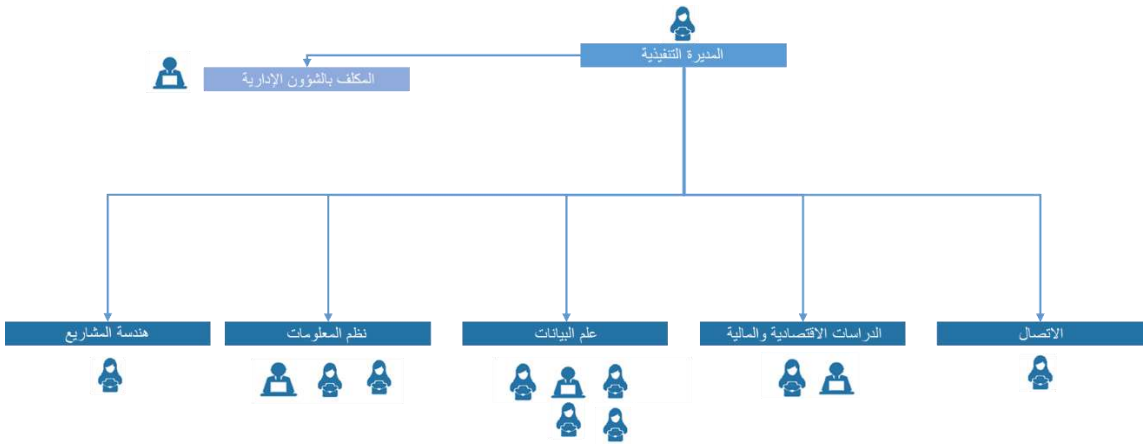

يفتح المرصد أبوابه لطلبة التعليم العالي لإجراء دورات تدريبية تناسب تخصصاتهم.

1.4.2 مدونة الأخلاقيات

تماشياً مع أفضل الممارسات في هذا الباب، وضع المرصد مدونة أخلاقيات تهدف إلى تحديد المبادئ والقيم التي يتعين أن يلتزم بها المسيرون والمتعاونون، وباقي الشركاء المحتملين، فضلاً عن التصرفات التي يتعين تجنبها. تدعو هذه المدونة إلى احترام السر المهني والالتزام به مع التأكيد على أن أي تضارب في المصالح يجب تحديده وتدبيره، اعتمادًا على المهام الوظيفية. كما قام المرصد بالحد من الوصول إلى المعطيات الفردية الواردة من الشركاء وجعلها حكرا على أعضاء فريق متخصصي علم البيانات دون غيرهم.

ونهجا لمقاربة تشاركية، وقع موظفو المرصد على التزام يتعهدون بموجبه بتطبيق المدونة واحترام مقتضياتها. وبغية استكمال نظامه المتعلق بالأخلاقيات، وضع المرصد سياسة لمكافحة الرشوة وعمل على تزوده بالآليات والوسائل المناسبة والكفيلة بالحد من هذا النوع من المخاطر.

1.4.3 الموارد المالية

تتكون الموارد المالية للمرصد من مساهمات الأعضاء المؤسسين على قدم المساواة.

وتعزيزا لهذه الموارد، يفكر المرصد في تقاضي مقابل مالي على بعض الخدمات المسداة لفائدة الغير وفق المقتضيات الواردة في نظامه الأساسي.

تخضع حسابات المرصد لتدقيق سنوي من قبل مدقق حسابات منذ سنة 2017. ومنذ ذلك الحين تمت المصادقة على حسابات المرصد دون تحفظ يذكر.

الفصل الثاني
المنهجية

2. المنهجية

يستعرض هذا الفصل المقاربات المنهجية المعتمدة في هذا التقرير، كما يقد بعض التعاريف والمفاهيم المستخدمة في إنجازه.

2.1 تعاريف ومفاهيم

عمل المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة إلى جانب الجهات المعنية على توحيد المصطلحات الإحصائية المستخدمة وضمان اتساقها من أجل ضمان وحدة المعلومات الخاصة بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. وقد تم تتويج ذلك باعتماد المرصد للتعاريف والمفاهيم التالية:

1.1.2 مكونات النسيج الإنتاجي الوطني من الناحية الجبائية

تنقسم المقاولات التي تشكل النسيج الإنتاجي الوطني، وفقًا للمديرية العامة للضرائب، إلى الفئات الرئيسية الأربع التالية :

- **مقاولات الأشخاص الاعتباريين**: المسجلة في سجل الضريبة المهنية، والخاضعة للضريبة على الشركات، باستثناء شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة، التي تتألف من الأشخاص الطبيعيين فقط، وشركات التوصية بالأسهم.

- **مقاولات الأشخاص الطبيعيين:**
  - المهن الحرة المسجلة في الضريبة المهنية والخاضعة للضريبة على الدخل/نظام الربح الجزافي، بصرف النظر عن بعض المهن أو الأعمال المستثناة من نظام الربح الجزافي بموجب أحكام المرسوم رقم 2.08.124 الصادر في 28 مايو 2009[8]؛
  - مقاولات الأشخاص الطبيعيين غير الماسكة للحسابات والمسجلة في جدول الضريبة المهنية، وللضريبة على الدخل/نظام الربح الجزافي، أي بعض المهن الحرة والمقاولين الذاتيين؛

- **المقاولات العاملة في القطاع غير المهيكل** غير المسجلة في السجل التجاري وغير الواردة في سجلات السلطات الضريبية.

- **المقاولين الذاتيين المصرحين**: باعتبارهم خاضعين للضريبة على الدخل، يقدمون تصاريح رقم معاملاتهم شهريًا أو ربع سنويًا خلال السنة المدروسة، حسب المعيار المختار، مباشرة لدى "بريد المغرب ش.م" أو عن طريق أي عملية إلكترونية، وفي نفس الوقت يقومون بأداء مقدار الضريبة المستحقة والمساهمة الاجتماعية بموجب نظام الضمان الاجتماعي، وفقًا للمادة 6 من القانون رقم 114-13 المتعلق بالمقاول الذاتي. ومن أجل مواءمة المصطلحات وضمان اتساقها، سيتم استخدام لفظ " المقاولين الذاتيين النشطين" بدل "المقاولين الذاتيين المصرحين".

- **المقاولين الذاتيين المتواجدين**: الخاضعين للضريبة على الدخل، والمقيدين خلال السنة المدروسة لدى "بريد المغرب ش.م" باعتباره الهيئة الوطنية المكلفة بمسك سجل المقاولين الذاتيين وتدبير العمليات المتعلقة بهم طبقا للمادتين 5 و 11 من القانون رقم 114-13 المتعلق بالمقاول الذاتي، والمكتتبين لتصريح بالوجود مصادق عليه من قبل مديرية الضرائب طبقا للمادة V-148 من المدونة العامة للضرائب. ومن أجل مواءمة المصطلحات وضمان اتساقها، ستتم الاستعاضة عن "المقاولين الذاتيين المتواجدين" بلفظ " المقاولين الذاتيين المسجلين" خلال السنة المدروسة.

[8] أكدت مقتضيات المادتين 40 و41 من المدونة العامة للضرائب لسنة 2021 الخاصتين بالتعديلات المنصوص عليها في قانون المالية رقم 20.65 برسم السنة المالية 2021، الصادر بمقتضى الظهير الشريف رقم 1-20-90 الصادر في فاتح جمادى الأولى 1442 (16 ديسمبر 2020)، على المساهمة المهنية الفريدة للأفراد الخاضعين للضريبة على الدخل بموجب نظام الربح الثابت. يُستثنى من نظام المساهمة المهنية الفريدة دافعو الضرائب الذين يمارسون المهن أو الأنشطة أو الخدمات التي تم تحديدها بموجب نص تنظيمي .

2.1.2 المفاهيم المعتمدة

- مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة: هي المقاولة التي قامت بإيداع تصريح ضريبي لدى المديرية العامة للضرائب، أو صرحت بأجير واحد على الأقل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أو أودعت الحصيلة السنوية لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية خلال السنة التي تشملها الدراسة؛

- مقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة، وهي:

  - كل مقاولة قدمت تصريحا بالحصيلة الضريبية لدى المديرية العامة للضرائب خلال إحدى السنوات الثلاث الماضية؛
  - أو مقاولة خاضعة للنظام الجزافي تفاعلت مع المديرية العامة للضرائب خلال السنة التي تشملها الدراسة[9]؛
  - أو مقاولة صرحت بأجير واحد على الأقل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال السنة التي تشملها الدراسة.

- المجموعة الاسطوانية: ويقصد بها مجموعة المقاولات الواردة في البيانات خلال سنتين متتاليتين. تم اعتماد هذه المقاربة لتلافي أي اختلال للحسابات قد ينجم عن دخول المقاولات وخروجها من قاعدة البيانات.

- منهجية رقم المعاملات الأحادي (أنظر فصل "المؤشرات الاقتصادية") استخدم المرصد منهجية "رقم المعاملات الأحادي" التي تمكن من تحليل تطور هذا المؤشر وفق عاملين:

  - العدد المقارن للمقاولات بين سنتي الدراسة مع مراعاة خلق المقاولات وشطبها.
  - تطور متوسط القيمة الأحادية للمؤشر المدروس من سنة إلى أخرى.

  تم تطبيق هذه التقنية أيضا على رقم المعاملات عند التصدير وعلى القيمة المضافة من أجل ملامسة التطور الإجمالي لكل مؤشر بالإضافة إلى تطوره الصافي من خلال تلافي أي اختلال في الحسابات مرتبط بدخول المقاولات وخروجها.
  وهكذا فإن :

  - التطور الإجمالي يشمل آثار العاملين معا = (المؤشر (ن) - المؤشر (ن -1)) / المؤشر (ن -1)
  - يرتبط التطور الصافي بمدى تلافي أي اختلال في الحسابات متعلق بدخول المقاولات وخروجها خلال الفترة المدروسة.

- **فئات المقاولات:**

  - المقاولات متناهية الصغر (MICRO) هي تلك التي لا يتجاوز رقم معاملاتها السنوي 3 ملايين درهم.
  - المقاولات الصغيرة جدًا (TPE) هي تلك التي يساوي أو يتجاوز رقم معاملاتها السنوي 3 ملايين درهم دون بلوغ 10 ملايين درهم؛
  - المقاولات الصغرى (PE) هي تلك التي يساوي أو يتجاوز رقم معاملاتها السنوي 10 ملايين درهم دون بلوغ 50 مليون درهم؛
  - المقاولات المتوسطة (ME) هي تلك التي يساوي أو يتجاوز رقم معاملاتها السنوي 50 مليون درهم دون بلوغ 175 مليون درهم؛
  - المقاولات الكبرى (GE) هي تلك التي يتجاوز رقم معاملاتها السنوي 175 مليون درهم.

- **الفئات العددية للأجراء في المقاولة:**

  - ما بين أجير واحد و10 أجراء؛
  - ما بين 11 و50 أجيرا؛
  - ما بين 51 و100 أجير؛
  - ما بين 101 و500 أجير؛
  - أزيد من 500 أجير.

[9] أداء الضريبة على القيمة المضافة أو استرجاعها، تسديد الفائض المدفوع من قبل الإدارة، إلخ.

- **الفئات العمرية للمقاولة:**
  - سنتان أو أقل؛
  - من سنتين إلى 5 سنوات؛
  - من 6 سنوات إلى 10 سنوات؛
  - من 11 إلى 20 سنة
  - أزيد من 20 سنة.

- التقسيم حسب الأنشطة : اعتمد المرصد "التصنيف المغربي للأنشطة الاقتصادية (NMA 2010) "، الذي وضعته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2013، مع الاستفادة من أوراش انتقال المديرية العامة للضرائب والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من تصني NMA 99 إلى تصنيف NMA 2010 (أنظر الملحق 1) ؛

- التوزيع الجغرافي: تم تحديد الجهات بناء على التقسيم الإداري المعتمد حاليا في المغرب.

2.2 الهيئات المزودة بالبيانات

تم استقاء البيانات التي جرى تحليلها في هذا التقرير بالأساس من الهيئات العمومية المتمتعة بالعضوية في المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة:

1.2.2 المديرية العامة للضرائب

تتمثل المهمة الرئيسية للمديرية العامة للضرائب في استخلاص العائدات الضريبية. وتضع رهن إشارة المرصد كل سنة قاعدة بيانات متعلقة بالمقاولات (الأشخاص الاعتباريون والطبيعيون) التي تبين أنها لا تزال قائمة[10] من خلال اتصالها بالمديرية العامة للضرائب خلال السنوات الأربع الماضية. تحتوي قاعدة البيانات هذه، من بين أمور أخرى، على المعلومات الأساسية عن مقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين، وبيانات حول النشاط الاقتصادي (رقم المعاملات والقيمة المضافة).

2.2.2 المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية هو الهيئة الوطنية المكلفة بحماية الملكية الصناعية (العلامات التجارية، براءات الاختراع، الرسوم والنماذج الصناعية) وبمسك السجل التجاري المركزي بالمغرب(RCC) ، الذي يضم تسجيلات وتقييدات المقاولات (الأشخاص الاعتباريون والطبيعيون) المزاولة لأنشطتها التجارية أو المتوفرة على بنية تجارية.

يتلقى المرصد سنويا من المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية قواعد بيانات تحتوي على معلومات أساسية عن المقاولات ورقم معاملاتها وأنشطتها بناء على تصريحات المدلى بها لدى المحاكم التجارية، بالإضافة إلى المقاولات التي تم حلها والأسماء الشخصية لمسيري المقاولات.

3.2.2 الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مؤسسة عمومية مسؤولة عن تدبير نظام الضمان الاجتماعي الإجباري. ويزود الصندوق المرصد بالبيانات السنوية التي تضم كافة المقاولات المنخرطة فيه، بما فيها على وجه الخصوص معلومات عن أنشطتهم وكتلة الأجور وبيانات شهرية عن التشغيل سواء بصفة دائمة أو بموجب عقود "أنابيك".

4.2.2 بنك المغرب

يزود بنك المغرب المرصد بالبيانات المتعلقة بالقروض البنكية التي استفادت منها المقاولات المسجلة في قاعدة بيانات مكتب الاستعلام الائتماني، وهيئة معتمدة باعتبارها مندوباً للبنك المركزي. تُرسل، على أساس شهري، كافة مؤسسات الائتمان المغربية إلى بنك المغرب المعلومات الواردة في قاعدة البيانات التي تشتمل على ما يلي:

- بيانات تعريف الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين.
- بيانات عن الائتمان.
- بيانات عن المعلومات السلبية.

[10] إيداع الحصيلة السنوية أو التصريح بالضريبة على القيمة المضافة أو طلب التسوية الضريبية.

5.2.2 وزارة الصناعة والتجارة

تتولى وزارة الصناعة والتجارة مسؤولية وضع وتنفيذ السياسات الحكومية المتعلقة بمجالات الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، مع مراعاة الصلاحيات الممنوحة للقطاعات الوزارية الأخرى بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها.

تزود مديرية الإحصائيات واليقظة والتقييم التابعة لهذه الوزارة المرصد بدليل سنوي يحتوي على معطيات تعريفية حول المقاولات الصناعية، بالإضافة إلى أنشطتها ونظامها البيئي[11].

6.2.2 بريد المغرب

يقدم بريد المغرب خدمات بريدية ومالية وائتمانية ولوجستية أو خدمات رقمية مع الاعتماد على شبكات متعددة الأوجه (شبكات نقاط الاتصال، وشبكات الإرسال والتوزيع، وشبكات معلوماتية، وما إلى ذلك).
يزود بريد المغرب المرصد ببيانات مجمعة تتعلق بالمقاولين الذاتيين. تحتوي هذه البيانات على معلومات تعريفية عن وضعية النشاط، وقطاع النشاط، وجنس المقاولين الذاتيين وجنسيتهم.

[11] تعتمد وزارة الصناعة والتجارة ونظامها البيئي على تصنيف داخلي تم إعداده في إطار مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 (الصناعة التحويلية، والخدمات، والأنشطة المتعلقة بالمناطق الحرة).

الفصل الثالث

الوضعية الديموغرافية المقاولات

3. الوضعية الديموغرافية المقاولات

1.3 السمات الأساسية لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة

يعرض هذا الفصل مؤشرات عن السمات الديمغرافية لفئات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة، فضلا عن توزيعها على الصعيدين الجهوي والقطاعي، حسب فئاتها. كما يلقي الضوء أيضا على مدى تأثير جائحة كورونا على المقاولات المغربية.
تتعلق المعطيات أدناه بمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة المسجلة في قاعدة بيانات المديرية العامة للضرائب برسم سنة 2020 والتي بلغ عددها 296.223، بزيادة قدرها 4.4%[12] مقارنة بسنة 2019.

ظل التوزيع الجغرافي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة مستقرا على العموم

يكشف التوزيع الجغرافي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة أن 65,3% منها تتركز في محور طنجة-الجديدة. وتستأثر جهة الدار البيضاء-سطات بنحو 38,7% من إجمالي المقاولات، مسجلة انخفاضا طفيفا قدره 0,4 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2019، تليها جهتي الرباط-سلا-القنيطرة وطنجة-تطوان-الحسيمة ب 14,7% و11,9% على التوالي (أنظر الرسم البياني 1).

الرسم البياني 1: توزيع المقاولات حسب الجهات (%)

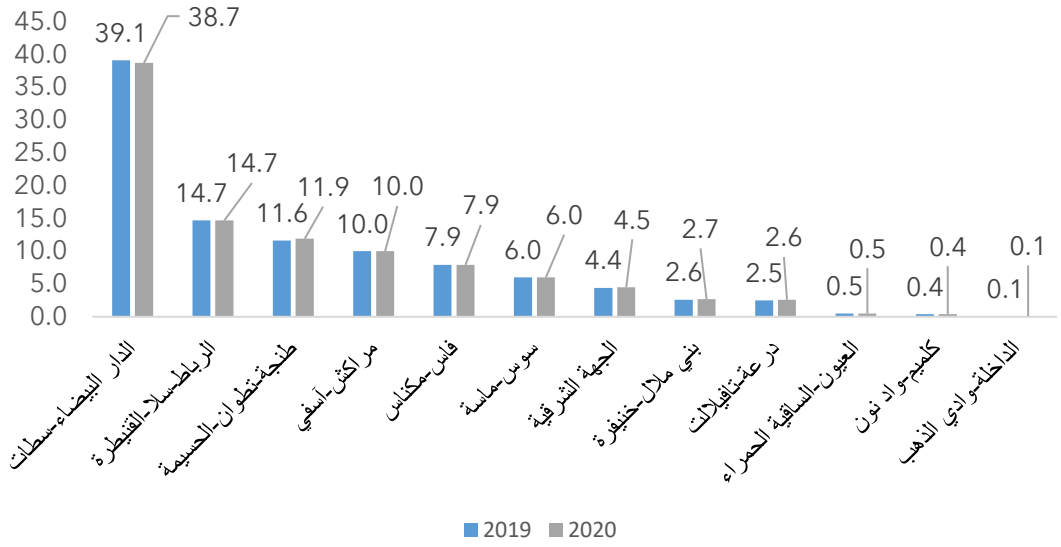

المصدر: قاعدة البيانات الواردة من المديرية العامة للضرائب

تحتل التجارة والبناء المرتبتين الأولى والثانية على التوالي من حيث عدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة

ظل التوزيع القطاعي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة (م.أ.ا.ن) مستقرا على العموم من سنة إلى أخرى (أنظر الجدول 1)، باستثناء فرع "النقل والتخزين" الذي ارتفعت حصته بمقدار 0,7 نقطة مئوية و "البناء" و"الأنشطة المتخصصة، والعلمية والتقنية"[13] و"الأنشطة العقارية التي انخفضت حصة كل منها بنسب بلغت على التوالي 0,3 نقطة مئوية و0,2 نقطة مئوية و0,1 نقطة مئوية.

[12] يعزى الفرق بين عدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة المشار إليه هنا مقارنة بالعدد الوارد في تقرير 2019-2020 إلى تحديث قاعدة بيانات المديرية العامة للضرائب.

[13] يشتمل هذا الفرع على الأنشطة القانونية والمحاسبية، وأنشطة المقرات الاجتماعية والاستشارة في التدبير، و"البحث العلمي والتطوير، و"الإشهار ودراسة السوق والدراسات الاستقصائية والأمنية، ووكالات الأسفار، والخدمات المتعلقة بالبناء وتهيئة المنظر العام.

الجدول 1: توزيع م.أ.ا.ن حسب فرع النشاط برسم 2019 (%)

فرع النشاط	عدد المقاولات	
	2019	2020
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	29,8	29,8
البناء	23,6	23,3
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	9,9	9,7
النقل والتخزين	6,6	7,3
الصناعة التحويلية	6,5	6,5
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم[14]	5,9	5,9
الإيواء والمطاعم	4,9	4,9
الأنشطة العقارية	2,8	2,7
الأنشطة المالية والتأمين	2,2	2,2
التعليم	2,0	2,0
الإعلام والاتصال	1,7	1,7
أنشطة وخدمات أخرى	1,2	1,2
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	0,7	0,7
الفنون، والمهرجانات وأنشطة العروض	0,7	0,7
الصناعات الاستخراجية	0,6	0,6
أنشطة أخرى	0,9	0,9
المجموع	**100**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات الواردة من المديرية العامة للضرائب

تسببت أزمة كوفيد-19 في إضعاف النسيج الإنتاجي

يكشف توزيع مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الفئة (أنظر الجدول 2) أن المقاولات متناهية الصغر التي يتراوح رقم معاملاتها بين صفر ومليون درهم تمثل 78,7% من العدد الإجمالي، مسجلة بذلك زيادة سنوية تقارب 8%. وبلغت هذه النسبة 9,6% للمقاولات التي يتراوح رقم معاملاتها بين مليون وثلاثة ملايين درهم، بانخفاض قدره 5%. أما بالنسبة للمقاولات المتوسطة والكبرى فقد مثلت 0,9% و0,4% على التوالي دون تغيير يذكر مقارنة بسنة 2019.

الجدول 2: توزيع مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الفئة

فئة المقاولات حسب رقم المعاملات	2019		2020	
	عدد المقاولات	النسبة المئوية (%)	عدد المقاولات	النسبة المئوية (%)
[0,3]	245 948	86,7	261 449	88,3
[0,1]	216 131	76,2	233 132	78,7
]1,3]	29 817	10,5	28 317	9,6
]3,10]	21 047	7,4	19 475	6,6
]10,50]	12 559	4,4	11 565	3,9
]50,175]	2 788	1,0	2 537	0,9
أزيد من 175	1 303	0,5	1 197	0,4
المجموع	**283 645**	**100,0**	**296 223**	**100,0**

المصدر: قاعدة البيانات الواردة من المديرية العامة للضرائب

استنادا إلى رقم معاملاتها، يتبين أن 20.560 مقاولة قد تغير حجمها. وهكذا، التحقت 200 مقاولة كبرى بفئة المقاولات الصغرى والمتوسطة، وأصبحت 3.880 مقاولة صغرى متوسطة مقاولات صغيرة جدا أو متناهية الصغر، بينما تحولت 6.680 مقاولة صغيرة جدا إلى مقاولات متناهية الصغر. بالإضافة إلى ذلك، شهد رقم معاملات 9.800 مقاولة متناهية الصغر تراجعا من مبلغ يتراوح بين مليون و3 ملايين درهم إلى مستوى أقل.

[14] يشمل هذا الفرع من النشاط: أنشطة الإيجار والتأجير، والأنشطة المتعلقة بالتشغيل، وأنشطة وكالات السفر، ومنظمي الرحلات والأسفار، وخدمات الحجز والأنشطة ذات الصلة، والدراسات والأمن، والخدمات المتعلقة بالبنايات وتهيئة المناظر الطبيعية والأنشطة الإدارية وأنشطة دعم المقاولات الأخرى.

على المستوى القطاعي وكما هو مبين في الجدول 3، لم تشهد بنية المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة تغييرات كبيرة سنة 2020. ومع ذلك، فإن حصة فرع "النقل والتخزين" شهدت ارتفاعا قدره 0,7 نقطة من العدد الإجمالي، وذلك على الرغم من تأثير الركود الاقتصادي الذي شهده هذا القطاع.

الجدول 3: توزيع المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة (م.ص.ج.ص.م) حسب فرع النشاط (%)

فرع النشاط	2019		2020	
	عدد م.ص.ج.ص.م	حصتها في مجموع م.ص.ج.ص.م (%)	عدد م.ص.ج.ص.م	حصتها في مجموع م.ص.ج.ص.م (%)
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	84 080	29,8	87 802	29,8
البناء	66 919	23,7	68 964	23,4
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	27 976	9,9	28 816	9,8
النقل والتخزين	18 761	6,6	21 545	7,3
الصناعة التحويلية	17 971	6,4	18 854	6,4
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	16 794	5,9	17 345	5,9
الإيواء والمطاعم	13 950	4,9	14 512	4,9
الأنشطة العقارية	8 054	2,9	8 096	2,7
الأنشطة المالية والتأمين	6 104	2,2	6 400	2,2
التعليم	5 788	2,0	5 929	2,0
الإعلام والاتصال	4 695	1,7	4 936	1,7
أنشطة وخدمات أخرى	3 423	1,2	3 676	1,2
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	1 886	0,7	2 037	0,7
الفنون، والمهرجانات وأنشطة العروض	1 850	0,7	1 937	0,7
الصناعات الاستخراجية	1 591	0,6	1 619	0,5
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	894	0,3	1 005	0,3
أنشطة أخرى	1 606	0,5	1 553	0,5
المجموع	**282 342**	**100,0**	**295 026**	**100,0**

المصدر: قاعدة البيانات الواردة من المديرية العامة للضرائب

3.2 إنشاء مقاولات الأشخاص الاعتباريين

حسب مقياس المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية[15]، شهدت سنة 2021 خلق 104910 مقاولة أشخاص اعتباريين وطبيعيين، بزيادة قدرها 23,4٪ مقارنة بسنة 2020 التي اتسمت باندلاع الأزمة الاقتصادية، وبالتالي انخفاض خلق المقاولات إلى84996 مقاولة جديدة فقط، أي بانخفاض قدره 10,5٪ مقارنة بسنة 2019 (أنظر الرسم البياني 2).

[15] يشهد هذا المقياس عمليات تحديث متواترة

الرسم البياني 2: تطور عدد المقاولات المحدثة

المصدر: مقياس المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

تتكون العينة موضوع الدراسة والتحليل على المستوى القطاعي والجهوي فيما يلي الموالي من 72.272 مقاولة للأشخاص الاعتباريين[16] تم إنشاؤها سنة 2021.

جهة الدار البيضاء-سطات تضم ما يفوق 34% من مقاولات الأشخاص الاعتباريين المحدثة سنة 2021

سجلت جهة الدار البيضاء-سطات نسبة كبيرة من المقاولات الجديدة المحدثة سنة 2021، حيث بلغت حصتها من هذه المقاولات 34,4%، مسجلة مع ذلك انخفاضا طفيفا قدره 0,6 نقطة مئوية مقارنة بالسنة الماضية، تليها جهتي الرباط-سلا-القنيطرة وطنجة-تطوان-الحسيمة بحصة 14,6% و11,2% على التوالي (أنظر الرسم البياني 3).

الرسم البياني 3: توزيع خلق مقاولات الأشخاص الاعتباريين حسب الجهات (%)

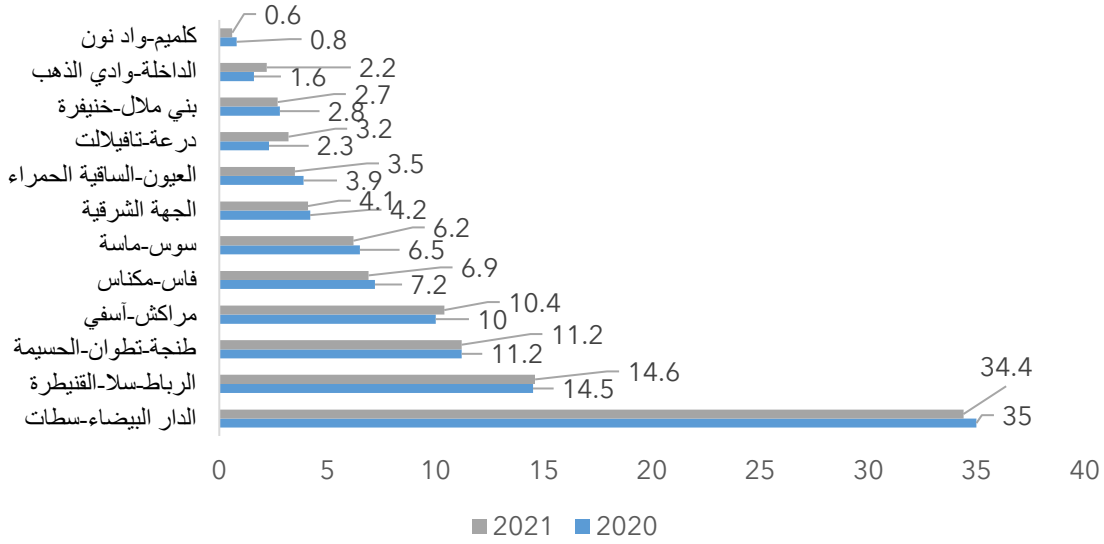

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

تصدر قطاعي التجارة والبناء لقائمة المقاولات الجديدة المحدثة بنسبة 49%

يوضح توزيع المقاولات الجديدة المحدثة حسب فرع النشاط أن "التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية " يمثل 29,6% من إجمالي المقاولات الجديدة المحدثة، مسجلة انخفاضا قدره 0,2 نقطة مقارنة بسنة 2019. ويليها فرعي "البناء" و"النقل والتخزين" بنسب بلغت 19% و11,2% على التوالي. بالنسبة إلى و "أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم" و"الأنشطة المتخصصة والعلمية والتقنية" فقد بلغت هذه النسب 7,3% و7% على التوالي (أنظر الجدول 4).

[16] لم تكن البيانات المفصلة عن مقاولات الأشخاص الطبيعيين متاحة خلال إعداد هذا التقرير.

الجدول 4: توزيع مقاولات الأشخاص الاعتباريين المحدثة حسب فروع النشاط (%)

فرع النشاط	خلق مقاولات الأشخاص الاعتباريين		
	2019	2020	2021
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	29,8	30,2	29,6
البناء	21,4	18,8	19,1
النقل والتخزين	8,2	11,4	11,2
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	8,0	8,1	7,3
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	9,2	7,0	7,0
الصناعة التحويلية	5,5	6,2	6,2
الإيواء والمطاعم	4,6	4,8	5,3
الإعلام والاتصال	2,0	2,4	2,6
التعليم	1,8	2,0	2,1
الأنشطة المالية والتأمين	1,4	1,4	1,6
أنشطة أخرى	8,1	7,7	8
المجموع	100,0	100,0	100,0

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

يُبين توزيع مقاولات الأشخاص الاعتباريين المحدثة حسب أشكالها القانونية أن حصة الشركات ذات المسؤولية المحدودة (SARL) بلغت 43,8% سنة 2021، مسجلة ارتفاعا قدره 3,4 نقطة على أساس سنوي. في المقابل سجلت الشركات ذات المسؤولية المحدودة من شريك وحيد (SARL-AU) تراجعا قدره 3,2 نقطة لتستقر نصيبها عند 55,7% (أنظر الرسم البياني 2).

الرسم البياني 4: توزيع المقاولات حسب الشكل القانوني (2019)

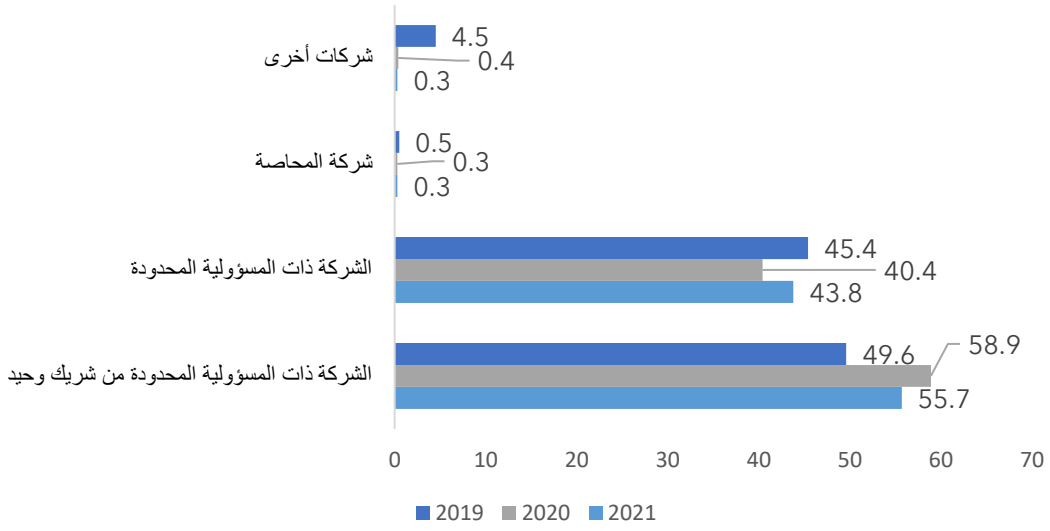

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

3.3 شطب مقاولات الأشخاص الاعتباريين

بعد انخفاض عمليات شطب المقاولات سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، ارتباطا بإغلاق المحاكم جراء الأزمة الصحية، عادت نسبة المقاولات[17] التي شطبت إلى الارتفاع سنة 2021 حيث بلغت 52,2٪ لتصل إلى 8284 (أنظر الرسم البياني 5).

[17] لم تتم دراسة الشطب المبكر لمقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة في هذا القسم بسبب عدم توفر البيانات بشأنها.

الرسم البياني 5: تطور شطب مقاولات الأشخاص الاعتباريين

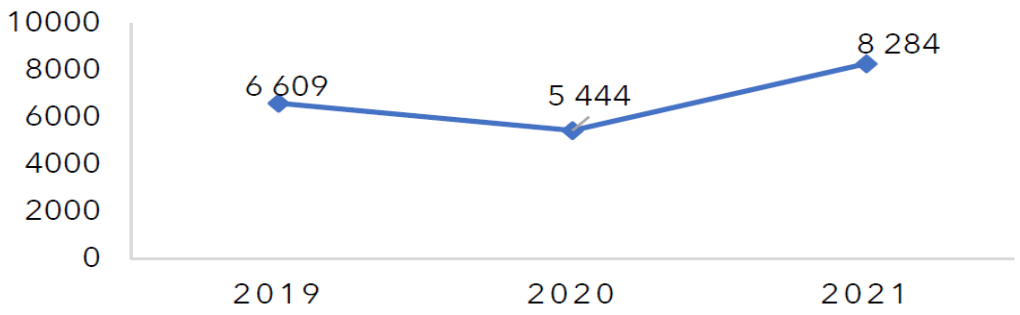

المصدر: مقياس المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

الإطار 2. بحوث المندوبية السامية للتخطيط حول تأثير كوفيد-19 على نشاط المقاولات

من أجل تقييم تأثير جائحة كورونا على النشاط التجاري، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإدراء سلسلة من البحوث النوعية انطلاقا من عينة تتكون من 4400 مقاولة نشطة.
يتكون الاستبيان من أسئلة نوعية تتعلق بشكل أساسي بحالة توقف المقاولة عن النشاط أثناء فترة الحجز الصحي واستئناف النشاط بعده. وتم جمع البيانات عن طريق استعمال وسائل رقمية كالهاتف المحمول.
واعتمدت المندوبية السامية للتخطيط في هذا الصدد مفهوم "التوقف الدائم للنشاط" كمرادف لمفهوم حل المقاولة أو شطبها.
وقد كشفت نتائج البحث الثالث للظرفية حول تأثير كوفيد-19 على نشاط المقاولات الذي أصدرته المندوبية السامية للتخطيط في يناير 2021 أن 83,7٪ من المقاولات صرحت أنها حافظت على أنشطتها، بينما لاتزال 8,1٪ من المقاولات في حالة توقف مؤقت، و6,0٪ اضطرت إلى التوقف المؤقت من جديد بعد استئناف نشاطها، كما أن 2,2٪ أعلنت أنها أوقفت أنشطتها بشكل نهائي.

نسبة المقاولات حسب وضعية النشاط خلال النصف الثاني من سنة 2020

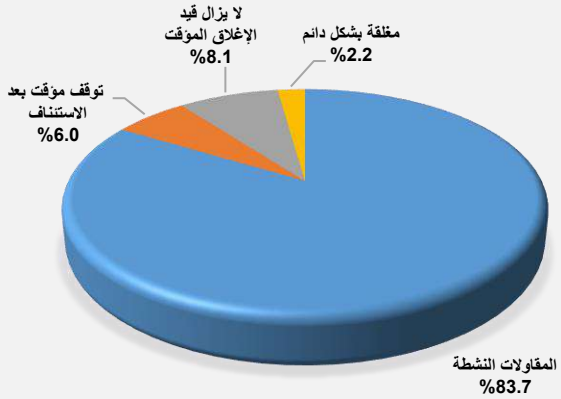

ووفقًا للنسخة الرابعة من هذا البحث التي أصدرتها المندوبية السامية للتخطيط في فبراير 2022، فقد أوقفت ثلث المقاولات تقريبا نشاطها لمدة 143 يومًا في المتوسط سنة 2021.
كانت مدة التوقف أطول بقليل بالنسبة لنحو 30٪ من المقاولات الصغيرة جدا، حيث بلغت 158 يومًا في المتوسط مقابل 116 يومًا لنحو 27٪ من المقاولات الصغرى والمتوسطة و107 أيام بالنسبة ل 14٪ من المقاولات الكبرى.

نسبة المقاولات التي تم إغلاقها ومتوسط عدد أيام الإغلاق سنة 2021 حسب فئاتها

يكشف التقسيم الجهوي لعمليات الشطب المذكورة عن هيمنة منطقة الدار البيضاء-سطات التي تمثل لوحدها 31,6% من إجمالي عدد المقاولات المعنية بالشطب سنة 2021. وتأتي جهة مراكش-آسفي في المرتبة الثانية بنسبة 16,7% مسجلة ارتفاعا قدره 3,2 نقطة مئوية مقارنة بالسنة السابقة. وفيما يتعلق بجهة الرباط-سلا-القنيطرة، بلغت هذه النسبة 16,4% مقابل 16,2% سنة 2020 (أنظر الرسم البياني 6).

الرسم البياني 6: توزيع مقاولات الأشخاص الاعتباريين قيد الشطب حسب الجهات (%)

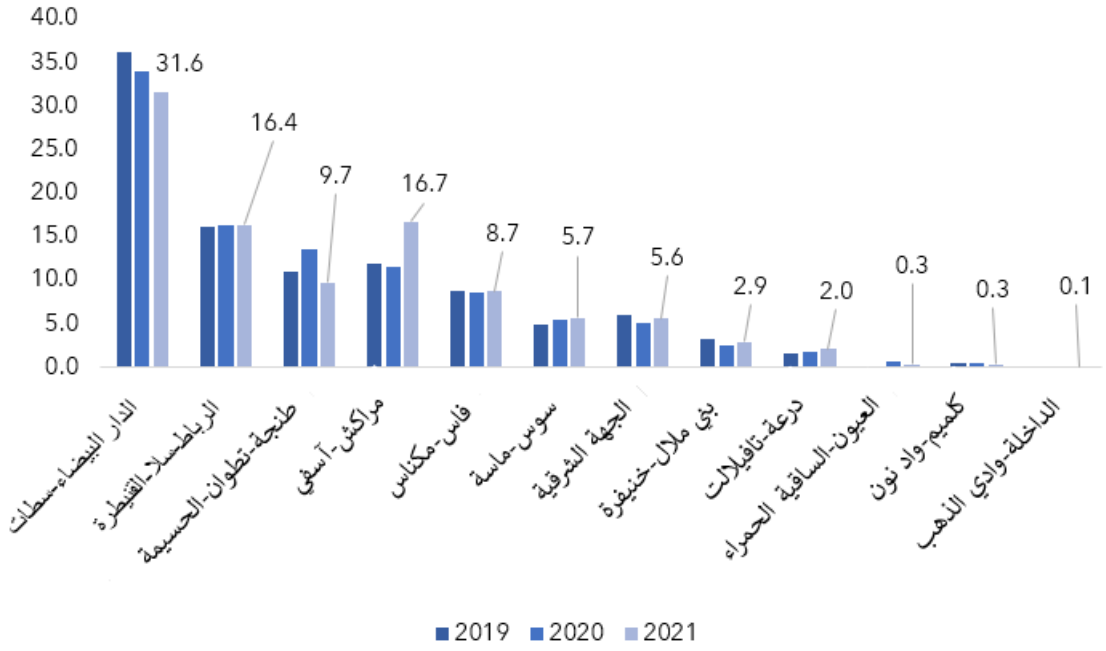

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

يُظهر التوزيع القطاعي للمقاولات قيد الشطب سنة 2021 أن حصة فرع "التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية" بلغت 32,6% مسجلة تراجعا ينحو 1,3 نقطة مئوية مقارنة مع سنة 2019، يليه فرع "البناء" و"الأنشطة المتخصصة والعلمية والتقنية" بحصص بلغت على التوالي 18,3% و10,7% (أنظر الجدول 5).

الجدول 5: التوزيع القطاعي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين قيد الشطب (%)

فرع النشاط	2019	2020	2021
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	33,9	32,8	32,6
البناء	21,0	19,0	18,3
النقل والتخزين	11,1	11,7	10,7
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	6,2	7,6	7,7
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	5,2	5,8	6,1
الصناعة التحويلية	5,4	5,5	5,8
الإيواء والمطاعم	5,0	5,5	5,5
الإعلام والاتصال	3,0	2,9	2,6
التعليم	1,8	1,9	2,5
الأنشطة العقارية	2,3	1,7	1,9
أنشطة أخرى	5,2	5,4	6,5
المجموع	**100**	**100**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

مقاولات الأشخاص الاعتباريين التي يقل عمرها عن 5 سنوات أقل صمودا من غيرها

كشفت بيانات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية أن حصة مقاولات الأشخاص الاعتباريين التي كانت قيد الشطب قبل اكتمال 5 سنوات على تأسيسها بلغت سنة 2021 نسبة 47,7٪ من الإجمالي (أنظر الرسم البياني 7). وتبلغ هذه النسب 29,5٪ و21,5٪ على التوالي بالنسبة للمقاولات التي يتراوح عمرها بين 5 و10 سنوات وبين 10 و20 سنة. وقد شهدت الفئة الأخيرة زيادة قدرها 2,5 نقطة مقارنة بسنة 2019. من ناحية أخرى، فإن حصة المقاولات قيد الشطب التي يفوق عمرها 20 سنة ظلت في حدود 1,3٪، بزيادة طفيفة قدرها 0,3 نقطة مقارنة بسنة 2020.

الرسم البياني 7: تطور عدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين قيد الشطب حسب الفئة العمرية (%)

المصدر: معطيات المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

3.4 المقاولون الذاتيون

3.4.1 تطور عدد المقاولين الذاتيين النشطين

يعرض هذا القسم مؤشرات حول المقاولين الذاتيين النشطين[18] خلال الفترة 2019-2021، بالإضافة إلى توزيعهم حسب الجهات ورقم المعاملات.

بلغ عدد المقاولين الذاتيين النشطين خلال السنة المالية 2021 ما يعادل 300457 مقاولا مقابل 272263 سنة 2020 و180273 سنة 2019، مسجلا بالتالي ارتفاعا سنويا قدره 10,4٪ و66,7٪ على التوالي (أنظر الرسم البياني 8).

الرسم البياني 8: تطور عدد المقاولين الذاتيين النشطين

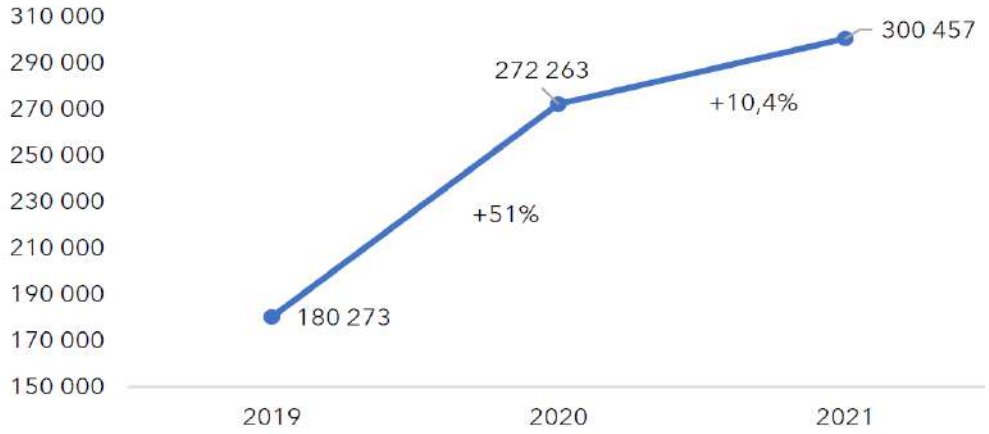

المصدر: معطيات بريد المغرب.

الإطار 3: نظام المقاولين الذاتيين في المغرب

تعريف نظام المقاول الذاتي

يوفر نظام المقاول الذاتي للمواطنين المغاربة والأجانب المقيمين بصفة نظامية والمزاولين لنشاط مهني أو الراغبين في إنشاء شركة للاستفادة من فرصة لمزاولة أنشطتهم، إمكانية الحصول على وضع قانوني بطريقة مبسطة.

وهو نظام مناسب لأي شخص طبيعي يعمل لحسابه الخاص ولا يتجاوز رقم معاملاته حدود 500 ألف درهم إذا كان النشاط الذي يزاوله يندرج ضمن الأنشطة الصناعية أو التجارية أو الحرفية و200 ألف درهم إذا كان النشاط يندرج في إطار تقديم الخدمات.

ينص القانون رقم 114.13 المتعلق بنظام المقاول الذاتي في مادته الأولى على أن تحديد قائمة الأنشطة الصناعية والتجارية والحرفية وقائمة الأنشطة المعتبرة خدمات تحدد بنص تنظيمي[19].

بموجب هذه المادة، حدد المرسوم رقم 2-15-303 الصادر في 18 ربيع الأول 1437 (30 ديسمبر 2015) القائمتين التاليتين:

- قائمة الأنشطة الصناعية والتجارية والحرفية: والأنشطة الصناعية المعنية بهذه القائمة تتعلق بإنتاج ذو نطاق محدود ويتطلب عملا يدويا و/أو استعمالا محدودا للمكننة.
- قائمة الخدمات: يشير المرسوم إلى أنشطة مثل تجارة الخدمات (بستاني، كهربائي، مصلح السيارات، إلخ)، فضلا عن النقل، وتطوير المواقع الإلكترونية وما إلى ذلك.

ويمنح هذا النظام ثلة من الامتيازات بما في ذلك نظاما جبائيا مبسطا فيما يتعلق بالضريبة على الدخل من خلال أداء 1% من رقم المعاملات بالنسبة للأنشطة الصناعية والتجارية والحرفية و2% من رقم المعاملات بالنسبة للخدمات، وإمكانية إصدار فواتير والإعفاء من القيد في السجل التجاري، حيث يسجل المعني بالأمر بدل ذلك في السجل الوطني للمقاول الذاتي.

غير أن هذه الامتيازات لا تُعفي من المسؤوليات، منها ضرورة الالتزام بالتصريح برقم المعاملات وأداء الضريبة على أساس ربع سنوي واحترام الشروط والالتزامات المتعلقة بالنشاط المراد مزاولته.

في سنة 2021، تركز 69,2٪ من المقاولين الذاتين النشطين في محور طنجة-الجديدة ومراكش-آسفي

يكشف التوزيع الجهوي للمقاولين الذاتين النشطين سنة 2021 عن هيمنة جهة الدار البيضاء-سطات، والتي تمثل وحدها 31,8٪ من الإجمالي، مسجلة بذلك زيادة قدرها 1,9 نقطة مقارنة بسنة 2019، تليها جهة الرباط-سلا-القنيطرة بحصة 16٪، بانخفاض قدره 0,9

[18] المقاولين الذاتيين المسجلين خلال سنة مالية معينة ليسوا بالضرورة نشطين.

[19] للاطلاع على قائمة الأنشطة المؤهلة للانخراط في نظام المقاول الذاتي أنظر الرابط التالي :- https://ae.gov.ma/wp-content/themes/aetheme/activites-eligibles-AE-FR--.pdf

نقطة مقارنة بسنة 2019. أما جهة مراكش-آسفي فقد بلغت حصتها 11,6٪، تليها جهة طنجة-تطوان-الحسيمة بما قدره 9,8٪ (أنظر الجدول 6).

الجدول 6: تطور توزيع المقاولين الذاتيين النشطين حسب الجهات

الجهات	المقاولين الذاتيين النشطين سنة 2019		المقاولين الذاتيين النشطين سنة 2020		المقاولين الذاتيين النشطين سنة 2021	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الدار البيضاء-سطات	53,833	29,9	79,019	29,0	95,452	31,8
الرباط-سلا-القنيطرة	30,457	16,9	42,912	15,8	48,007	16,0
مراكش-آسفي	20,734	11,5	32,370	11,9	34,768	11,6
طنجة-تطوان-الحسيمة	23,243	12,9	27,905	10,2	29,302	9,8
فاس-مكناس	3,357	7,6	17,279	11,5	7,828	9,1
الجهة الشرقية	9,873	5,5	21,175	7,8	20,460	6,8
سوس-ماسة	15,436	8,6	23,532	8,6	26,591	8,9
بني ملال-خنيفرة	12,603	7,0	21,203	7,8	21,558	7,2
درعة-تافيلالت	9,873	5,5	21,175	7,8	20,460	6,8
العيون-الساقية الحمراء	6,440	3,6	9,948	3,7	10,030	3,3
كلميم-واد نون	4,252	2,4	8,722	3,2	8,954	3,0
الداخلة-واد الذهب	1,798	1,0	2,605	1,0	2,823	0,9
المجموع	**1,240**	**0,7**	**2,118**	**0,8**	**1,904**	**0,6**

المصدر: معطيات بريد المغرب

لم يتعد رقم معاملات أغلب المقاولين الذاتيين النشطين على أساس فردي 100 ألف درهم

يوضح تحليل المقاولين الذاتيين النشطين سنة 2021، حسب رقم معاملاتهم، أن 99,2٪ منهم يحققون رقم معاملات لا يتجاوز 100 ألف درهم (أنظر الجدول 7).

الجدول 7: تطور نسبة توزيع المقاولين الذاتيين النشطين حسب رقم المعاملات بآلاف الدراهم

فئة رقم المعاملات (بآلاف الدراهم)	المقاولين الذاتيين النشطين سنة 2019		المقاولين الذاتيين النشطين سنة 2020		المقاولين الذاتيين النشطين سنة 2021	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
<=100	179 076	99,3	270 794	99,5	298 072	99,2
]100,200]	1 063	0,6	1 294	0,5	2 072	0,7
]200,300]	84	0,05	119	0,04	205	0,1
]300,400]	28	0,02	44	0,02	68	0,02
]400,500]	22	0,01	12	0,00	40	0,01
المجموع	**180 273**	**100,0**	**272 263**	**100,0**	**300 457**	**100,0**

المصدر: معطيات بريد المغرب

3.4.2 دراسة التدفقات السنوية للمقاولين الذاتيين المسجلين

يعرض هذا القسم مؤشرات التدفق السنوي للمقاولين الذاتيين المسجلين لدى بريد المغرب خلال الفترة 2019-2021، وتوزيعهم على المستوى الجهوي والقطاعي، وحسب أعمارهم، وجنسهم وجنسيتهم.

ارتفع عدد للمقاولين الذاتيين المسجلين بشكل ملحوظ سنة 2020. ولعل ذلك يعزى إلى تأثيرات الأزمة الوبائية على التشغيل

شهد عدد المقاولين الذاتيين المسجلين سنة 2021 ارتفاعا ليصل إلى 86095، مسجلاً انخفاضًا بنسبة 43٪ تقريبا مقارنة بسنة 2020 الذي وصل فيه هذا الرقم إلى 150253، بزيادة 240,5٪ على أساس سنوي، ويعود ذلك على الأرجح إلى زيادة اللجوء المتزايد إلى هذا النظام على خلفية فقدان مناصب الشغل بسبب أزمة كورونا (أنظر الرسم البياني 9).

الرسم البياني 9: تطور عدد المقاولين الذاتيين المسجلين خلال الفترة 2019-2021

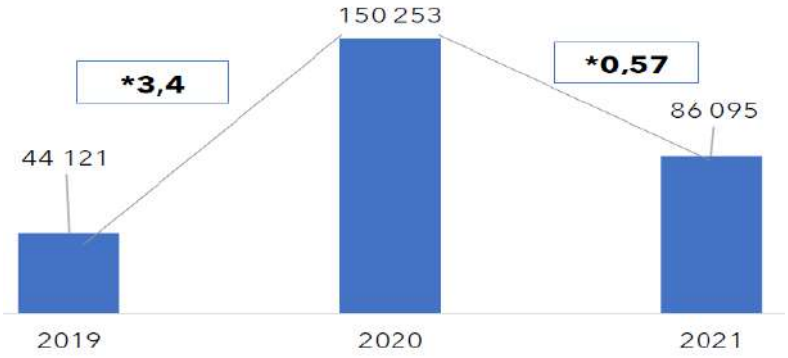

المصدر: معطيات بريد المغرب

68,5٪ من المقاولين الذاتيين المسجلين يتركزون في محور طنجة-الجديدة ومراكش-آسفي

يبين التوزيع الجهوي للمقاولين الذاتيين المسجلين في 2021 أن جهة الدار البيضاء-سطات قد تستأثر بحصة قدرها 30.3٪ من العدد الإجمالي، مقارنة بما يعادل 26٪ سنة 2020 و28٪ سنة 2019. تليها جهة الرباط-سلا-القنيطرة بحصة 15,8٪، بانخفاض نقطة واحدة مقارنة بسنة 2019. أما جهة مراكش-آسفي فقد بلغت حصتها 11,7٪، تليها طنجة-تطوان-الحسيمة بمقدار 10,7٪.

يؤكد تحليل عدد لمقاولين الذاتيين المسجلين حسب الجهات ارتفاعا هائلا سنة 2020 على مستوى جميع الجهات، مقارنة بسنة 2019 (أنظر الجدول 8).

الجدول 8: تطور عدد المقاولين الذاتيين المسجلين حسب الجهات (٪)

الجهات	المقاولين الذاتيين المسجلين سنة 2019		المقاولين الذاتيين المسجلين سنة 2020		المقاولين الذاتيين المسجلين سنة 2021	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الدار البيضاء-سطات	12.391	28,1	39.094	26,0	26.097	30,3
الرباط-سلا-القنيطرة	7.422	16,8	22.142	14,7	13.639	15,8
مراكش-آسفي	5.311	12,0	18.699	12,4	10.044	11,7
طنجة-تطوان-الحسيمة	5.710	12,9	11.337	7,5	9.208	10,7
فاس-مكناس	3.357	7,6	17.279	11,5	7.828	9,1
الجهة الشرقية	3.386	7,7	13.910	9,3	5.636	6,5
سوس-ماسة	3.270	7,4	8.877	5,9	5.863	6,8
بني ملال-خنيفرة	1.079	2,4	7.231	4,8	3.110	3,6
درعة-تافيلالت	791	1,8	4.620	3,1	2.097	2,4
العيون-الساقية الحمراء	773	1,8	3.829	2,5	1.308	1,5
كلميم-واد نون	463	1,0	1.447	1,0	909	1,1
الداخلة-واد الذهب	168	0,4	1.788	1,2	356	0,4
المجموع	**44121**	**100**	**150.253**	**100**	**86.095**	**100**

المصدر: معطيات بريد المغرب

تحتل الخدمات والتجارة المرتبة الأولى والثانية من حيث عدد المقاولين الذاتيين المسجلين

يكشف التحليل القطاعي أن 48.2٪ من المقاولين الذاتيين المسجلين يمارسون أنشطة "الخدمات" و37٪ يزاولون "التجارة" سنة 2021 مقابل 46,6٪ و38,3٪ على التوالي في عام 2019. ومع ذلك، فقد تميزت سنة 2020 بهيمنة الأنشطة المتعلقة بـ "التجارة" التي احتكرت 45,1٪ من المقاولين الذاتيين المسجلين، مقابل 38,4٪ للخدمات (أنظر الجدول 9).

الجدول 9: تطور توزيع المقاولين الذاتيين المسجلين حسب فرع النشاط

النشاط	المقاولين الذاتيين المسجلين سنة 2019		المقاولين الذاتيين المسجلين سنة 2020		المقاولين الذاتيين المسجلين سنة 2021	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الخدمات	20 540	46,6	57 661	38,4	41 538	48,2
التجارة	16 920	38,3	67 732	45,1	31 815	37
الصناعة	3 549	8	12 634	8,4	7 439	8,6
الصناعة التقليدية	3 111	7,1	12 226	8,1	5 303	6,2
المجموع	**44 120**	**100**	**150 253**	**100**	**86 095**	**100,0**

المصدر: معطيات بريد المغرب

أزيد من نصف المقاولين الذاتيين المسجلين سنة 2021 دون سن الخامسة والثلاثين

يُظهر التحليل أنه خلال جائحة كورونا، حظي نظام المقاول الذاتي باهتمام متزايد من الفئتين العمريتين 35-44 و45-54 عامًا، حيث ارتفعت حصصهما في العدد الإجمالي للفئات موضوع الدراسة بمقدار 2,2 نقطة و3,4 نقطة على التوالي سنة 2020 (أنظر الجدول 10).

الجدول 10: تطور عدد المقاولين الذاتيين المسجلين حسب الفئة العمرية (٪)

الفئة العمرية	المقاولين الذاتيين المسجلين سنة 2019		المقاولين الذاتيين المسجلين سنة 2020		المقاولين الذاتيين المسجلين سنة 2021	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
15-24	3.796	8,6	12.390	8,2	13.440	15,6
25-34	17.185	38,9	52.688	35,1	32.484	37,7
35-44	12.037	27,3	44.326	29,5	21.788	25,3
45-54	5.956	13,5	25.413	16,9	10.604	12,3
55-65	4.026	9,1	12.928	8,6	6.722	7,8
>65	1.121	2,5	2.508	1,7	1.057	1,2
المجموع	**44.121**	**100,0**	**150.253**	**100,0**	**86.095**	**100,0**

المصدر: معطيات بريد المغرب

أقل من 24٪ من المقاولين الذاتيين المسجلين سنة 2021 من النساء

يؤكد توزيع المقاولين الذاتيين المسجلين حسب الجنس غلبة الذكور بحصة تقارب 76٪. تضاعفت عمليات التسجيل في هذا النظام ثلاث مرات 2020، مقارنة بعام 2019، سواء بالنسبة للذكور أو الإناث (أنظر الجدول 11).

الجدول 11: تطور توزيع المقاولين الذاتيين المسجلين حسب الجنس

الجنس	المقاولين الذاتيين المسجلين سنة 2019		المقاولين الذاتيين المسجلين سنة 2020		المقاولين الذاتيين المسجلين سنة 2021	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
نساء	10 739	24,3	34 416	22,9	20 329	23,6
رجال	33 382	75,7	115 837	77,1	65 766	76,4
المجموع	**44 121**	**100**	**150 253**	**100**	**86 095**	**100,0**

المصدر: معطيات بريد المغرب

يُبين التحليل المقارن لعدد المقاولين الذاتيين المسجلين حسب الجهة والجنس غلبة الرجال في جميع الجهات. ومع ذلك، فإن النساء أكثر حضورا في هذا النظام في الأقاليم الجنوبية، ولا سيما في جهة الداخلة-واد الذهب حيث بلغ نصيبهن 38,5٪ (أنظر الجدول 12).

الجدول 12: تطور توزيع المقاولين الذاتيين المسجلين حسب الجهة والجنس (٪)

الجهات	المقاولين الذاتيين المسجلين سنة 2019		المقاولين الذاتيين المسجلين سنة 2020		المقاولين الذاتيين المسجلين سنة 2021	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
درعة-تافيلالت	16,7	83,3	10,2	89,8	12,6	87,4
بني مِلال-خنيفرة	20,6	79,4	16,0	84,0	16,5	83,5
كلميم-واد نون	23,1	76,9	18,2	81,8	18,8	81,2
سوس-ماسة	18,9	81,1	18,0	82,0	20,6	79,4
الجهة الشرقية	22,9	77,1	16,8	83,2	20,7	79,3
مراكش-آسفي	21,9	78,1	19,4	80,6	21,7	78,3
فاس-مكناس	24,5	75,5	19,0	81,0	21,8	78,2
الدار البيضاء-سطات	25,1	74,9	29,9	70,1	25,2	74,8
طنجة-تطوان-الحسيمة	27,0	73,0	24,4	75,6	26,2	73,8
الرباط-سلا-القنيطرة	26,4	73,6	24,9	75,1	26,5	73,5
العيون-الساقية الحمراء	31,8	68,2	28,8	71,2	28,9	71,1
الداخلة-واد الذهب	29,2	70,8	33,7	66,3	38,5	61,5
المجموع	**24,3**	**75,7**	**22,9**	**77,1**	**23,6**	**76,4**

المصدر: معطيات بريد المغرب

2,3٪ من المقاولين الذاتيين المسجلين سنة 2021 من جنسية أجنبية

ارتفع عدد المقاولين الذاتيين المسجلين الذين يحملون جنسية أجنبية من 908 سنة 2019 إلى 1383 سنة 2020 و1951 مقاولا ذاتيا سنة 2021، وهو ما يمثل 2,3٪ من إجمالي المقاولين الذاتيين المسجلين (أنظر الجدول 13).

الجدول 13: تطور توزيع المقاولين الذاتيين المسجلين حسب الجنسية

الجنسية	المقاولين الذاتيين المسجلين سنة 2019		المقاولين الذاتيين المسجلين سنة 2020		المقاولين الذاتيين المسجلين سنة 2021	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
مغربية	43 213	97,9%	148 870	99,1%	84 144	97,7%
جنسيات أخرى	908	2,1%	1 383	0,9%	1 951	2,3%
المجموع	**44 121**	**100,0%**	**150 253**	**100,0%**	**86 095**	**100,0%**

المصدر: معطيات بريد المغرب

الفصل الرابع
المؤشرات الاقتصادية للمقاولات

4. المؤشرات الاقتصادية للمقاولات

يستعرض هذا القسم نتائج تحليل رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة وقيمتهم المضافة، فضلا عن تأثير جائحة كورونا على هذه المؤشرات، وذلك مع التركيز على ثلاثة محاور: فئة المقاولة، وفرع النشاط، والتوزيع الجهوي.

4.1 رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة

كشفت قاعدة بيانات المديرية العامة للضرائب أن مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة البالغ عددها 289.773[20] قد حققت رقم معاملات يصل إلى 1602,8 مليار درهم[21] سنة 2020، مسجلة انخفاضا على أساس سنوي قدره 9,4٪، 40,8٪ حققته المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، مقابل 40,9٪ سنة 2019 (أنظر الرسم البياني 10 وقسم السمات الرئيسية لمقاولات الأشخاص الاعتباريين).

الرسم البياني 10: توزيع رقم المعاملات التراكمي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين حسب الفئات

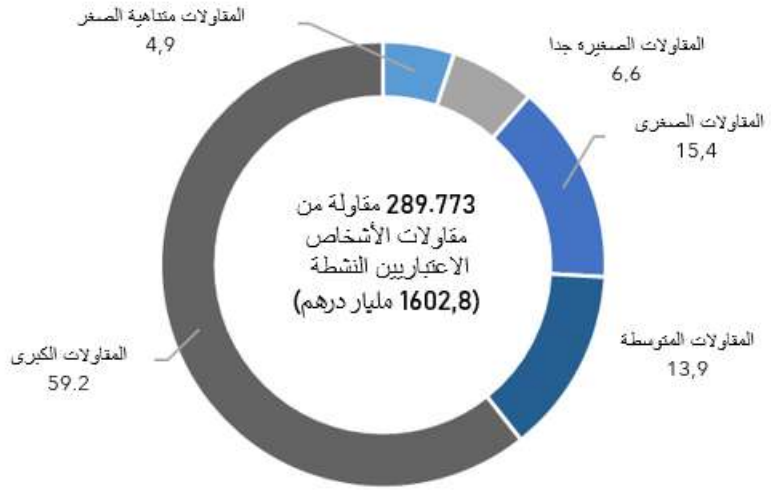

المصدر: المديرية العامة للضرائب.

من أجل تفادي أي خلل في الحساب قد ينجم عن خروج المقاولات ودخولها إلى قاعدة البيانات كل سنة خلال الفترة المدروسة، فقد تم الاعتماد على رقم المعاملات الموحد22 (أنظر الإطار 4).
وعلى هذا الأساس لوحظ انخفاض لرقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة قدره 13,3٪ مقارنة بسنة 2019.

الإطار 4: طريقة حساب تطور رقم المعاملات

نظرا لعدم توفر المعلومات المفصلة اللازمة، اعتمد المرصد طريقة رقم المعاملات الموحد (أنظر المنهجية) من أجل تحليل تطور رقم المعاملات الإجمالي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة بين عامي 2019 و2020، وبالتالي تفادي اختلال الحسابات بسبب دخول المقاولات وخروجها من قاعدة البيانات كل سنة.
يتم تناول الانخفاض الإجمالي لرقم المعاملات على النحو التالي:

[20] بلغ عدد هذه المقاولات 277473 مقاولة سنة 2019. المصدر: قاعدة بيانات المديرية العامة للضرائب، باستثناء قطاع الأنشطة المالية والتأمين.
[21] يتم الحساب بناء على نتائج سنة 2020 دون أخذ بعين الاعتبار دخول المقاولات وخروجها من قاعدة البيانات.
[22] استخدم المرصد هذه الطريقة كبديل عن المجموعة الأسطوانية المستخدمة في السنوات السابقة بسبب عدم توفر بيانات معينة.

		2019	2020	الفارق	التغير
م. ك.	عدد المقاولات الكبرى	1 235	1 147	-88	-7,1%
	رقم المعاملات (بملايين الدراهم)	1 054 152	948 998	-105 154	-10,0%
	عدد المقاولات الصغيرة جدا	273 516	286 144	12 628	4,6%
	رقم المعاملات (بملايين الدراهم)	471 411	430 440	-40 972	-8,7%
م.م.	عدد المقاولات المتوسطة	2 722	2 482	-240	-8,8%
	رقم المعاملات (بملايين الدراهم)	244 504	223 387	-21 118	-8,6%

	2019	2020	الفارق	التغير
عدد المقاولات	277 473	289 773	12 300	4,4%
رقم المعاملات (بملايين الدراهم)	1 770 067	1 602 824	-167 243	-9,4%
متوسط رقم المعاملات الموحد (رقم المعاملات الإجمالي بملايين الدراهم بالنسبة لكل مقاولة)[23]	6,38	5,53	-0,85	-13,3%

تفصيل التطور (التغير) الإجمالي لرقم المعاملات بملايين الدراهم بين عامي 2019 و2020

تفصيل التطور الإجمالي لرقم	تأثير تغير عدد المقاولات[24] (بملايين الدراهم)	68 035
	تأثير رقم المعاملات[25] (بملايين الدراهم)	-235 278
	التطور الإجمالي لرقم المعاملات (بملايين الدراهم)	**-167 243**

* **تأثير تغير عدد المقاولات**: نسبة إلى ارتفاع عدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين المصرحة إلى 12300 مقاولة، مما أحدث تأثيراً إيجابياً على رقم معاملاتها البالغ 68 مليار درهم.

***تأثير رقم المعاملات المحقق**: يتعلق بانخفاض متوسط رقم المعاملات الموحد بمقدار 0,85 مليون درهم، مما أدى إلى تأثير سلبي على رقم المعاملات بقيمة 235,3 مليار درهم. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انعكاسات أزمة كورونا على النشاط التجاري. وبالنظر إلى تأثير هذا التغيير فقط، يقدر الانخفاض الصافي في رقم المعاملات بنسبة 13,3٪ سنة 2020 مقارنة بسنة 2019.

[23] يساوي رقم المعاملات الإجمالي موزع على عدد المقاولات.
[24] يساوي متوسط رقم المعاملات سنة 2020 مضروبا في الفرق بين عدد المقاولات بين السنتين.
[25] يساوي عدد المقاولات سنة 2019 مضروبا في الفرق في متوسط رقم المعاملات بين العامين.

تراجع رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة لا يستثني جهة من جهات المملكة، ولو بنسب متباينة

يكشف تحليل تطور رقم المعاملات بين عامي 2019 و2020 حسب الجهات على وجه الخصوص، أن جهات مراكش-آسفي وطنجة-تطوان-الحسيمة والدار البيضاء-سطات سجلت كل منها انخفاضا في رقم المعاملات بنسب بلغت على التوالي 26,4٪ و15,8٪ و13,3٪. (أنظر الجدول 14).

الجدول 14: التطور السنوي لنسبة رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الجهة بملايين الدراهم

الجهة	رقم المعاملات التراكمي 2019	رقم المعاملات التراكمي 2020	التطور ب% (مع استبعاد الخلل الناتج عن دخول المقاولات وخروجها)
الدار البيضاء-سطات	1 051 322,5	941 515,6	-13,3
الرباط-سلا-القنيطرة	261 738,8	250 272,3	-8,0
طنجة-تطوان-الحسيمة	164 705,7	147 811,7	-15,8
سوس-ماسة	87 812,3	84 693,8	-8,5
فاس-مكناس	68 710,9	64 416,8	-10,2
مراكش-آسفي	74 283,4	57 093,7	-26,4
الجهة الشرقية	33 457,4	31 734,2	-11,7
بني ملال-خنيفرة	11 767,2	11 101,1	-11,0
درعة-تافيلالت	8 495,1	7 493,5	-18,4
العيون-الساقية الحمراء[26]	4 777,9	4 366,2	-13,0
كلميم-واد نون	1 690,7	1 204,1	-24,5
الداخلة-واد الذهب	1 305,2	1 121,4	-11,5
المجموع	**1 770 067,1**	**1 602 824,4**	**-13,3**

المصدر: المديرية العامة للضرائب

كان للأزمة الاقتصادية تأثير قطاعي متفاوت

يُظهر تحليل رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة خلال نفس الفترة أن فرع "الإيواء والمطاعم" سجل أعلى انخفاض بنسبة بلغت 51,2٪، يليه فرعي "الفنون والترفيه والعروض"[27]. و"النقل والتخزين" بنسب بلغت على التوالي 46,1٪ و26,8٪. أما بالنسبة لفرع "الصحة البشرية والعمل الاجتماعي"، فقد سجل انخفاضا محدودا قدره 0,2٪ (أنظر الجدول 15).

الجدول 15: التطور السنوي لنسبة رقم المعاملات حسب فرع النشاط بملايين الدراهم

فرع النشاط	رقم المعاملات التراكمي 2019	رقم المعاملات التراكمي 2020	التطور ب% (مع استبعاد الخلل الناتج عن دخول المقاولات وخروجها)
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	621 442	561 040	-13,5
الصناعة التحويلية	402 179	379 426	-10,0
البناء	233 293	198 343	-17,5
النقل والتخزين	98 781	82 950	-26,8
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	71 216	66 210	-9,7
الصناعات الاستخراجية	65 251	62 658	-5,4
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	61 051	59 683	1,0
الإعلام والاتصال	51 184	50 013	-7,0
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	45 692	39 281	-16,7
التعليم	15 601	18 475	15,6
الإيواء والمطاعم	33 165	16 799	-51,2
الأنشطة العقارية	18 322	16 000	-13,1
إنتاج وتوزيع المياه؛ الصرف الصحي وتدبير ومعالجة النفايات	15 740	15 195	-9,2

[26] المقاولات في الأقاليم الجنوبية ليست مكتملة العدد، حيث تخضع لأحكام ضريبية خاصة.

[27] يشمل هذا الفرع ما يلي: الأنشطة الإبداعية والفنية وأنشطة العروض؛ والمكتبات ودور الأرشيف والمتاحف والأنشطة الثقافية الأخرى ؛ وتنظيم ألعاب الحظ والمال ؛ الأنشطة الرياضية والترفيهية (NMA 2010) .

الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	11 204	12 081	-0,2
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	9 979	9 738	-13,1
أنشطة الخدمات الأخرى28	4 413	3 743	-21,0
الفنون، والمهرجانات وأنشطة العروض	3 489	1 965	-46,1
أنشطة أخرى	8 063	9 224	23,0
المجموع	**1 770 067,1**	**1 602 824,4**	**-13,3**

المصدر: المديرية العامة للضرائب

4.2 رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة عند التصدير

يبدو من قاعدة بيانات المديرية العامة للضرائب أن مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة، البالغ عددها 289773 مقاولة، حققت رقم معاملات عند التصدير قدره 294,5 مليار درهم29 برسم السنة المالية 2020، مسجلة انخفاضا بنسبة 5,8٪. وقد بلغت حصة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة 26٪ من هذا الرقم مقابل 26,3٪ سنة 2019 (أنظر الرسم البياني 11).

الرسم البياني 11: توزيع رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة عند التصدير حسب فئات المقاولات

المصدر: معطيات المديرية العامة للضرائب.

من أجل تفادي أي خلل في الحساب قد ينجم عن خروج المقاولات ودخولها إلى قاعدة البيانات كل سنة خلال الفترة المدروسة، فقد تم الاعتماد على رقم المعاملات الموحد30 (أنظر الإطار 5).
وعلى هذا الأساس لوحظ انخفاض لرقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة عند التصدير قدره 9,8٪ سنة 2020 مقارنة بسنة 2019.

الإطار 5: طريقة حساب تطور رقم المعاملات عند التصدير

نظرا لعدم توفر المعلومات المفصلة اللازمة، اعتمد المرصد طريقة رقم المعاملات الموحد (أنظر المنهجية) من أجل تحليل تطور رقم المعاملات الإجمالي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة بين عامي 2019 و2020، وبالتالي تفادي اختلال الحسابات بسبب دخول المقاولات وخروجها من قاعدة البيانات كل سنة.
يتم تناول الانخفاض الإجمالي لرقم المعاملات على النحو التالي:

[28] يتضمن هذا الفرع أنشطة الجمعيات؛ وإصلاح أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الشخصية والمنزلية والخدمات الشخصية الأخرى (غسيل الملابس، والصباغة؛ وتصفيف الشعر والعناية بالجمال وما إلى ذلك) .
[29] تم الحساب على أساس سنة 2020 دون اتخاذ أي تدبير فيما يخص تفادي خلل الحساب الناجم عن دخول المقاولات وخروجها.
[30] استخدم المرصد هذه الطريقة كبديل عن المجموعة الأسطوانية المستخدمة في السنوات السابقة بسبب عدم توفر بيانات معينة.

	2019	2020	الفارق	التغير
عدد المقاولات الكبرى	1 235	1 147	-88	-7,1%
رقم المعاملات عند التصدير (بملايين الدراهم)	230 166	217 835	-12 332	-5,4%
عدد المقاولات الصغيرة جدا	273 516	286 144	12 628	4,6%
رقم المعاملات عند التصدير (بملايين الدراهم)	44 457	40 875	-3 582	-8,1%
عدد المقاولات المتوسطة	2 722	2 482	-240	-8,8%
رقم المعاملات عند التصدير (بملايين الدراهم)	37 877	35 769	-2 107	-5,6%

	2019	2020	الفارق	التغير
عدد المقاولات	277 473	289 773	12 300	4,4%
رقم المعاملات عند التصدير (بملايين الدراهم)	312 500	294 479	-18 021	-5,8%
متوسط رقم المعاملات عند التصدير الموحد (رقم المعاملات الإجمالي بملايين الدراهم بالنسبة لكل مقاولة)[31]	1,13	1,02	-0,11	-9,8%

تفصيل التطور (التغير) الإجمالي لرقم المعاملات بملايين الدراهم بين عامي 2019 و2020

فصيل التطور الإجمالي لرقم		
	تأثير تغير عدد المقاولات[32] (بملايين الدراهم)	12 500
	تأثير رقم المعاملات[33] (بملايين الدراهم)	-30 521
	التطور الإجمالي لرقم المعاملات عند التصدير (بملايين الدراهم)	-18 021

***تأثير تغير عدد المقاولات**: نسبة إلى ارتفاع عدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين المصرحة إلى 12300 مقاولة، مما أحدث تأثيراً إيجابياً على رقم معاملاتها عند التصدير بمقدار 12,5 مليار درهم.

***تأثير رقم المعاملات المحقق**: يتعلق بانخفاض متوسط رقم المعاملات الموحد بمقدار 0,11 مليون درهم، مما أدى إلى تأثير سلبي على رقم المعاملات الإجمالي عند التصدير بقيمة 30,5 مليار درهم. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انعكاسات أزمة كورونا وتداعيات إغلاق الحدود على النشاط التجاري. وبالنظر إلى تأثير هذا التغير دون غيره، يقدر انخفاض صافي رقم المعاملات عند التصدير بنسبة 9,8٪ سنة 2020 مقارنة بسنة 2019.

شهدت معظم الجهات انخفاضا لرقم المعاملات عند التصدير ولو بنسب متفاوتة

كشف التحليل الجهوي لتطور رقم المعاملات عند التصدير بين عامي 2020 و2019 أن جهات مراكش-آسفي وبني ملال-خنيفرة وطنجة-تطوان-الحسيمة والدار البيضاء-سطات سجلت أكثر النسب انخفاضا بواقع 26٪ و25٪ و19٪ و10٪ على التوالي. أما جهة الرباط-سلا-القنيطرة فقد سجلت ارتفاعا قدره 16,5٪ خلال نفس الفترة (أنظر الجدول 16).

[31] يساوي رقم المعاملات الإجمالي موزع على عدد المقاولات.
[32] يساوي متوسط رقم المعاملات سنة 2020 مضروبا في الفرق بين عدد المقاولات بين السنتين.
[33] يساوي عدد المقاولات سنة 2019 مضروبا في الفرق في متوسط رقم المعاملات بين العامين.

الجدول 16: التطور السنوي لرقم المعاملات عند التصدير لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الجهة

الجهة	رقم المعاملات التراكمي عند التصدير 2019	رقم المعاملات التراكمي عند التصدير 2020	التطور ب % (مع استبعاد الخلل الناتج عن دخول المقاولات وخروجها)
الدار البيضاء-سطات	155 836,4	144 762,4	-10,1
طنجة-تطوان-الحسيمة	82 537,9	71 202,1	-19,1
الرباط-سلا-القنيطرة	32 980,7	39 949,4	16,5
سوس-ماسة	20 907,8	21 339,3	-3,2
فاس-مكناس	9 017,1	8 141,6	-13,5
مراكش-آسفي	8 016,0	6 192,5	-26,0
الجهة الشرقية	2 087,1	1 955,7	-12,7
بني ملال-خنيفرة	419,2	333,1	-25,0
العيون-الساقية الحمراء	213,3	177,2	-20,9
كلميم-واد نون	249,2	172,6	-28,7
الداخلة-واد الذهب	162,9	145,1	-5,6
درعة-تافيلالت	72,2	107,6	38,0
المجموع	**312 499,8**	**294 478,7**	**-9,8**

المصدر: المديرية العامة للضرائب

شهدت معظم فروع النشاط انخفاضا لرقم المعاملات عند التصدير

يُبين التحليل القطاعي لتطور رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة خلال نفس الفترة أن فرع "الإيواء والمطاعم" سجل تراجعا بنسبة 75٪، يليه "إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف" و"النقل" والتخزين" بنسب بلغت على التوالي 67٪ و47,4٪ (أنظر الجدول 17).

أما فروع "إنتاج وتوزيع المياه؛ الصرف الصحي وتدبير ومعالجة النفايات" و"الصناعات الاستخراجية"، فقد سجلت ارتفاعا بنسب بلغت على التوالي 23,7٪ و5,2٪.

الجدول 17: التطور السنوي لنسبة رقم المعاملات عند التصدير حسب فرع النشاط بملايين الدراهم

فرع النشاط	رقم المعاملات التراكمي عند التصدير 2019	رقم المعاملات التراكمي عند التصدير 2020	التطور ب % (مع استبعاد الخلل الناتج عن دخول المقاولات وخروجها)
الصناعة التحويلية	144 558,1	136 377,3	-10
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	50 293,0	50 913,8	-3
الصناعات الاستخراجية	40 668,4	42 316,6	2,5
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	14 395,5	14 090,8	-5
النقل والتخزين	23 141,2	13 977,1	-47,4
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	12 530,6	12 156,2	-6
الإعلام والاتصال	8 007,1	7 473,1	-11,2
البناء	8 008,2	7 009,1	-15
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	1 808,3	2 004,5	-1,3
الإيواء والمطاعم	1 841,7	476	-75,1
الأنشطة العقارية	496,8	413,8	-17,1
إنتاج وتوزيع المياه؛ الصرف الصحي وتدبير ومعالجة النفايات	266,3	350,4	23,7

أنشطة الخدمات الأخرى	307,4	304,8	-7,7
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	791,5	253	-67
التعليم	183,2	113,7	-39,4
الفنون، والمهرجانات وأنشطة العروض	170,7	107,3	-39,9
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	40,1	30,7	-29,1
أنشطة أخرى	4 991,6	6 110,5	31,6
المجموع	**312 499,8**	**294 478,7**	**-9,8**

المصدر: المديرية العامة للضرائب

4.3 القيمة المضافة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة

تكشف قاعدة بيانات المديرية العامة للضرائب أن مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة، البالغ عددها 289773 مقاولة، قد حققت قيمة مضافة بلغ مجموعها 351,2 مليار درهم[34] برسم السنة المالية 2020، بانخفاض سنوي قدره 6,9٪، منها 35,4٪ من نصيب المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة مقابل 37,3٪ سنة 2019 (أنظر الرسم البياني 12).

الرسم البياني 12 - توزيع القيمة المضافة حسب فئة المقاولة

المصدر: المديرية العامة للضرائب

من أجل تفادي أي خلل في الحساب قد ينجم عن خروج المقاولات ودخولها إلى قاعدة البيانات كل سنة خلال الفترة المدروسة، فقد تم الاعتماد على القيمة المضافة الموحدة[35] (أنظر الإطار 6).

وعلى هذا الأساس لوحظ انخفاض لرقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة عند التصدير قدره 10,8٪ سنة 2020 مقارنة بسنة 2019.

الإطار 6: طريقة حساب تطور القيمة المضافة

نظرا لعدم توفر المعلومات المفصلة اللازمة، اعتمد المرصد طريقة رقم المعاملات الموحد (أنظر المنهجية) من أجل تحليل تطور رقم المعاملات الإجمالي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة بين عامي 2019 و2020، وبالتالي تفادي اختلال الحسابات بسبب دخول المقاولات وخروجها من قاعدة البيانات كل سنة.

يتم تناول الانخفاض الإجمالي للقيمة المضافة على النحو التالي:

[34] تم الحساب على أساس سنة 2020 دون اتخاذ أي تدبير فيما يخص تفادي خلل الحساب الناجم عن دخول المقاولات وخروجها.

[35] استخدم المرصد هذه الطريقة كبديل عن المجموعة الأسطوانية المستخدمة في السنوات السابقة بسبب عدم توفر بيانات معينة.

		2019	2020	الفارق	التغير
	عدد المقاولات الكبرى	1 235	1 147	-88	-7,1%
	القيمة المضافة (بملايين الدراهم)	236 483	226 771	-9 712	-4,1%
	عدد المقاولات الصغيرة جدا	273 516	286 144	12 628	4,6%
	القيمة المضافة (بملايين الدراهم)	90 483	78 898	-11 585	-12,8%
	عدد المقاولات المتوسطة	2 722	45 540	-4 661	-9.3%
	القيمة المضافة (بملايين الدراهم)	50 201	2 482	-240	-8,8%

	2019	2020	الفارق	التغير
عدد المقاولات	277 473	289 773	12 300	4.4%
القيمة المضافة (بملايين الدراهم)	377 167	351 209	-25 958	-6.9%
متوسط القيمة المضافة الموحدة (رقم المعاملات الإجمالي بملايين الدراهم بالنسبة لكل مقاولة)[36]	1,36	1,21	-0,15	-10.8%

تفصيل التطور (التغير) الإجمالي للقيمة المضافة بملايين الدراهم بين عامي 2019 و2020

تفصيل التطور الإجمالي لرقم	تأثير تغير عدد المقاولات[37] (بملايين الدراهم) 14 908
	تأثير القيمة المضافة [38] (بملايين الدراهم) -40 866
	التطور الإجمالي للقيمة المضافة (بملايين الدراهم) -25 958

***تأثير تغير عدد المقاولات**: نسبة إلى ارتفاع عدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين المصرحة إلى 12300 مقاولة، مما أحدث تأثيراً إيجابياً على القيمة المضافة بمقدار 12,5 مليار درهم.

***تأثير القيمة المضافة المحققة**: يتعلق بالانخفاض لمتوسط القيمة المضافة الموحدة بمقدار 0,15 مليون درهم، مما أدى إلى تأثير سلبي على القيمة المضافة الإجمالية بقيمة 30,5 مليار درهم. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تداعيات أزمة كورونا على النشاط التجاري. وبالنظر إلى تأثير هذا التغير دون غيره، يقدر انخفاض صافي القيمة المضافة بنسبة 10,8٪ سنة 2020 مقارنة بسنة 2019.

شهدت القيمة المضافة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة تراجعا غير متكافئ حسب الجهات

يُبين التحليل الجهوي لتطور القيمة المضافة بين عامي 2019 و2020 أن جهات مراكش-آسفي وبني ملال-خنيفرة وفاس-مكناس وطنجة-تطوان-الحسيمة والدار البيضاء-سطات سجلت كل منها تراجعا بلغت نسبته على التوالي 41,3٪ و23,2٪ و16,8٪ و8,9٪ (أنظر الجدول 18).

[36] يساوي رقم المعاملات الإجمالي موزع على عدد المقاولات.

[37] يساوي متوسط رقم المعاملات سنة 2020 مضروبا في الفرق بين عدد المقاولات بين السنتين.

[38] يساوي عدد المقاولات سنة 2019 مضروبا في الفرق في متوسط رقم المعاملات بين العامين.

الجدول 18: التطور السنوي لنسبة القيمة المضافة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الجهة بملايين الدراهم

الجهة	القيمة المضافة التراكمية 2019	القيمة المضافة التراكمية 2020	التطور ب % (مع استبعاد الخلل الناتج عن دخول المقاولات وخروجها)
الدار البيضاء-سطات	219 525,2	206 526,7	-8,9
الرباط-سلا-القنيطرة	73 456,2	72 322,9	-5,3
طنجة-تطوان-الحسيمة	32 966,8	29 938,4	-14,8
سوس-ماسة	15 742,5	15 172,9	-8,6
فاس-مكناس	11 862,1	10 299,7	-16,8
مراكش-آسفي	15 297,0	9 375,6	-41,3
الجهة الشرقية	4 237,7	4 064,1	-10,7
بني ملال-خنيفرة	1 746,9	1 422,4	-23,2
درعة-تافيلالت	1 121,5	815,3	-32,7
العيون-الساقية الحمراء	774,5	861,1	5,9
الداخلة-واد الذهب	280,9	257,5	-2,9
كلميم-واد نون	155,9	152,5	0,8
المجموع	**377 167,0**	**351 209,2**	**-10,8**

المصدر: المديرية العامة للضرائب

الإطار 7: بنية القيمة المضافة الوطنية

تقوم المندوبية السامية للتخطيط بحساب القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الكلي، انطلاقا من الإحصائيات الواردة في قاعدة الحسابات الوطنية - سنة الأساس 2014 (2014-2019)، وبناء على الدراسات الاستقصائية المنجزة في هذا المجال، مع إدراج مجموعة مكونة من المقاولات المالية وغير المالية، والإدارات العمومية، والأسر والمؤسسات غير الربحية الموجهة لخدمة الأسر. أما المرصد فيركز تحليله على المستوى الاقتصادي الجزئي وعلى فئة مقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة. ولتحقيق هذه الغاية، فإنها طريقته تتماشى مع طريقة حساب المديرية العامة للضرائب التي تعتمد على التصاريح بالحصيلة لهذه المجموعة من المقاولات. بالإضافة إلى ذلك، يستخدم المرصد تقنية تمكن من رصد التطور الإجمالي للقيمة المضافة وكذلك تطورها الصافي من خلال تلافي خلل الحسابات الناجم عن دخول المقاولات وخروجها من قاعدة البيانات.

حسب الحسابات الوطنية (المندوبية السامية للتخطيط 2020)، بلغت القيمة المضافة الوطنية 965,7 مليار درهم. وفيما يتعلق بالقطاع الأكثر إنتاجا للقيمة المضافة الإجمالية، يتصدر القطاع الثالث القائمة بأزيد من 553,7 مليار درهم لتبلغ حصته 57,3٪ سنة 2020 مقابل 57,6٪ سنة 2019، مسجلاً بذلك انخفاضًا قدره 5,8٪، وهو ما يعزى بالأساس إلى تأثير أزمة كورونا على فرع الإيواء والمطاعم، الذي تراجعت قيمته المضافة بنسبة 55,8٪، حيث تراجع من 30,3 مليار درهم في 2019 إلى 13,4 مليار درهم في 2020.

وبحصة بلغت 29,5٪ سنة 2020 مقابل 28,6٪ في العام السابق، يحتل القطاع الثانوي المرتبة الثانية من حيث المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية، بواقع 284,7 مليار درهم، بانخفاض 2,5٪. تتكون هذه الحصة بشكل أساسي من الأنشطة المتعلقة بالصناعة التحويلية، والتي تمثل 17,2٪ من القيمة المضافة الإجمالية. أما القطاع الأولي، الذي بلغت قيمته المضافة 127,2 مليار درهم، بانخفاض 9,1٪، فقد ساهم بنسبة 13,2٪ من القيمة المضافة الإجمالية سنة 2020، والمتأتية بشكل رئيسي عن "الفلاحة والحراجة والخدمات ذات الصلة" بحصة 12٪، مقابل 1,1٪ لقطاع "الصيد البحري والأحياء المائية".

سجلت القيمة المضافة الخاصة بمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة العاملة في فرعي"الفنون، والمهرجانات وأنشطة العروض" و"الإيواء والطعام" أقوى التراجعات

يكشف تحليل تطور القيمة المضافة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة خلال نفس الفترة أن فرع " الفنون، والمهرجانات وأنشطة العروض" سجل انخفاضًا بنسبة 73,7٪، يليه فروع "الإيواء والمطاعم"، و"أنشطة الخدمات الأخرى"، و"النقل والتخزين" حيث سجل كل منها تراجعا بلغت نسبته على التوالي 69٪ و39,1٪ و32,2٪ (أنظر الجدول 19)

الجدول 19: التطور السنوي لنسبة القيمة المضافة حسب فروع النشاط بملايين الدراهم

فرع النشاط	القيمة المضافة التراكمية 2019	القيمة المضافة التراكمية 2020	التطور ب % (مع استبعاد الخلل الناتج عن دخول المقاولات وخروجها)
الصناعة التحويلية	78 079,9	74 227,8	-9,3
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	73 070,8	67 969,6	-10,9
البناء	43 397,9	36 567,6	-18,2
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	29 775,3	29 074,9	-5,2
الصناعات الاستخراجية	25 020,0	27 073,4	6,5
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	22 614,5	24 316,6	11,1
الإعلام والاتصال	25 468,2	23 739,4	-11,3
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	20 357,6	19 281,4	-8,3
النقل والتخزين	22 690,8	17 647,4	-32,2
التعليم	9 536,7	13 263,7	35,8
الأنشطة العقارية	7 294,7	6 832,7	-6,8
الإيواء والمطاعم	11 834,9	3 815,4	-69
إنتاج وتوزيع المياه؛ الصرف الصحي وتدبير ومعالجة النفايات	2 213,1	2 134,3	-9,3
الفلاحة والحراجة والصيد البحري[39]	1 914,9	1 746,1	-18,8
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	887,3	1 256,5	31,1
أنشطة الخدمات الأخرى	1 160,5	758,8	-39,1
الفنون، والمهرجانات وأنشطة العروض	807,2	221,7	-73,7
أنشطة أخرى	1 042,7	1 281,9	32,1
المجموع	**377 167**	**351 209,2**	**-10,8**

المصدر: المديرية العامة للضرائب

[39] المقاولات الفلاحية المدرجة في نطاق هذا التقرير غير مكتملة العدد، حيث يخضع القطاع الفلاحي لمقتضيات ضريبية خاصة.

الفصل الخامس

التشغيل

5. التشغيل

يعرض هذا الفصل مؤشرات حول عمليات الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وكذا مناصب الشغل المحدثة والمصرح بها لدى هذه الهيئة، ولا سيما توزيعها حسب الجهات وفئات المقاولات وفروع النشاط. كما يتطرق هذا الفصل أيضاً لتأثير جائحة كورونا على المقاولات.

يشمل هذا التحليل 293.142[40] مقاولة من مقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة[41] المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2021 والمصرحة لديه بأجراء بلغ عددهم 3.500.000 أجير في سنة 2020، مقابل 269.627[42] و3.320.000 أجيرا سنة 2020 و254.895[43] مقاولة و3.280.000 أجيرا سنة 2019[44].

الرسم البياني 13: تطور عدد المقاولات المصرحة بأجرائها ومناصب الشغل المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

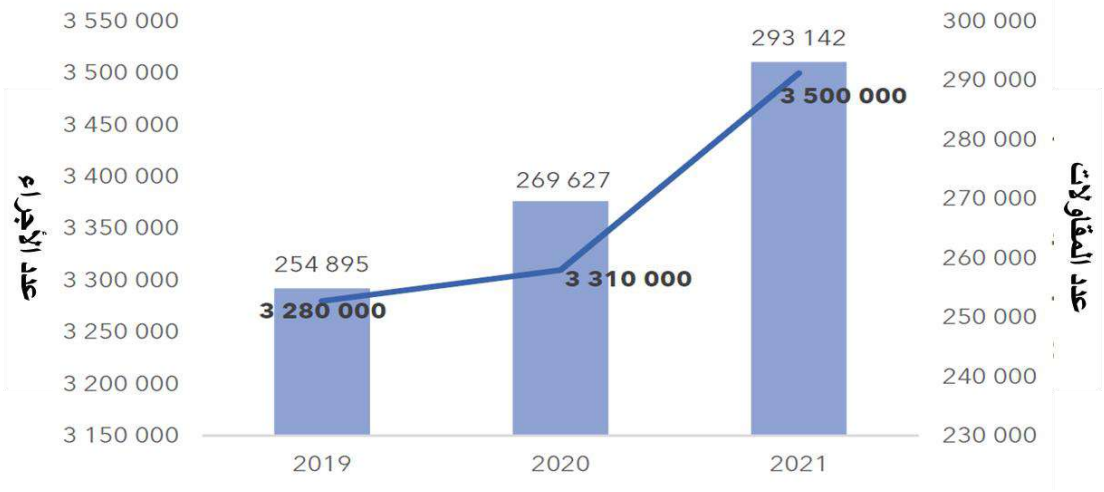

المصدر: قاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

5.1 تحليل التشغيل وعمليات الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال الفترة 2019-2020

كان لجائحة كورونا تأثير واضح سواء على عدد المقاولات المصرحة أو عدد التصاريح بمناصب الشغل الجديدة، حيث لوحظ تراجع حاد في الربع الثاني من السنة المالية 2020 التي تميزت بالقيود الصحية التي أقرتها السلطات الوطنية، ولا سيما الحجر الصحي اعتبارًا من 20 مارس.
وعقب رفع الحجر الصحي والتخفيف التدريجي للقيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية، خفت حدة التراجع خلال الربع الثالث من سنة 2020، مما ساعد على العودة إلى المستويات المسجلة في الربع الرابع من سنة 2019، باستثناء بعض فروع النشاط (أنظر التقرير السنوي للمرصد 2019-2020).

وارتباطا باستئناف النشاط الاقتصادي سنة 2021، تحسن عدد المقاولات المصرحة بنسبة 11,7٪ مقارنة بسنة 2020 و13,7٪ مقارنة بسنة 2019، بعد زيادة محدودة بلغت 1,8٪ سنة 2020 (أنظر الرسم البياني 14).
أما بالنسبة لعدد مناصب الشغل المصرح بها، فقد شهد انتعاشا بنسبة 7,7٪ مقارنة بسنة 2020 و2,7٪ مقارنة بسنة 2019، بعد انخفاض بنسبة 4,6٪ سنة 2020 (أنظر الرسم البياني 15).

[40] تتألف من 208.912 مقاولة أشخاص اعتباريين و84.230 مقاولة أشخاص طبيعيين.
[41] مقاولات مالية وغير مالية.
[42] تتألف من 191.004 مقاولة أشخاص اعتباريين و78.623 مقاولة أشخاص طبيعيين.
[43] تتألف من 179.045 مقاولة أشخاص اعتباريين و75.850 مقاولة أشخاص طبيعيين.
[44] أخذ هذا التقرير في عين الاعتبار المعطيات المحينة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

الرسم البياني 14: التطور الشهري لعدد المقاولات المصرحة بأجرائها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال الفترة 2019-2020

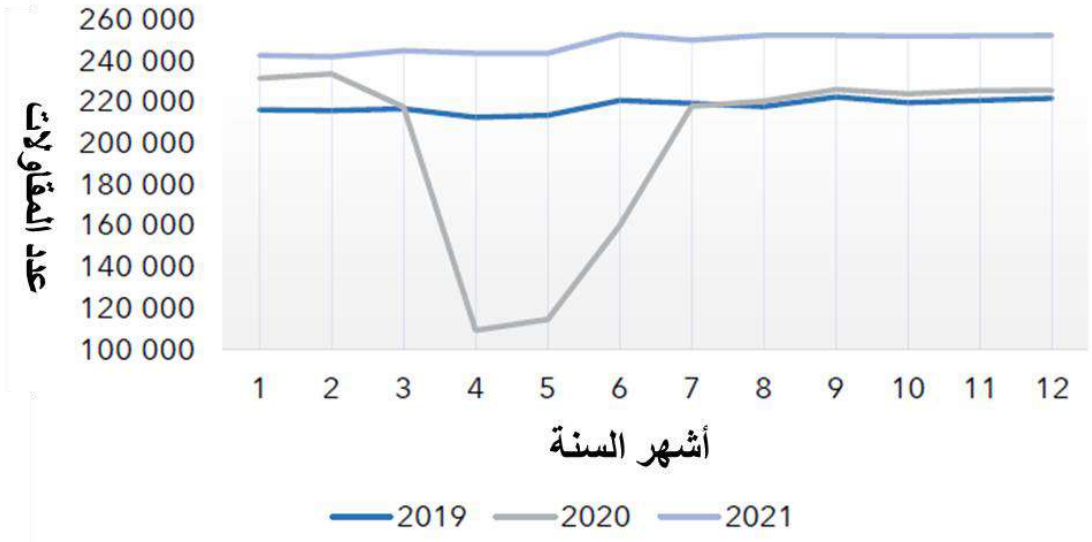

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الرسم البياني 15: التطور الشهري لعدد مناصب الشغل المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال الفترة 2019-2020

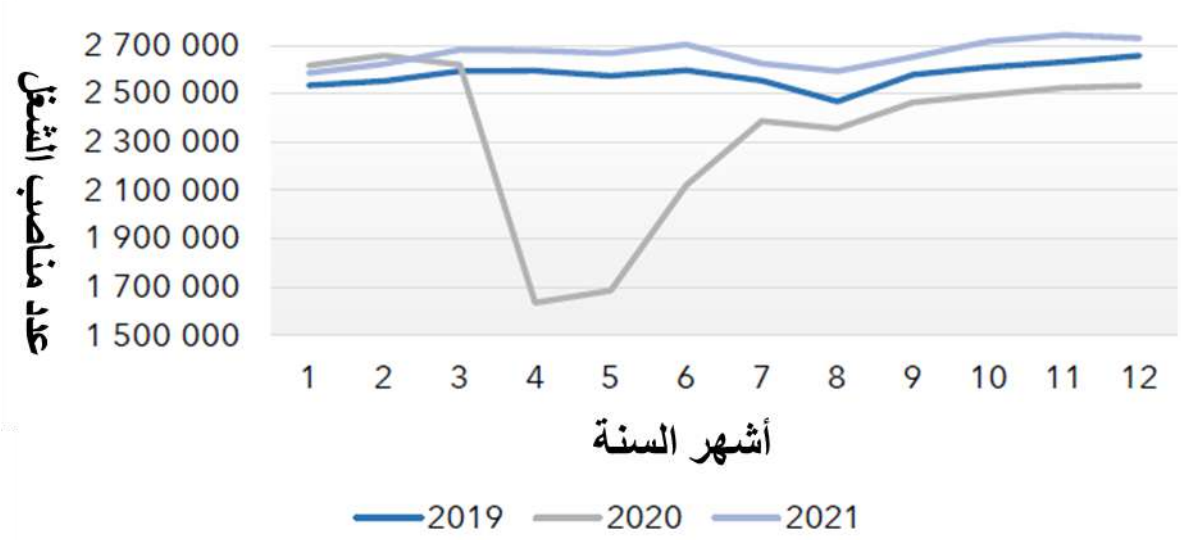

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

5.1.1 التحليل الجغرافي

كما هو مبين في الجدول 20، سجلت معظم جهات المملكة، بين عامي 2019 و2021، ارتفاعا في عدد عمليات الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ولو بنسب غير متساوية. وقد سجلت جهات الداخلة-واد الذهب وفاس-مكناس والجهة الشرقية وطنجة-تطوان-الحسيمة أعلى ارتفاع بنسب بلغت على التوالي 63,4٪ و32,9٪ و18,1٪ و21,8٪.

وحري بالذكر أن جهة مراكش-آسفي سجلت ارتفاعا بنسبة 14٪ سنة 2021 بعد انخفاض بلغت نسبته 5,1٪ سنة 2020.

الجدول 20: التطور حسب الجهة لعدد المقاولات المصرحة بأجرائها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (بالنسبة المئوية)

الجهة	تطور عدد عمليات الانخراط		
	2020-2019	2021-2020	2021-2019
مراكش-آسفي	-5,1	14,0	8,1
الدار البيضاء-سطات	1,3	9,4	10,9
درعة-تافيلالت	-1,5	14,8	13,1
بني ملال-خنيفرة	4,7	8,0	13,1
الرباط-سلا-القنيطرة	4,4	11,6	16,6
سوس-ماسة	2,5	15,0	17,9
الجهة الشرقية	-0,6	18,7	18,1
طنجة-تطوان-الحسيمة	4,4	16,7	21,8
العيون-الساقية الحمراء[45]	2,7	29,4	32,9
فاس-مكناس	-3,0	-7,7	-10,4
كلميم-واد نون	-3,9	4,4	0,4
الداخلة-واد الذهب	8,9	50,0	63,4

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

ومن جانبه، ارتفع عدد مناصب الشغل المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2021 في جميع الجهات، لتتجاوز المستويات المسجلة في 2019 استثناء جهة مراكش-آسفي وكلميم-واد نون، اللتان سجلتا انخفاضا بنسبة 4٪ و 5٪ على التوالي (أنظر الجدول 21).

الجدول 21: التطور حسب الجهة لعدد مناصب الشغل المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (بالنسبة المئوية)

الجهة	تطور عدد مناصب الشغل المصرح بها		
	2020-2019	2021-2020	2021-2019
مراكش-آسفي	-13,9	11,5	-4,0
الدار البيضاء-سطات	-5,7	8,0	1,8
طنجة-تطوان-الحسيمة	-4,4	7,2	2,5
الرباط-سلا-القنيطرة	-1,5	5,5	3,9
سوس-ماسة	-2,4	7,7	5,1
بني ملال-خنيفرة	1,0	4,8	5,8
الجهة الشرقية	-0,6	7,9	7,2
درعة-تافيلالت	-2,2	11,3	8,9
فاس-مكناس	-0,1	24,0	23,8
كلميم-واد نون	0,3	-5,3	-5,0
العيون-الساقية الحمراء	-2,4	4,9	2,4
الداخلة-واد الذهب	6,7	41,3	50,8

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

جهة الدار البيضاء-سطات تضم ما يناهز 40% من مناصب الشغل المحدثة

يُبين التقسيم الجغرافي لمناصب الشغل خلال الفترة 2019-2021 أن جهة الدار البيضاء-سطات استحوذت على 39.6٪ من مناصب الشغل المصرح بها، بانخفاض قدره 1,6 نقطة مقارنة بسنة 2019. كما شهدت جهتي مراكش-آسفي وطنجة-تطوان-الحسيمة تراجعا في حصة كل منهما بنسبة 0,4 و0,2 نقطة على التوالي. بالمقابل ارتفعت حصص جهات فاس-مكناس والداخلة-واد الذهب وسوس-ماسة بواقع 1,2 و0,3 نقطة على التوالي (أنظر الرسم البياني 16).

[45] المقاولات في الأقاليم الجنوبية غير مكتملة العدد على اعتبار خضوعها لمقتضيات ضريبية خاصة.

الرسم البياني 16: التوزيع الجهوي لمناصب الشغل (بالنسبة المئوية)

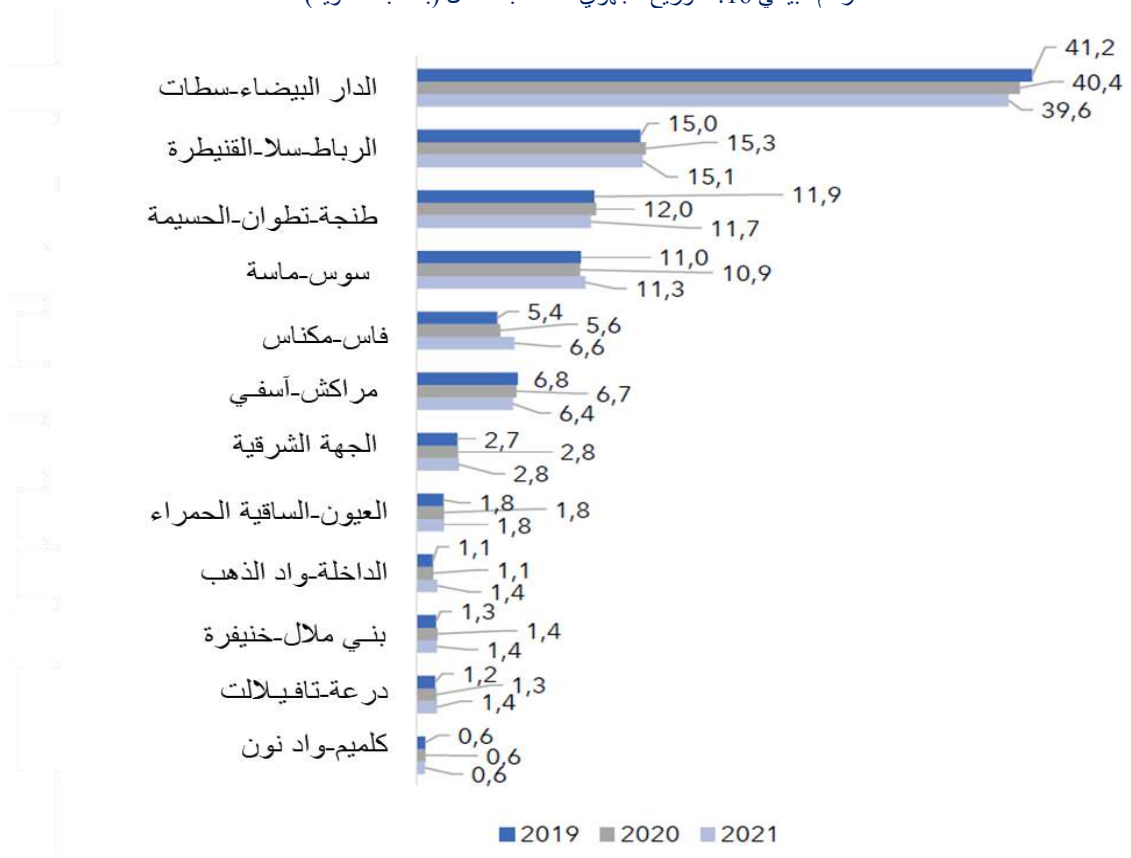

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

5.1.2 التحليل القطاعي

يوضح التوزيع القطاعي لعمليات الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بين عامي 2019 و2021 أن باستثناء فرع "الإيواء والمطاعم" الذي سجل تراجعا بنسبة 0,9٪، شهدت باقي الفروع ارتفاعاً، حيث سجلت فروع "أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم" و"الصحة البشرية والعمل الاجتماعي"، انتعاشًا بارتفاع قدره 7,5٪ و5,8٪ على التوالي، بعد تراجعها سنة 2020 (أنظر الجدول 22).

الجدول 22: تطور عدد المقاولات المصرحة بأجرائها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فرع النشاط (بالنسبة المئوية)

فرع النشاط	تطور عدد عمليات الانخراط		
	2020-2019	2020-2019	2020-2019
الإيواء والمطاعم	-13,2	14,3	-0,9
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	-1,2	7,1	5,8
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	5,5	13,7	7,5
الصناعة التحويلية	2,7	7,7	10,5
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	1,9	8,5	10,6
التعليم	1,4	10,2	11,8
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	3,9	8,9	13,2
البناء	6,5	9,3	16,4
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	-1,5	22,8	20,9
النقل والتخزين	2,3	19,9	22,7
أنشطة أخرى	19,4	27,7	7,0

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

يكشف تحليل مناصب الشغل المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2021 أن فرعي "الإيواء والمطاعم" و"الصناعة التحويلية" لم يعودا إلى مستويات ما قبل الجائحة. وبالفعل، فقد سجلا انخفاضا بنسبة 13,3٪ و2,5٪ مقارنة بعام 2019.
وفي المقابل، واصل التشغيل في فرعي "البناء" و "النقل والتخزين" نموه سنة 2021، حيث حققا تطورا بنسبة 8,2٪ و7,2٪ على التوالي مقارنة بسنة 2019.

وعلى نفس المنوال سجل "التعليم" و"التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية"، تزايدا في عدد مناصب الشغل بنسبة 8,4٪ و6,4٪ على التوالي سنة 2021 بعد تباطؤ بنسبة 6,2٪ و1,7٪ في العام السابق.

من جانبها، أنهت "الأنشطة المالية والتأمين" سنة2021 بانخفاض قدره 1,7٪ في عدد مناصب الشغل المصرح بها مقارنة بسنة 2019. ويؤكد هذا الانخفاض التوجه نحو رقمنة الخدمات المالية الذي انطلق منذ بضع سنوات والذي يفسر تباطؤ التشغيل في هذا القطاع على الخصوص (أنظر الجدول 23) .

الجدول 23: تطور مناصب الشغل المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فرع النشاط (بالنسبة المئوية)

فرع النشاط	تطور عدد مناصب الشغل المصرح بها		
	2020-2019	2020-2019	2020-2019
الإيواء والمطاعم	-29,4	22,8	-13,3
الصناعة التحويلية	-6,7	4,5	-2,5
الأنشطة المالية والتأمين	-3,3	1,6	-1,7
التعليم	-6,2	8,4	1,6
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	-5,8	9,1	2,8
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	-4,0	7,8	3,5
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	-1,7	6,4	4,6
النقل والتخزين	-1,8	9,1	7,2
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	0,1	7,2	7,3
البناء	1,2	6,9	8,2
أنشطة أخرى	12,1	4,5	-6,8

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

شهدت بعض الأنشطة تناميا ملحوظا في أعداد المناصب المحدثة خلال فترة الأزمة الصحية، ومنها مختبرات التحاليل الطبية والأنشطة الاستشفائية وتجارة المنتجات الصيدلية بالجملة، بتسجيلها لارتفاع بلغت نسبه على التوالي 25,6٪ و22,4٪ و9,2٪ بين سنتي 2019 و2021.

تواصل التجارة والصناعة التحويلية مجتمعين احتكارهما لحوالي 31٪ من مناصب الشغل المصرح بها سنة 2021

على غرار السنوات السابقة، كشف تحليل مناصب الشغل حسب النشاط أن "التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية" و"الصناعة التحويلية" أكثر الفروع تشغيلا سنة 2021، بحصة 15,4٪ لكل منهما. ومع ذلك، فقد شهدت حصة الصناعة التحويلية انخفاضا بمقدار 1,1 نقطة خلال نفس الفترة..
أما حصة "البناء" فقد ارتفعت سنة 2021 إلى 14,6٪ بعد زيادة قدرها 0,2 نقطة سنة 2020، فيما انخفضت حصة "أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم" بمقدار 0,4 نقطة سنة 2021 لتستقر في حدود 13,8٪، بعد زيادة طفيفة قدرها 0,1 نقطة سنة 2020 (أنظر الجدول 24).

الجدول 24: تطور توزيع مناصب الشغل حسب (بالنسبة المئوية)

فرع النشاط	توزيع مناصب الشغل		
	2020-2019	2021-2020	2021-2019
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	14,9	15,2	15,4
الصناعة التحويلية	16,5	16,1	15,4
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	13,6	13,7	14,7
البناء	14,2	14,4	14,6
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	14,1	14,2	13,8
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	5,6	5,5	5,4
الإيواء والمطاعم	4,5	4,3	3,9
النقل والتخزين	3,6	3,7	3,7
التعليم	3,4	3,5	3,5
أنشطة أخرى	9,5	9,5	9,7
المجموع	**100**	**100**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الإطار 8: لمحة عن المقاولات المتوقفة عن التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2021

من بين المقاولات المصرحة بأجرائها سنة 2019 توقفت 40715 مقاولة عن التصريح سنة 2021، أي ما يعادل 194.575 منصب شغل سنة 2019.
ومن بين هذه المقاولات، استمرت ما يناهز 20900 مقاولة في التصريح بأجرائها سنة 2020.
ويبين التحليل أن 33,4٪ من هذه المقاولات، من أصل 40715 مقاولة، تنتمي لجهة الدار البيضاء-سطات، و12,8٪ لجهة الرباط-سلا-القنيطرة، و11,2٪ لجهة مراكش-آسفي.

التوزيع الجهوي للمقاولات التي توقفت عن التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (بالنسبة المئوية)

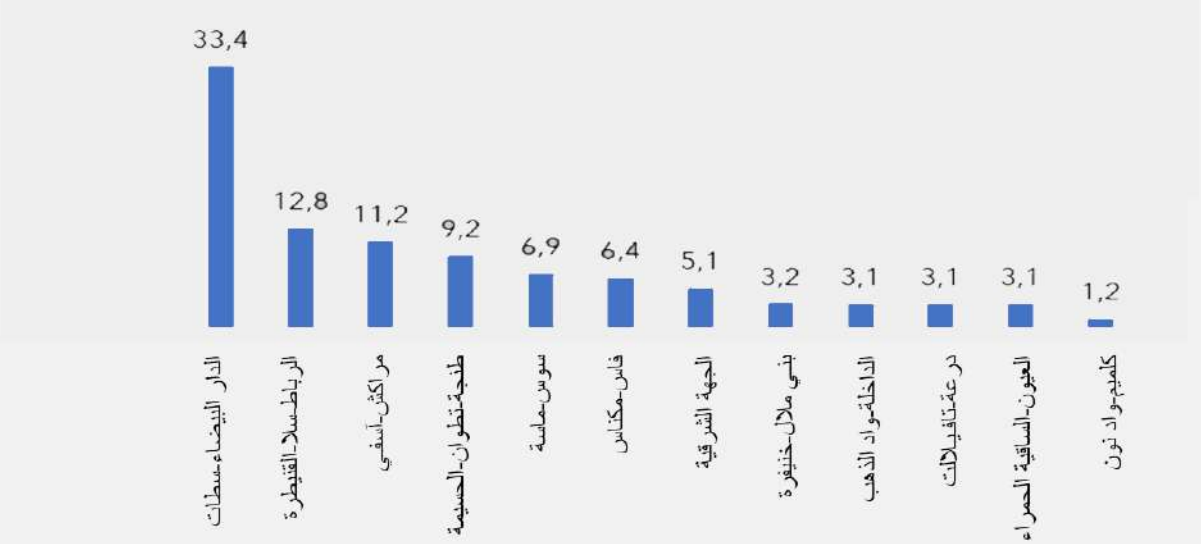

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

يكشف التحليل حسب فرع النشاط أن 22,2٪ من هذه المقاولات تشتغل في فرع "التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية"، يليه البناء"(18,9٪). أما "الإيواء والمطاعم" فقد بلغت حصته 8,9٪.

توزيع المقاولات المتوقفة عن التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فروع النشاط (بالنسبة المئوية)

فرع النشاط	حصة المقاولات ب%
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	22,2
البناء	18,9
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	9,4
الإيواء والمطاعم	8,9
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	7,8
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	7,5
النقل والتخزين	6,8
الصناعة التحويلية	5,6
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	2,5
الإعلام والاتصال	2,4
أنشطة الخدمات الأخرى	2,3
التعليم	1,9
الأنشطة العقارية	0,9
الفنون، والمهرجانات وأنشطة العروض	0,9
أنشطة أخرى	1,9
المجموع	**100**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

يكشف التحليل المقارن لعدد مناصب الشغل حسب فرع النشاط وحسب الجهة أن "أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم"[46] تضم أعلى عدد من المناصب في جهتي الدار البيضاء-سطات والرباط- سلا-القنيطرة، بحصص بلغت على التوالي 20,3٪ و 15,9٪ من إجمالي عدد الأجراء المصرح بهم في هذين الجهتين (أنظر الرسم البياني 17). وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لهذه الجهة الأخيرة، استحوذ فرع "البناء" على الحصة الأكبر من مناصب الشغل المصرح بها سنة 2019 بنسبة قدرها 17,1٪، قبل أن تتراجع هذه النسبة إلى 15,6٪ سنة 2021.

أما بالنسبة لجهة-طنجة-تطوان-الحسيمة، فإن "الصناعة التحويلية" تمثل القطاع الرائد من حيث المساهمة في التشغيل بحصة 39٪ سنة 2021 مقابل42,7٪ سنة 2019. وتراجعت هذه النسبة أيضا بما قدره 2,7 نقطة في جهة فاس-مكناس، حيث انتقلت من 23,5٪ سنة 2019 إلى 20,8٪ سنة 2021.

وفيما يتعلق بجهات درعة-تافيلالت وبني ملال-خنيفرة والجهة الشرقية، فإن "البناء" هو أكثر القطاعات مساهمة في التشغيل سنة 2021 بحصص بلغت على التوالي 50,4٪ و33,5٪ و25,2٪.

[46] يشمل هذا الفرع من النشاط: أنشطة الإيجار والتأجير، والأنشطة المتعلقة بالتشغيل، وأنشطة وكالات السفر، ومنظمي الرحلات والأسفار، وخدمات الحجز والأنشطة ذات الصلة، والدراسات والأمن، والخدمات المتعلقة بالبنايات وتهيئة المناظر الطبيعية والأنشطة الإدارية وأنشطة دعم المقاولات الأخرى.

الرسم البياني 17: تطور التشغيل لدى المقاولات على المستويين القطاعي والجهوي (بالنسبة المئوية)

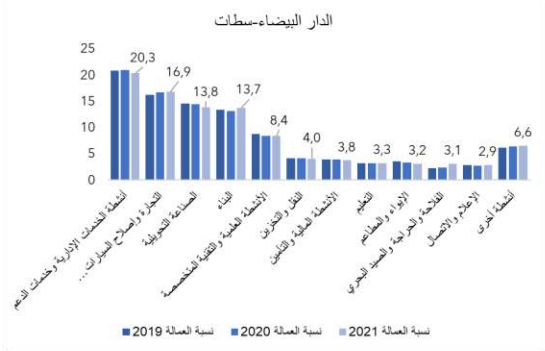

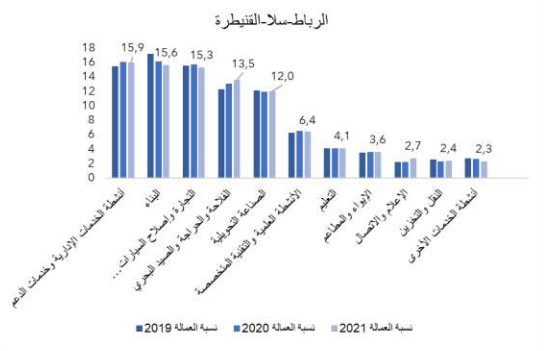

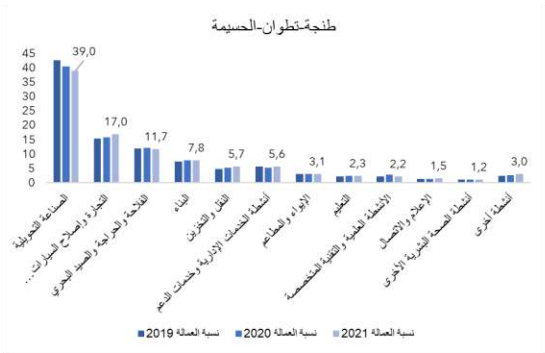

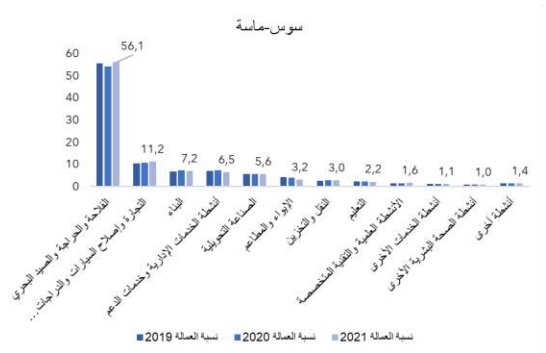

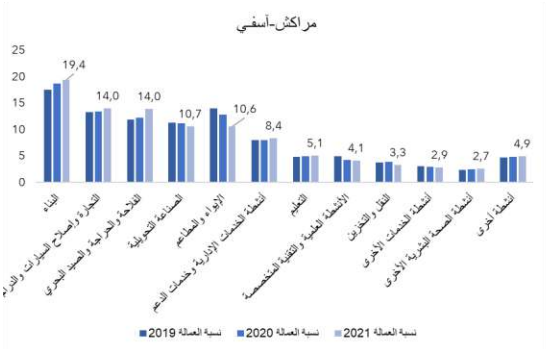

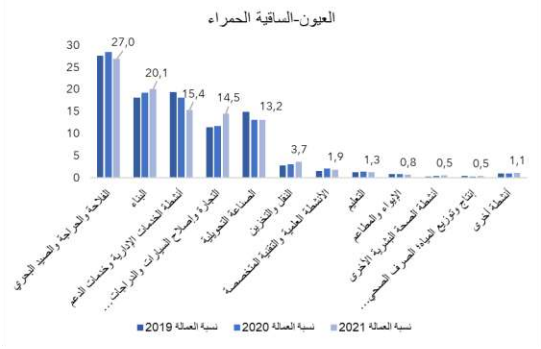

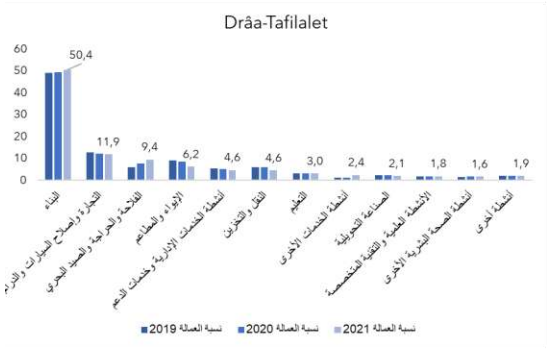

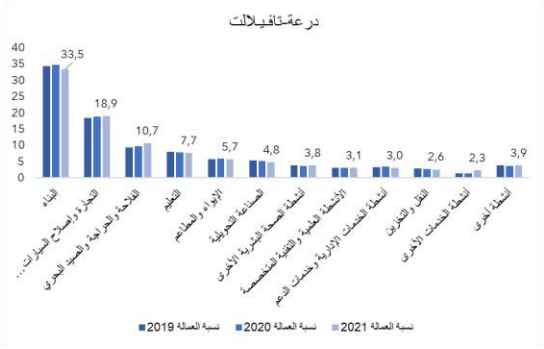

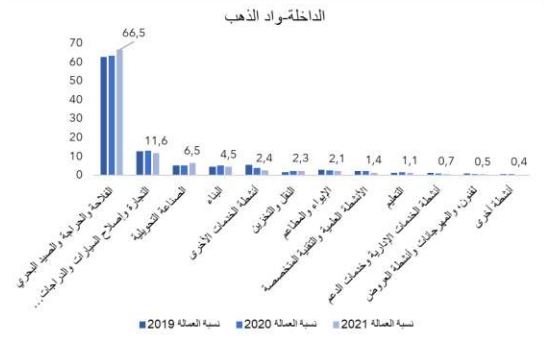

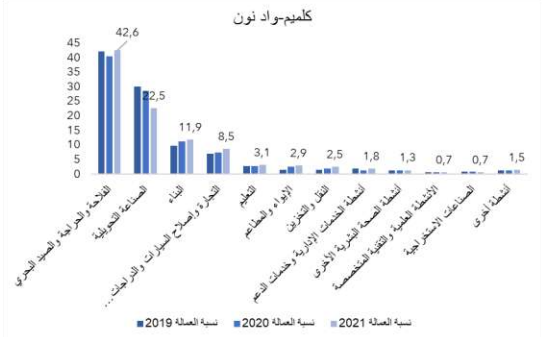

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

5.1.3 التحليل حسب الفئة العددية للأجراء

يشير تحليل عمليات الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب الفئة العددية للأجراء برسم سنة 2020، إلى أن باستثناء المقاولات التي يقل عدد أجرائها 10 أشخاص، والتي سجلت زيادة بنسبة 2,5٪ مقارنة بسنة 2019، سجلت باقي الفئات الأخرى انخفاضا، لتصل على وجه الخصوص إلى 7,5٪ بالنسبة للمقاولات التي تشغل أزيد من 500 شخص، و2,2٪ للمقاولات التي يتراوح عدد أجرائها بين 11 و50 شخصًا.
وفي سنة2021، ارتفع عدد عمليات الانخراط بالنسبة لكافة الفئات العددية مجتمعة، ولكن بنسب متفاوتة كما هو موضح في الجدول 25.

الجدول 25: التطور حسب الفئة العددية للأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
(بالنسبة المئوية)

الفئة	تطور عمليات الانخراط		
	2020-2019	2021-2020	2021-2019
[0,10]	2,5	12,5	15,3
[11, 50]	-2,2	7,8	5,4
[51, 100]	-1,7	4,5	2,8
[101, 500]	-1,9	4,6	2,6
+500	-7,5	9,8	1,5

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

وفيما يتعلق بمناصب الشغل المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، شهدت المقاولات التي يقل عدد أجرائها 10 أشخاص ارتفاعا على أساس سنوي بنسبة 11,4٪ سنة 2021، بعد زيادة بنسبة 1,2٪ سنة 2020.

أما بالنسبة لمناصب الشغل المصرح بها من قبل المقاولات الأخرى، فباستثناء تلك التي تضم أزيد من 500 أجير، تجاوزت جميعها مستويات ما قبل الأزمة، بعد التراجع الحاد سنة 2020 (أنظر الجدول 26).

الجدول 26: التطور حسب الفئة العددية للأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى متم ديسمبر (بالنسبة المئوية)

الفئة	تطور مناصب الشغل		
	2020-2019	2021-2020	2021-2019
[0,10]	1,2	11,4	12,7
[11, 50]	-3,2	7,2	3,7
[51, 100]	-2,3	5,1	2,7
[101, 500]	2,8	5,4	2,4
+500	9,6	8,0	-2,4

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

تشكل المقاولات التي تشغل أقل من 10 أجراء الأغلبية المطلقة بحوالي 87٪

87,1 ٪ من المقاولات التي شملتها الدراسة يشغلون أقل من 10 أجراء سنة 2021، مسجلة بذلك زيادة قدرها 0,8 نقطة مقارنة بسنة 2019، وقد انخفضت هذه النسبة أو ظلت مستقرة، خلال نفس الفترة، بالنسبة للمقاولات التي تشغل أكثر من 10 أجراء (أنظر الجدول 27).

الجدول 27: تطور توزيع المقاولات المصرحة بأجرائها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الفئة العددية (بالنسبة المئوية)

الفئة	عدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة		
	2019	2020	2021
[0,10]	86,3	86,8	87,1
[11, 50]	10,3	10,0	9,8
[51, 100]	1,6	1,5	1,5
[101, 500]	1,5	1,4	1,3
+500	0,3	0,3	0,3

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

5.1.4 تحليل التشغيل حسب فئة المقاولة

يُبين توزيع التشغيل حسب فئة المقاولة أن المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة التي تحقق رقم معاملات أقل من 175 مليون درهم تشغل 73,8٪ من الأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2021، بزيادة 0,7 نقطة مقارنة بسنة 2019 (أنظر الجدول 28).

الجدول 28: توزيع مناصب الشغل المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فئة المقاولة (بالنسبة المئوية)

فئة المقاولة	توزيع مناصب الشغل		
	2019	2020[47]	2021
م.م.ص.[0,3]	21,5	21,6	21,4
م.ص.ج.]3,10[	12,4	12,5	12,4
م.ص.]10,50[	22,1	23,0	23,0
م.م.]50,175[	17,1	16,8	16,8
م.ك.175 <	26,9	26,1	26,2
المجموع	**100**	**100**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

يكشف التحليل أيضا أن المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وكذا المقاولات الكبرى التي تقل فئاتها العمرية أو تساوي 5 سنوات خلقت على التوالي 17,6٪ و0,9٪ من إجمالي مناصب الشغل المصرح بها سنة 2021، بانخفاض قدره 3,1 و0,6 نقطة على التوالي مقارنة بسنة 2019 (أنظر الجدول 29).

الجدول 29: حصة التشغيل حسب فئة المقاولة وفئتها العمرية (بالنسبة المئوية)

السنة	المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة		المقاولات الكبرى	
	5 سنوات =<	5 سنوات <	5 سنوات =<	5 سنوات <
2019	20,7	52,4	1,5	25,3
2020	19,4	54,8	1,2	24,6
2021	17,6	56,6	0,9	24,9

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

[47] تمت مراجعة هذه الأرقام عقب تحيين رقم المعاملات برسم سنة 2020

الإطار 9: التشغيل عن طريق الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (أنابيك)

جهة الدار البيضاء-سطات تستأثر بما يقارب 36% من عقود أنابيك

يُظهر تحليل التوزيع الجغرافي لعقود أنابيك أن جهة الدار البيضاء-سطات تضم 35,7٪ من الأجراء المصرح بهم سنة 2021، بانخفاض قدره 0,5 نقطة مقارنة بسنة 2020 و3,6 نقاط مقارنة بسنة 2019، تليها جهتي الرباط-سلا-القنيطرة (26,6٪) وطنجة-تطوان-الحسيمة (15,8٪).

التوزيع الجهوي لعقود أنابيك (٪)

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

تحتكر المقاولات الكبرى أزيد من نصف عقود أنابيك

يوضح تحليل عقود أنابيك حسب فئة المقاولة أن المقاولات الكبرى تشغل أكثر من نصف الأجراء المصرح بهم لدى أنابيك سنة 2021، بحصة قدرها 52٪، تليها المقاولات متناهية الصغر والمقاولات المتوسطة الحجم بنسب 17,5٪ و13,3٪، مقابل 13,8٪ و12,3٪ سنة 2019. أما المقاولات الصغرى فقد بلغت حصتها 10٪ من عقود أنابيك، بانخفاض قدره 3,6 نقاط مقارنة بعام 2019.

توزيع عقود أنابيك حسب فئة المقاولة (٪)

فئة المقاولة	عقود التشغيل أنابيك		
	2019	2020	2021
م.م.ص]0,3 [	13,8	15,3	17,5
م.ص.ج.]3,10[	8,3	7,4	7,3
م.ص.]10,50[	13,6	10,9	10,0
م.م.]50,175[	12,3	13,1	13,3
م.ك. 175 <	51,9	53,3	51,9
المجموع	**100**	**100**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

لا تزال غالبية عقود أنابيك متركزة في المقاولات التي تشغل أزيد من 500 أجير

يكشف التقسيم حسب فئة الفئة العددية لعقود أنابيك سنة 2021 أن هذه المناصب لا تزال متركزة في المقاولات التي تشغل أزيد من 500 أجير بحصة قدرها 55.4٪، بانخفاض قدره 1,7 نقطة مقارنة بسنة 2019 وبزيادة بلغت 0,7 نقطة مقارنة بسنة 2020.

توزيع عقود أنابيك حسب الفئة العددية للأجراء (٪)

الفئة العددية	عقود التشغيل أنابيك		
	2019	2020	2021
[0,10]	7,0	9,2	10,2
[11, 50]	11,9	11,4	10,9
[51, 100]	6,0	5,8	6,0
[101, 500]	18,0	19	17,5
500 أزيد من	57,1	54,7	55,4
المجموع	100	100	100

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

تشغل الصناعة التحويلية والتجارة ما يناهز 59٪ من الأجراء المصرح بهم في إطار عقود أنابيك سنة 2021

يكشف التقسيم القطاعي لعقود أنابيك المصرح بها سنة 2021 أن "الصناعة التحويلية" تحتل المرتبة الأولى من حيث التشغيل بنسبة 30,5٪ من إجمالي مناصب الشغل، بزيادة قدرها 7,3 نقاط مقارنة بسنة 2019 و1,9 نقطة مقارنة بسنة 2020، تليها "التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية" بنسبة 28,3٪ بانخفاض قدره 3 نقاط بين عامي 2021 و2019. ويحتل"التعليم "و" أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم "حصة بلغت 7,8٪ لكل منهما.

توزيع عقود أنابيك حسب فرع النشاط (٪)

فرع النشاط	توزيع عقود التشغيل أنابيك		
	2019	2020	2021
الصناعة التحويلية	23,2	28,6	30,5
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	31,2	30,5	28,3
التعليم	7,9	7,7	7,8
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	9,7	8,3	7,8
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	6,4	5,1	5,4
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	3,0	3,1	3,7
الأنشطة المالية والتأمين	3,9	3,4	3,1
البناء	3,2	3,1	3,0
أنشطة الخدمات الأخرى	2,8	2,6	2,9
أنشطة أخرى	8,7	7,7	7,3
المجموع	**100**	**100**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

5.2 تحليل كتلة الأجور 2019-2021

5.2.1 التحليل حسب الفئة العددية للأجراء

بعد أن انخفضت بنسبة 3,7٪ في 2020، عادت كتلة الأجور الإجمالية للمقاولات التي شملتها الدراسة إلى الارتفاع بنسبة 12,7٪ لتقفز إلى 168,9 مليار درهم سنة 2021 وهي السنة التي شهدت، بعد الركود الاقتصادي لعام 2020، نمو الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 7,9٪.

توضح النتائج الواردة في الجدول 30 أن كتلة الأجور، بالنسبة لكافة الفئات العددية للأجراء، شهدت ارتفاعا سنة 2021، لتصل على وجه الخصوص إلى 25,8٪ للمقاولات التي تشغل أقل من 10 أشخاص و13,1٪ لتلك التي تشغل ما بين 11 و50 أجيرا، بعد انخفاض بنسبة 8,5٪ و6,3٪ على التوالي سنة2020، متجاوزة بذلك مستويات ما قبل الجائحة.

الجدول 30: تطور كتلة الأجور حسب الفئة العددية للأجراء

الفئة العددية	كتلة الأجور 2019 بملايين الدراهم	2019 %	2020 بملايين الدراهم	2020 %	2021 بملايين الدراهم	2021 %	التطور (٪) 2020 - 2019	التطور (٪) 2021 - 2020	التطور (٪) 2021 - 2019
[0,10]	20	12,8	18,3	12,2	23	13,6	-8,5	25,8	15,1
[11, 50]	25,5	16,4	23,9	15,9	27	16	-6,3	13,1	6,0
[51, 100]	14,3	9,2	13,9	9,3	15,4	9,1	-2,8	10,9	7,8
[101, 500]	38,2	24,5	37,3	24,9	40,5	24	-2,4	8,5	6,0
أزيد من 500	57,7	37,1	56,5	37,7	63,0	37,3	-2,1	11,4	9,1
المجموع	**155,7**	**100**	**149,9**	**100**	**168,9**	**100**	**-3,7**	**12,7**	**8,5**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

5.2.1 التحليل حسب فرع النشاط

مثلت التجارة والصناعة التحويلية ما يناهز 36٪ من كتلة الأجور سنة 2021

يشير التحليل القطاعي لكتلة الأجور إلى أنه باستثناء قسم "الإيواء والمطاعم" الذي انخفضت حصته بنسبة 24,6٪ سنة 2021 مقارنة بسنة 2019، تجاوزت فروع النشاط الأخرى المستويات المسجلة ما قبل الأزمة، حيث شهدت ارتفاعا تتراوح نسبه بين 1,5٪ بالنسبة لفرع "النقل والتخزين" و20,3٪ لفرع "الإعلام والاتصال" (أنظر الجدول 31).

الجدول 31: تطور كتلة الأجور حسب فرع النشاط

فرع النشاط	كتلة الأجور 2019 بملايين الدراهم	2019 الحصة %	2020 بملايين الدراهم	2020 بملايين الدراهم	2021 الحصة %	2021 بملايين الدراهم	التطور (٪) 2020 - 2019	التطور (٪) 2021 - 2020	التطور (٪) 2021 - 2019
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	28,6	18,3	28,0	18,7	31,7	18,8	-2,3	13,5	10,9
الصناعة التحويلية	27,6	17,6	25,7	17,2	28,9	17,1	-6,8	12,5	4,9
البناء	16,4	10,5	15,0	10,0	17,6	10,4	-8,3	17,1	7,4
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	13,9	8,9	13,7	9,2	15,5	9,2	-1,4	12,6	11,1
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	13,8	8,8	13,6	9,1	15,3	9,11	-1,5	12,8	11,0
الأنشطة المالية والتأمين	12,7	8,1	12,9	8,6	13,2	7,8	1,6	2,7	4,4
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	7,8	5,0	7,9	5,3	9,4	5,6	9,4	5,6	1,7
النقل والتخزين	8,0	5,1	7,3	4,9	8,1	4,8	-8,1	10,4	1,5
الإعلام والاتصال	5,8	3,7	6,1	4,1	7,0	4,1	5,7	13,8	20,3
التعليم	5,2	3,3	5,2	3,4	5,9	3,5	-1,3	14,6	13,1
الإيواء والمطاعم	6,2	4,0	4,0	2,7	4,7	2,8	-35,8	17,5	-24,6
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	2,7	1,7	2,7	1,8	3,1	1,9	0,4	15,9	16,4
أنشطة الخدمات الأخرى	3,1	2,0	2,9	1,9	3,1	1,8	-6,8	7,8	0,4
الصناعات الاستخراجية	1,3	0,8	1,2	0,8	1,3	0,8	-4,7	6,2	1,2
أنشطة أخرى	3,6	2,3	3,6	2,4	4,1	2,4	1,0	13,0	14,2
المجموع	**156,6**	**100**	**149,8**	**100**	**168,9**	**100**	**-4,3**	**12,7**	**7,9**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الفصل السادس

الوضعية المالية لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة

6. الوضعية المالية لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة

6.1 بنية الخصوم ومعدل الخزينة والسيولة العامة

يعرض هذا الفصل تحليلا لبنية الخصوم والخزينة والسيولة العامة لمجموعة من مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة بين سنتي 2020 و2021 والبالغ عددها 54901 مقاولة[48].

تتألف بنية خصوم المقاولات مما يلي:

- الأموال الذاتية المكونة من الرساميل الذاتية وتلك المعتبرة في حكمها؛
- الديون المالية بما فيها الديون البنكية والديون السندية؛
- الديون التجارية التي يتم حسابها بناء على ديون الممونين؛
- الديون لدى الشركاء؛
- مختلف الديون التي تتضمن بالخصوص الديون تجاه الدولة والهيئات الاجتماعية.

يوضح تحليل خصوم هذه المقاولات أن الأموال الذاتية لا تزال تشكل المصدر الرئيسي لتمويلها بحصة 28,5%، أي بزيادة قدرها 1,7 نقطة مئوية مقارنة مع السنة السابقة. أما الديون لدى الشركاء فقد سجلت تراجعا بواقع 2,5 نقطة مئوية لتصل حصتها إلى 19,8% غير أنها ما زالت تشكل ثاني مصدر لتمويل المقاولات، تليها الديون التجارية التي تراجعت حصتها أيضا بمقدار 1,1 نقطة تصل إلى 19,1%. وفيما يتعلق بالديون المالية فقد بلغت حصتها 18,9%، مسجلة بذلك ارتفاعا بنقطة مئوية واحدة (أنظر الرسم البياني 18).

الرسم البياني 18: بنية خصوم مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة (%)

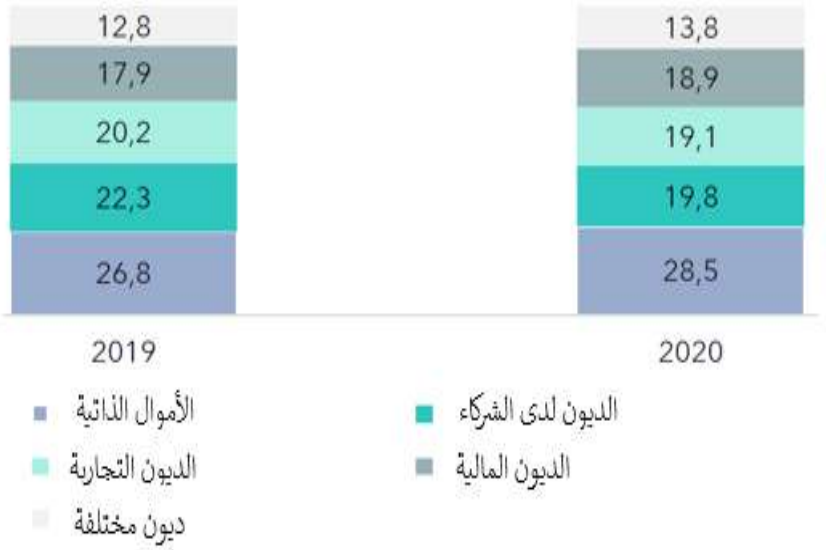

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

[48] المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية. ويتعلق الامر بمجموعة أسطوانية مشتركة بين سنتي 2020 و2021 ولا تضم المقاولات المزاولة للأنشطة المالية والتأمين.

الإطار 10: معايرة مرجعية لبنية تمويل المقاولات

من أجل مقارنة بنية تمويل المقاولات في المغرب ببنية تمويل نظيراتها في البلدان الأخرى، تم اللجوء إلى عملية معايرة مع عدد من البلدان الأوروبية التي تتوفر بياناتها برسم سنتي 2019 و2020 في قاعدة بيانات بنك الحسابات المتسقة للمقاولات (BACH)[49].

شكلت الأموال الذاتية سنة 2020 المصدر الرئيسي لتمويل المقاولات في جميع البلدان المعيارية. وتتراوح حصتها في إجمالي الموارد المالية بين 36,3% في فرنسا و50,1% في بولندا، وهي مستويات متطابقة تقريبا مع المستويات المسجلة سنة 2019. تمثل الديون المالية المصدر الأول للتمويل بالنسبة لألمانيا وفرنسا بحصة بلغت على التوالي 44,3% و38% سنة 2020. أما الديون التجارية فتتراوح حصتها بين 5,8% في ألمانيا و17,7% في إيطاليا مقابل 6,6% و19,2% سنة 2019.

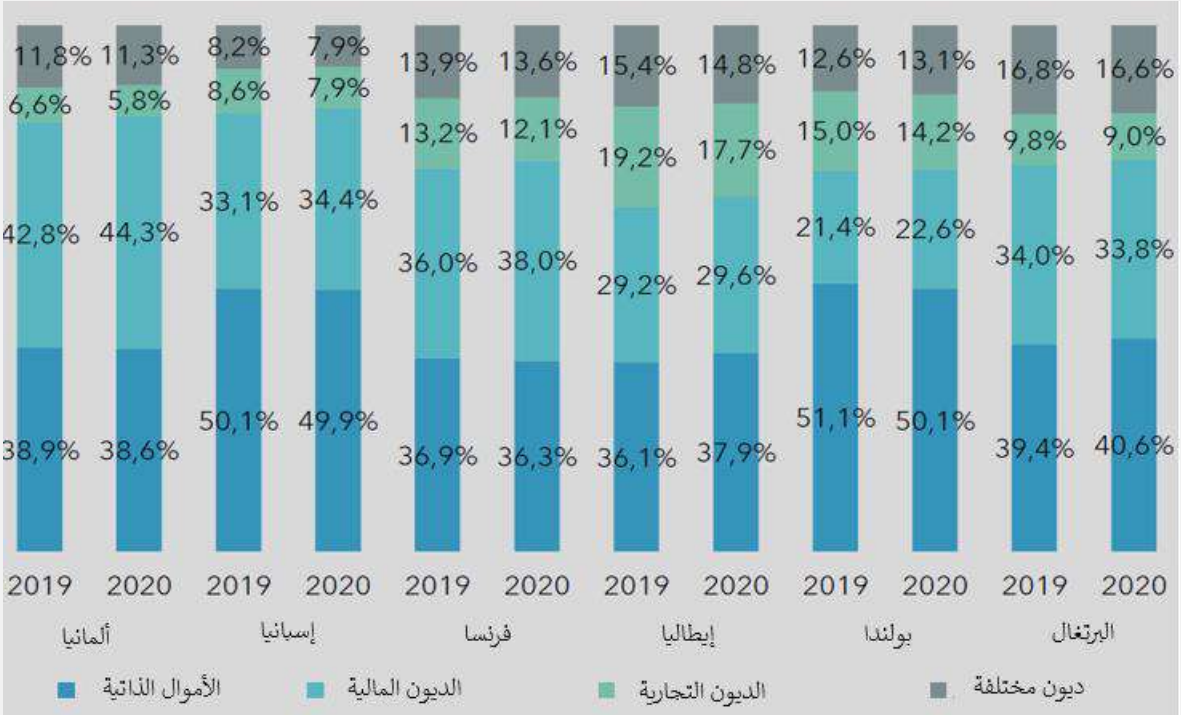

المصدر: قاعدة بيانات بنك الحسابات المتسقة للمقاولات.

إن الديون المالية، كما هي واردة في حصيلة المقاولات، لا تشمل التمويل الإئتماني في شكل قروض إيجارية، إذ إن معظمها عبارة عن قروض بنكية (أنظر الرسم البياني 19)، مما يؤكد اللجوء المتواضع للغاية من قبل المقاولات إلى سوق الدين الخاص الذي لا يزال إلى حد بعيد تحت سيطرة إصدارات المؤسسات المالية وعدد من المقاولات الكبرى. وتمثل الديون البنكية 99,6٪ من إجمالي الديون المالية، وتغلب عيها الديون البنكية طويلة ومتوسطة الأمد التي تستأثر بحصة 70,3٪، بزيادة قدرها 4,8 نقطة مقارنة بالعام السابق. ويمكن تفسير هذه الزيادة بإطلاق برنامج "انطلاقة" الذي يهدف إلى تمويل حاملي المشاريع وتعزيز القروض البنكية المضمونة من قبل الدولة الموجهة لدعم المقاولات في مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية.

[49] BACH (بنك الحسابات المتسقة للمقاولات): قاعدة بيانات أوروبية تحتوي على معلومات مجمعة/موحدة عن المقاولات غير المالية. وتعزى الاختلافات في الأرقام مقارنة بما تم نشره سابقا بتحيين المعطيات على مستوى قاعدة بيانات بنك الحسابات المتسقة للمقاولات.

الرسم البياني 19: أقسام الديون المالية

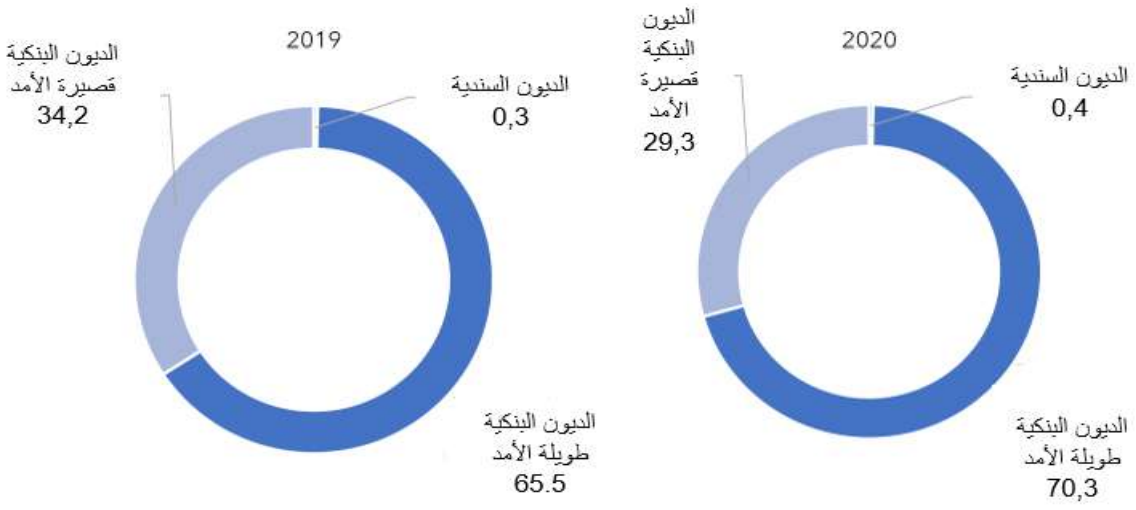

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

يكشف تحليل بنية التمويل حسب فئات المقاولات إلى غاية نهاية عام 2020 أن الديون لدى الشركاء بالنسبة للمقاولات متناهية الصغر، على الرغم من انخفاضها بمقدار 1,3 نقطة، لا تزال تحتل صدارة مواردها بحصة 47,3٪. أما حصة أموالها الذاتية، فإنها تناهز 16%، بانخفاض قدره 1,9 نقطة، بينما ظلت ديونها المالية لا تتعدى ما يناهز 12,1%.

بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا، تتصدر الديون لدى الشركاء مرادها أيضا بحصة تبلغ 31,2٪، مسجلة انخفاضا قدره 1,7 نقطة. بالإضافة إلى ذلك، تراجعت حصة أموالها الذاتية بشكل طفيف بمقدار 0,2 نقطة لتصل إلى 26,3٪.

وفيما يتعلق بالمقاولات الصغرى والمقاولات المتوسطة، فإن الأموال الذاتية تتصدر مصادر تمويلها، حيث تبلغ حصتها من إجمالي التزاماتهما 35,5٪ و30,2٪، أي بزيادة لكليهما بمقدار 4,2 و1,5 نقطة. وتحتل الديون التجارية المرتبة الثانية لكليهما بحصة 19,3٪ و23,1٪ على التوالي، أي بانخفاض قدره 2,4 و1,5 نقطة على التوالي.

وبالنسبة للمقاولات الكبرى، فإن أموالها الذاتية تشكل كذلك أول مصادر تمويلها بحصة تبلغ 32٪ من إجمالي التزاماتها، بزيادة 3 نقاط، تليها الديون المالية بحصة ارتفعت بمقدار 1,3 نقطة إلى 27,5٪، ثم الديون التجارية بنسبة 22,8٪، مسجلة انخفاضاً قدره 1,4 نقطة، بينما ظلت الديون لدى الشركاء في حدود 4,5٪، بانخفاض 4,8 نقطة. (أنظر الجدول 32).

الجدول 32: بنية تمويل مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب فئة المقاولة

مصادر التمويل	[0,3] م.م.ص.		[3, 10[م.ص.ج.		[10, 50[م.ص.		[50, 175[م.م.		175 < م.ك.	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020
أموال ذاتية	17,8	15,9	26,5	26,3	31,3	35,5	28,7	30,2	29,1	32,1
ديون مالية	11,2	12,1	8,9	9,9	12,6	14,8	19,0	20,9	26,2	27,5
ديون لدى الشركاء	48,6	47,3	32,9	31,2	20,2	15,4	12,9	12,1	9,3	4,5
ديون مختلفة	12,7	13,6	13,3	14,0	14,1	15,1	14,8	13,7	11,2	13,0
ديون تجارية	9,8	11,0	18,4	18,6	21,7	19,3	24,6	23,1	24,2	22,8

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

ظلت خزينة المقاولات محافظة على نفس المستوى المسجل سنة 2019، ويُعزى ذلك على الأرجح إلى تدابير الدعم التي أقرتها السلطات

ارتفع عدد المقاولات المتوفرة على خزينة إيجابية من 42,7٪ إلى 45,2٪ بالنسبة للمقاولات الكبرى، ومن 52,1٪ إلى 57,4٪ بالنسبة للمقاولات المتوسطة ومن 66,4٪ إلى 68,5٪ بالنسبة للمقاولات الصغرى. في المقابل شهد عدد الممقاولات الصغرى والصغيرة والمتناهية الصغر المتوفرة على خزينة إيجابية تراجعا طفيفا بمقدار 0,4 نقطة و0,3 نقطة على التوالي (أنظر الرسم البياني 20).

علاوة على ذلك، ووفقًا للتقرير السنوي حول الإشراف البنكي برسم سنة 2020، فإن الزيادة في ديون المقاولات كانت مدفوعة بشكل أساسي بقروض الخزينة متأثرة بتدابير دعم الائتمان المتخذة استجابة لتداعيات الأزمة الصحية. وهكذا، ظلت حصتها في إجمالي القروض الممنوحة من قبل مؤسسات الائتمان مستقرة. وباستثناء القروض المضمونة، من المتوقع أن تنخفض القروض الممنوحة للمقاولات غير المالية بنسبة 3,6٪.

الرسم البياني 20: توزيع مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة وضعية صافي خزينتها وحسب الفئة (٪)

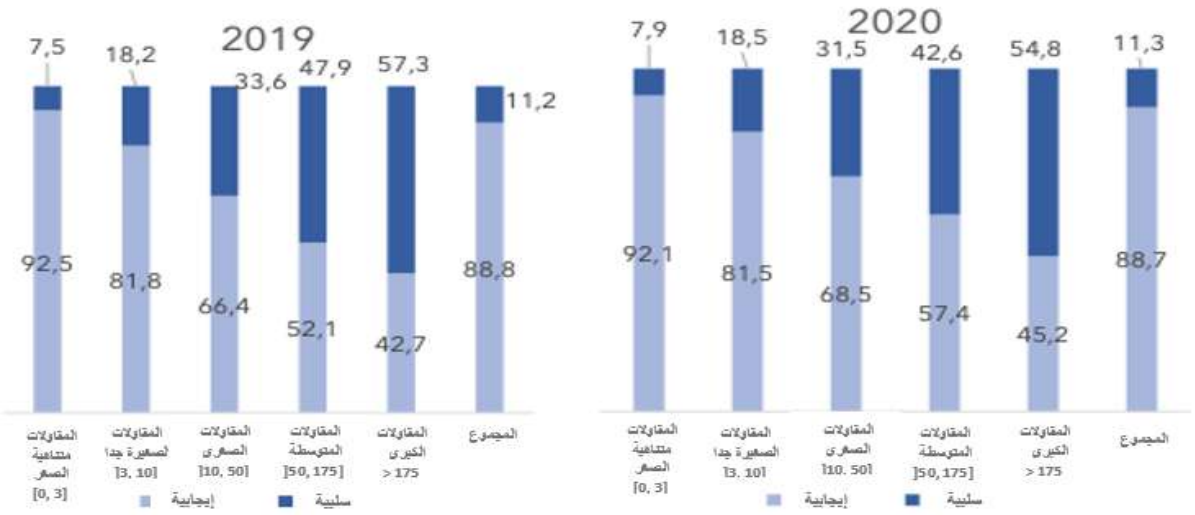

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الإطار 11: تدابير الدعم الموجه للمقاولات خلال أزمة كورونا

تنفيذا للتدابير التي أقرتها لجنة اليقظة الاقتصادية، والتي تهدف إلى التخفيف من انعكاسات الأزمة الناجمة عن تفشي جائحة كورونا وتداعياتها على المقاولات، وضعت وزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري لدى الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولة (تمويلكم) آليات جديدة للضمان تسمى "ضمان أوكسيجين" و "ضمان إقلاع".
تهدف آليات الضمان الجديدة هذه إلى تعبئة موارد التمويل لفائدة المقاولات التي تدهورت خزينتها بسبب تراجع نشاطها. تستهدف "ضمان أوكسجين" المقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة التي لا يتجاوز رقم معاملاتها 200 مليون درهم. علاوة على ذلك، وبسبب الطابع الاستثنائي لهذه الأزمة، فقد تمكنت أيضا المقاولات المتوسطة الحجم، التي يتراوح رقم معاملاتها بين 200 و500 مليون درهم، من الاستفادة من هذه التسهيلات. تمكن هذه العمليات من التمويل البنكي، التي انضافت إلى خطوط التمويل الموجودة بالفعل، من تغطية حوالي 3 أشهر من نفقات التشغيل الجارية (بما في ذلك الأجور والأكرية والمشتريات الضرورية وما إلى ذلك) بمبلغ قد يصل إلى 20 مليون درهم. وبالنسبة للمقاولات التي لا تتوفر على خطوط تمويل قصيرة الأجل، يمكن أن يصل هذا السحب الاستثنائي على المكشوف إلى 5 ملايين درهم.
وحسب التقرير السنوي حول الإشراف البنكي برسم سنة 2021، استفاد من برنامج "ضمان أوكسجين" نحو 38 ألف مستفيد بمبلغ قدره 13,8 مليار درهم، بنسبة 63% للمقاولات الصغرى والمتوسطة، و24% للمقاولات المتناهية الصغر و13% للمقاولات متوسطة الحجم. وقد تم تحويل ما يقرب من 94% من هذه القروض إلى قروض متوسطة الأجل.
وحسب القطاع، تم توزيع 27% من القروض على المقاولات العاملة في قطاع الصناعة، مقابل 20% في قطاع التجارة و18% في قطاع البناء والأشغال العمومية.
أما "ضمان إقلاع"، فقد تم إرساء خلال فترة ما بعد الحجر الصحي لتلبية احتياجات المقاولات بمختلف فئاتها ومساعدتها على استئناف أنشطتها. يتم سداد هذه القروض على فترة لا تتجاوز 7 سنوات، بما في ذلك سنتين كحد أقصى من التأجيل. في نهاية سنة 2021، مكن هذا البرنامج، حسب التقرير السنوي حول الإشراف البنكي برسم سنة 2021، من منح 42102 مستفيدا ما مجموعه 41,5 مليار

درهم. وقد استفادت المقاولات الصغرى والمتوسطة من 51% من هذا المبلغ، مقابل 20% للمقاولات المتناهية الصغر و14% للمقاولات متوسطة الحجم، و15% للمقاولات الكبرى .
وحسب قطاع النشاط، تم منح 35% من القروض المخولة للمقاولات العاملة في القطاع الصناعي، في حين استفادت المقاولات التجارية من 23% من هذه القروض والمقاولات العاملة في قطاع البناء والاشغال العمومية من نسبة 16%. وقد تم صرف 82% من هذه القروض في متم سنة 2021.

هوامش سيولة محدودة لدى غالبية المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة سنة 2020

يوضح تحليل السيولة العامة لمجموعة المقولات المكونة لعينة الدراسة، والتي تم تحديدها من خلال العلاقة بين أصولها المتداولة وخصومها المتداولة، أن هوامش سيولتها قد تطورت بشكل متباين.
وسجلت المقاولات متناهية الصغر نسبة سيولة أقل من 1، وظلت هذه النسبة مستقرة على العموم من سنة إلى أخرى.
من ناحية أخرى، تحسنت نسب المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات المتوسطة والمقاولات الكبرى على التوالي بمقدار 0,9٪ و5,9٪ و12,5٪ لتستقر في 1,14 و1,43 و1,44 (أنظر الجدول 33).

الجدول 33: معدل السيولة العامة حسب فئة المقاولة

فئة المقاولة	معدل السيولة العامة	
	2019	2020
م.م.ص]0,3 [	1,22	1,27
م.ص.ج.]3,10 [	0,97	0,96
م.ص.]10,50 [	1,13	1,14
م.م.]50,175 [	1,27	1,51
م.ك. 175 <	1,35	1,43
المجموع	**1,28**	**1,44**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

6.2 ولوج المقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة إلى التمويل البنكي

يعرض هذا القسم مؤشرات عن تمويل مؤسسات الائتمان للمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة غير المالية في عام 2021 باستخدام بيانات مصلحة مركزة مخاطر الائتمان التابعة لبنك المغرب .
وفي سنة 2021، بلغ عدد المقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة غير المالية التي استفادت من قروض عن طريق الصرف و/أو بالتوقيع[50] لدى مؤسسات الائتمان[51] 128272 مقاولة بجاري قروض قدره 563.9 مليار درهم.

مكنت المقارنة بين قاعدة بيانات مصلحة مركزة مخاطر الائتمان وقاعدة بيانات المرصد من تشكيل مجموعة تتكون من 106504 مقاولة تتوفر بشأنها المعلومات اللازمة لتحليل مؤشرات القروض، أي توزيعها حسب الجهة، وفرع النشاط والفئة العمرية للمقاولة وفئتها. وقد استفادت هذه المقاولات من جاري قروض بنكية بالصرف قدره 44552 مليار درهم[52]، أي ما يعادل 34,7٪ من الناتج الداخلي الإجمالي.

يتركز ما يدنو من ثلثي جاري القروض في جهة الدار البيضاء-سطات

يوضح تحليل التوزيع الجغرافي للقروض أن ما يقارب ثلثي إجمالي جاري القروض يتركز في جهة الدار البيضاء-سطات التي تضم 42,4٪ عدد المقاولات التي تشملها الدراسة (أنظر الرسم البياني 21).

[50] القرض بالتوقيع هو التزام خارج الحصيلة تمنحه مؤسسة ائتمان دون صرف الأموال (ضمان مؤقت؛ ضمان نهائي؛ ضمان الاحتفاظ بالضمانات؛ ضمان استرداد الودائع، إلخ) .
[51] البنوك وشركات قروض الإيجار وشركات التمويل الأخرى
[52] مجموع اعتمادات القروض عن طريق الصرف.

الرسم البياني 21: التوزيع الجهوي لجاري القروض الممنوحة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة (٪)

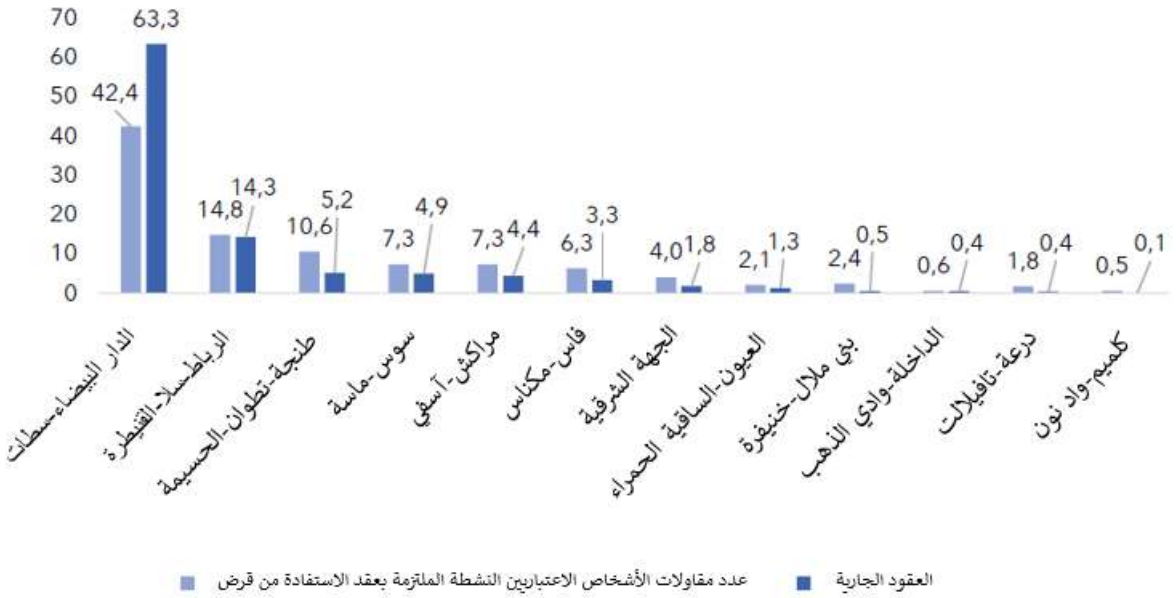

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

تحتكر التجارة والبناء والصناعة التحويلية ما يناهز ثلثي جاري القروض التي استفادت منها مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة

يُبين التحليل القطاعي لجاري القروض أن المقاولات التي تندرج في فرع "التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية" والتي تمثل 30,7٪ من العدد الإجمالي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة، قد استفادت من 25,6٪ من إجمالي القروض الممنوحة.
وبلغت هاتين النسبتين 22٪ و20,6٪ بالنسبة "للبناء" و 8,5٪ و17,2٪ "للصناعة التحويلية" و0,5٪ و5,3٪ للصناعات الاستخراجية (أنظر الجدول 34).

الجدول 34: توزيع جاري القروض الممنوحة لفائدة مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة (م.أ.ا.ن.) حسب فرع النشاط (٪)

فرع النشاط	عدد م.أ.ا.ن. الملتزمة بعقد الاستفادة من قرض	جاري القرض المتعاقد بشأنه
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	30,7	25,6
البناء	22,0	20,6
الصناعة التحويلية	8,5	17,2
النقل والتخزين	9,6	8,0
الصناعات الاستخراجية	0,5	5,3
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	0,2	3,9
الإيواء والمطاعم	4,4	3,3
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	6,9	3,1
الأنشطة العقارية	1,4	3,0
الإعلام والاتصال	1,1	2,7
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	8,6	2,6
أنشطة أخرى	6,0	4,7
المجموع	100	100

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

ما يناهز 72٪ من جاري القروض مُنحت لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي يتعدى عمرها 10 سنوات

يكشف التحليل حسب الفئة العمرية أنه في نهاية سنة 2021، استحوذ 41,4٪ من مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي يتعدى عمرها 10 سنوات على 71,8٪ من إجمالي القروض. وبلغت هاتين النسبتين 34,4٪ و11,1٪ للمقاولات أقل من 5 سنوات (أنظر الجدول 35).

الجدول 35: توزيع جاري القروض الممنوحة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الفئة العمرية (٪)

الفئة العمرية	عدد م.أ.ا.ن. الملتزمة بعقد الاستفادة من قرض	جاري القرض المتعاقد بشأنه
أقل من سنتين	7,8	1,6
[2,5]	26,6	9,5
[6,10]	24,2	17,1
أزيد من 10 سنوات	41,4	71,8
المجموع	**100**	**100**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

استفادت المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة من حوالي 45٪ من إجمالي جاري القروض

يكشف التحليل حسب فئة المقاولة أن 44,8٪ من جاري القروض البنكية قد مُنحت للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة التي تشكل 98,6٪ من العدد الإجمالي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة الملتزمة بعقد الاستفادة من قرض بنكي (أنظر الجدول 36).

الجدول 36: توزيع جاري القروض الممنوحة لفائدة مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب فئة المقاولة (٪)

فئة المقاولة	عدد م.أ.ا.ن. الملتزمة بعقد الاستفادة من قرض	جاري القرض المتعاقد بشأنه
م.ص.ج.ص.م.[0,175]	**98,6**	**44,8**
م.م.ص [0,3[	67,9	15,4
م.ص.ج. [3,10[	15,9	4,8
م.ص. [10,50[	11,7	12,2
م.م.[50,175[	3,0	12,3
م.ك. > 175	**1,4**	**55,2**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

قائمة الرسوم البيانية والجداول والأشكال I

1. لائحة الرسوم البيانية
2. لائحة الجداول
3. لائحة الأشكال

قائمة الرسوم البيانية والجداول والأشكال I

لائحة الرسوم البيانية

الرسم البياني 1: توزيع المقاولات حسب الجهات (%) 31
الرسم البياني 2: تطور عدد خلق المقاولات 34
الرسم البياني 3: توزيع خلق مقاولات الأشخاص الاعتباريين حسب الجهات (%) 34
الرسم البياني 4: توزيع المقاولات حسب الشكل القانوني (2019) 35
الرسم البياني 5: تطور شطب مقاولات الأشخاص الاعتباريين 36
الرسم البياني 6: توزيع مقاولات الأشخاص الاعتباريين قيد الشطب حسب الجهات (%) 37
الرسم البياني 7: تطور عدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين قيد الشطب حسب الفئة العمرية (%) 38
الرسم البياني 8: تطور عدد المقاولين الذاتيين النشطين 39
الرسم البياني 9: تطور عدد المقاولين الذاتيين المسجلين خلال الفترة 2019-2021 41
الرسم البياني 10: توزيع رقم المعاملات التراكمي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين حسب الفئات 47
الرسم البياني 11: توزيع رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة عند التصدير حسب فئات المقاولات 50
الرسم البياني 12: توزيع القيمة المضافة حسب فئة المقاولة 53
الرسم البياني 13: تطور عدد المقاولات المصرحة بأجرائها ومناصب الشغل المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 59
الرسم البياني 14: التطور الشهري لعدد المقاولات المصرحة بأجرائها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال الفترة 2019-2020 60
الرسم البياني 15: التطور الشهري لعدد مناصب الشغل المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال الفترة 2019-2020 60
الرسم البياني 16: التوزيع الجهوي لمناصب الشغل (بالنسبة المئوية) 62
الرسم البياني 17: تطور التشغيل لدى المقاولات على المستويين القطاعي والجهوي (بالنسبة المئوية) 66
الرسم البياني 18: بنية خصوم مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة (%) 75
الرسم البياني 19: أقسام الديون المالية 77
الرسم البياني 20: توزيع مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة وضعية صافي خزينتها وحسب الفئة (٪) 78
الرسم البياني 21: التوزيع الجهوي لجاري القروض الممنوحة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة (٪) 80

لائحة الجداول

الجدول 1: توزيع م.أ.ا.ن حسب فرع النشاط برسم 2019 (%) 32
الجدول 2: توزيع مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الفئة 32
الجدول 3: توزيع المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة (م.ص.ج.ص.م) حسب فرع النشاط (%) 33
الجدول 4: توزيع مقاولات الأشخاص الاعتباريين المحدثة حسب فروع النشاط (%) 35
الجدول 5: التوزيع القطاعي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين قيد الشطب (%) 38
الجدول 6: تطور توزيع المقاولين الذاتيين النشطين حسب الجهات 40
الجدول 7: تطور نسبة توزيع المقاولين الذاتيين النشطين حسب رقم المعاملات بآلاف الدراهم 40
الجدول 8: تطور عدد المقاولين الذاتيين المسجلين حسب الجهات (٪) 41
الجدول 9: تطور توزيع المقاولين الذاتيين المسجلين حسب فرع النشاط 42
لجدول 10: تطور عدد المقاولين الذاتيين المسجلين حسب الفئة العمرية (٪) 42
الجدول 11: تطور توزيع المقاولين الذاتيين المسجلين حسب الجنس 42
الجدول 12: تطور توزيع المقاولين الذاتيين المسجلين حسب الجهة والجنس (٪) 43
الجدول 13: تطور توزيع المقاولين الذاتيين المسجلين حسب الجنسية 43
الجدول 14: التطور السنوي لنسبة رقم معاملات مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الجهة بملايين الدراهم 49
الجدول 15: التطور السنوي لنسبة رقم المعاملات حسب فرع النشاط بملايين الدراهم 49
الجدول 16: التطور السنوي لرقم المعاملات عند التصدير لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الجهة 52
الجدول 17: التطور السنوي لنسبة رقم المعاملات عند التصدير حسب فرع النشاط بملايين الدراهم 52
الجدول 18: التطور السنوي لنسبة القيمة المضافة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الجهة بملايين الدراهم 55
الجدول 19: التطور السنوي لنسبة القيمة المضافة حسب فروع النشاط بملايين الدارهم 56
الجدول 20: التطور حسب الجهة لعدد المقاولات المصرحة بأجرائها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (بالنسبة المئوية) 61
الجدول 21: التطور حسب الجهة لعدد مناصب الشغل المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (بالنسبة المئوية) 61
الجدول 22: تطور عدد المقاولات المصرحة بأجرائها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فرع النشاط (بالنسبة المئوية) 62
الجدول 23: تطور مناصب الشغل المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فرع النشاط (بالنسبة المئوية) 63
الجدول 24: تطور توزيع مناصب الشغل حسب (بالنسبة المئوية 64
الجدول 25: التطور حسب الفئة العددية للأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (بالنسبة المئوية) 68
الجدول 26: التطور حسب الفئة العددية للأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى متم ديسمبر (بالنسبة المئوية) 68
الجدول 27: تطور توزيع المقاولات المصرحة بأجرائها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الفئة العددية (بالنسبة المئوية) 69
الجدول 28: توزيع مناصب الشغل المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب فئة المقاولة (بالنسبة المئوية) 69
الجدول 29: حصة التشغيل حسب فئة المقاولة وفئتها العمرية (بالنسبة المئوية) 69
الجدول 30: تطور كتلة الأجور حسب الفئة العددية للأجراء 72
الجدول 31: تطور كتلة الأجور حسب فرع النشاط 72
الجدول 32: بنية تمويل مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب فئة المقاولة 77
الجدول 33: معدل السيولة العامة حسب فئة المقاولة 79
الجدول 34: توزيع جاري القروض الممنوحة لفائدة مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة (م.أ.ا.ن.) حسب فرع النشاط (٪) 80
الجدول 35: توزيع جاري القروض الممنوحة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الفئة العمرية (٪) 81
الجدول 36: توزيع جاري القروض الممنوحة لفائدة مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب فئة المقاولة 81

لائحة الأشكال

الشكل 1: هيئات الحاكمة بالمرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة 11
الشكل 2: المخطط الاستراتيجي 2021-2023 13
الشكل 3: تعزيز موثوقية البيانات 14
الشكل 4 : عملية إعادة البيانات إلى المزودين بها 15
الشكل 5: خارطة عمليات المرصد 16
الشكل 6: المخطط العام لنظام المعلومات المساعد على اتخاذ القرار 17
الشكل 7 : الجدولة الزمنية لتنفيذ مشروع نظام المعلومات المساعد على اتخاذ القرار 17
الشكل 8: المخطط التنظيمي للمرصد المغربي للمقاولات الصغرى والمتوسطة 21

ريادة الأعمال النسائية

الفهرس

تقديم		91
.1	المنهجية	93
1.1	تعاريف ومفاهيم	95
1.2	التعريف المعتمد من طرف المرصد	95
.1.3	المنهجية المعتمدة	95
1.4	مصادر البيانات المستخدمة	95
.1.5	عملية التنبؤ بالنوع الاجتماعي لمسيري المقاولات	96
.2	الحالة الراهنة لريادة الأعمال النسائية	97
.2.1	ريادة الأعمال النسائية في مقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة	99
.2.2	تأثير جائحة كورونا على ريادة الأعمال النسائية في مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة	105
الملحقات		111
قائمة الرسوم البيانية والجداول والأشكال II		125

تقديم

شكلت مسألة تطوير ريادة الأعمال النسائية لسنوات عدة أحد الانشغالات الرئيسية في المغرب كما في بلدان العالم الأخرى، حيث تم تبني سياسات وإطلاق مبادرات بغرض تمكين المرأة وتعزيز وضعها الاقتصادي والاجتماعي لما تكتسيه مساهمتها في التنمية الاقتصادية للبلاد من أهمية بالغة.

وتؤكد العديد من الدراسات الأثر الإيجابي لإدماج المرأة في المجال الاقتصادي، حيث خلصت الدراسة[53] التي أنجزتها وزارة الاقتصاد والمالية من خلال مديرية الدراسات والتوقعات المالية بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية والاتحاد الأوروبي، إلى استقرار المتوسط السنوي للمكاسب المحتملة بين 2022 و 2035 من حيث نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي في سياق التعزيز المرتقب لمعدل إدماج المرأة في سوق الشغل، في نسبة 5٪، في حين قُدرَت هذه المكاسب في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 0,6 نقطة مئوية[54] بحلول 2030.

ولتسليط الضوء على الوضع الراهن لريادة الأعمال النسائية، أجرى المرصد دراسة هي الأولى من نوعها في المغرب شملت معظم المقاولات المهيكلة، حيث عمد إلى تطبيق منهجية التعلم الآلي (أنظر الإطار 12) التي تتيح التنبؤ بالنوع الاجتماعي لمسير المقاولة استنادا إلى اسمه الشخصي، وذلك تخطيا لمشكلة نقص البيانات.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن 16,2٪ من المقاولات النشطة في المغرب تسيرها نساء، موزعة على النحو التالي:

- 14,6٪ بالنسبة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين؛
- 16,3٪ بالنسبة لمقاولات الأشخاص الطبيعيين؛
- 25,5٪ بالنسبة للمقاولين الذاتيين.

ويكشف التحليل حسب الفئة بلوغ نسبة المقاولات الصغيرة جدا التي تسيرها نساء 15,4٪، مقابل 13,1٪ للمقاولات الكبرى.

على المستوى القطاعي، عرفت أقسام "الصحة البشرية والعمل الاجتماعي" (نشاط الأطباء العامين، طب الأسنان...) و"أنشطة الخدمات الأخرى" (الحلاقة والتجميل...) و"التعليم" استئثار ريادة الأعمال النسائية بنصيب الأسد منها، حيث سجلت ما نسبته 40٪ و32٪ و30٪ على التوالي.

أما على المستوى الجهوي، فقد بلغت نسبة المقاولات التي تقودها نساء بكل من جهتي الداخلة-واد الذهب والعيون-الساقية الحمراء 28,2٪ و26,8٪ على التوالي من مجموع المقاولات المتواجدة بهما، فيما استقرت هذه النسبة في حدود 16,9٪ بكل من جهتي الدار البيضاء-سطات ومراكش-آسفي.

كما ارتفع عدد الأجراء المصرح بهم من طرف المقاولات التي تسيرها نساء خلال سنة 2021 بنسبة 3٪ بعد أن انخفض بنسبة 3,3٪ سنة 2020، وإن لم يعد إلى مستواه لما قبل الأزمة الصحية.

[53] زينب ب.، أزروال أ. (مارس 2022)، "التحليل الجنساني لمساهمة استخدام اليد العاملة في تحسين مستوى المعيشة: تحليل استرجاعي واستشرافي في ضوء توصيات النموذج التنموي الجديد"، موجز سياسات مديرية الدراسات والتوقعات المالية، وزارة الاقتصاد والمالية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الوكالة الفرنسية للتنمية، الاتحاد الأوروبي.

[54] ثيفينون أ.، علي ن.، أديما و.، ديل بيرو أ.س. (2012)، "آثار تقليص الفجوات الجنسانية في التعليم ومشاركة اليد العاملة على النمو الاقتصادي في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية"، أوراق عمل رقم 138 حول التشغيل والهجرة، باريس، منشورات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

1. المنهجية

1. المنهجية

1.1. تعاريف ومفاهيم

اعتمد المرصد تعريفا لريادة الأعمال النسائية على أساس معايرة مرجعية للتعريفات المستخدمة من طرف مختلف البلدان والمنظمات، دون إغفال الخصائص الوطنية والقيود التي تعترض توفر البيانات بشأن النوع الاجتماعي.

1.2. التعريف المعتمد من طرف المرصد

بناءً على المعايرة المرجعية للتعريفات المعتمدة من طرف المنظمات الوطنية والدولية، وأخذا بعين الاعتبار خصوصيات قواعد بيانات الإدارات والمؤسسات العمومية المغربية وكذا القيود المرتبطة بها المتمثلة في:

- عدم توفر معلومات عن النوع الاجتماعي لمسيري المقاولات؛
- عدم توفر بيانات حول توزيع رأس المال حسب النوع الاجتماعي؛

اعتمد المرصد التعريف التالي:

بالنسبة للأشخاص الاعتباريين: رائدة الأعمال هي كل امرأة تسير مقاولة معينة حتى لو لم تكن مالكتها الرئيسية.
بالنسبة للأشخاص الطبيعيين: رائدة الأعمال هي مالكة المقاولة.

وتجدر الإشارة إلى أن "ريادة الأعمال النسائية" ستحيل، في جميع أقسام التقرير، إلى مُسَيِّرات مقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين.

1.3. المنهجية المعتمدة

تستند المؤشرات التي نشرتها المنظمات الدولية حول ريادة الأعمال النسائية في المغرب إلى دراسات استقصائية أجريت على مجموعات مصغرة. وقد شملت الدراسة التي أجراها المرصد، والتي تعد الأولى من نوعها في المغرب، معظم المقاولات المهيكلة. وتضم قاعدة البيانات المستخدمة 567041 مقاولة أشخاص اعتباريين وطبيعيين نشطة، زيادة على 49160 مقاولا ذاتيا نشطا، أي ما مجموعه 616201.

ومن أجل تخطي العراقيل المرتبطة بعدم توفر البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي في قواعد بيانات الإدارات والهيئات العمومية المغربية، استند المرصد إلى الأسماء الشخصية لمسيري المقاولات ورواد الأعمال الواردة في قواعد البيانات المرسلة من لدن الشركاء.

1.4. مصادر البيانات المستخدمة

استندت هذه الدراسة إلى مصادر البيانات التالية:

- قاعدة بيانات مسيري المقاولات (المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية): قائمة مقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة وغير النشطة.
- قاعدة بيانات أسماء الأشخاص الطبيعيين الشخصية (المديرية العامة للضرائب) منذ السنة المالية 2016.
- قاعدة بيانات المقاولين الذاتيين (بريد المغرب).
- قاعدة بيانات المرصد الموحدة: لإثراء محاور التحليل ولتحديد الطبيعة النشطة للمقاولات (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المديرية العامة للضرائب، المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية)[55].
- قاموس الأسماء الشخصية العربية الذي أعده المرصد استنادا إلى مصادر خارجية.

وتجدر الإشارة إلى أن حساب المؤشرات تم على أساس البيانات المتاحة:
- بالنسبة لمجموع مقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين والمقاولين الذاتيين، بيانات سنة 2019 متوفرة.
- بالنسبة لمقاولات الأشخاص الاعتباريين، بيانات الفترة الممتدة من 2017 إلى 2020 متوفرة.

[55] أنظر الجزء المتعلق بـ "عملية إنتاج البيانات" من التقرير السنوي لعام 2019.

1.5. عملية التنبؤ بالنوع الاجتماعي لمسيري المقاولات

عمد المرصد إلى تطوير وتطبيق خوارزميات التعلم الآلي للتنبؤ بالنوع الاجتماعي انطلاقا من قاموس يضم أسماء شخصية عربية[56]، مع المعالجة اليدوية للأسماء التي لم تتعرف عليها تلك الخوارزميات، ولا سيما تلك التي تطلق على كِلا الجنسين.

ويسلط الشكل أدناه الضوء على عملية التنبؤ بالنوع الاجتماعي لمسيري المقاولات.

الشكل 9: عملية التنبؤ بالنوع الاجتماعي لمسيري المقاولات

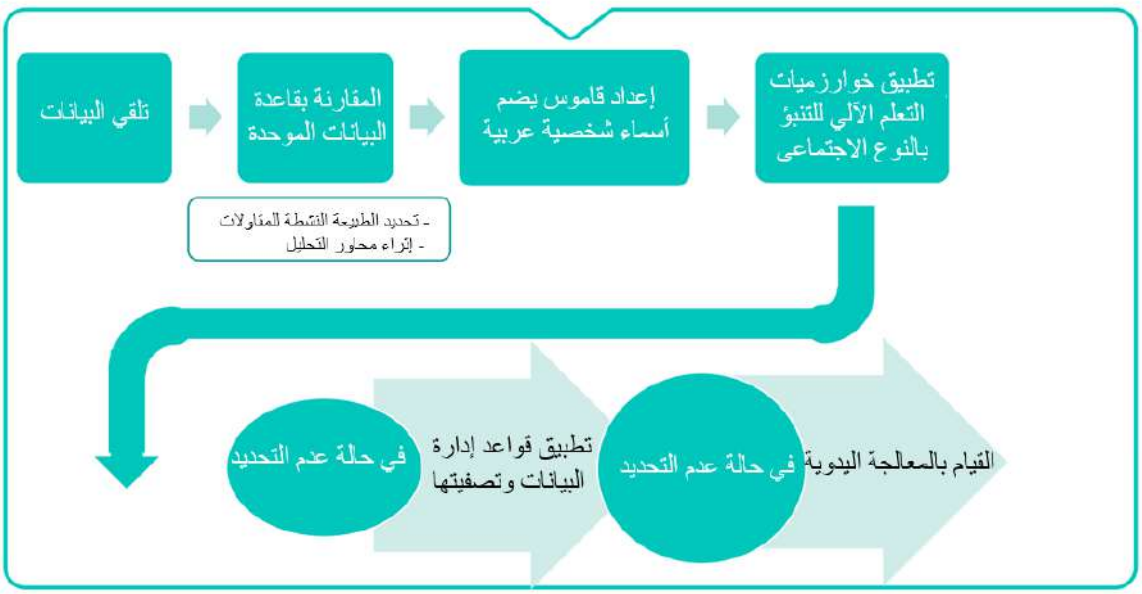

الإطار 12: التعلم الآلي

التعلم الآلي هو تقنية مستخدمة في الذكاء الاصطناعي تهدف إلى تدريب نماذج محددة انطلاقا من قواعد معرفية بغرض إنجاز مهام معقدة، كما تتيح القيام بتنبؤات استنادا إلى نموذج تم تدريبه انطلاقا من سجل بيانات قد يتغير بمرور الوقت.

ويستعمل التعلم الآلي خوارزميات إحصائية أو شبكات عصبية. ويبقى تحسن أداء خوارزمية التعلم الآلي رهينا بكمية البيانات المتوصل بها، وهو أمر ممكن بفضل التقدم الهائل في قدرات الحوسبة والتخزين.

ويعتمد تطوير نموذج التعلم الآلي على أربع خطوات رئيسية:

الخطوة الأولى: اختيار مجموعة بيانات تدريبية لتغذية نموذج التعلم الآلي وتلقينه كيفية حل المشكلة التي صمم من أجلها.

الخطوة الثانية: اختيار خوارزمية تنفَّذ بحسب نوع بيانات التدريب وحجمها والمشكلة المراد حلها.

الخطوة الثالثة: تدريب الخوارزمية، وهي عملية تكرارية تسمح للخوارزمية بالتدرب على حل المشكلة القائمة.

الخطوة الرابعة: استخدام النموذج وتحسينه.

[56] أُعِدَّ هذا القاموس لتجاوز العقبات المرتبطة بغياب الخوارزميات المطبقة على الأسماء الشخصية العربية.

2. الحالة الراهنة لريادة الأعمال النسائية

2. الحالة الراهنة لريادة الأعمال النسائية

2.1. ريادة الأعمال النسائية في مقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة

يعرض هذا الفصل المؤشرات المتعلقة بريادة الأعمال النسائية في مقاولات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين النشطة خلال سنة 2019 استنادا إلى أربعة محاور هي: فئة المقاولات والجهة والفئة العمرية وفرع النشاط.

ويُظهر التحليل حسب فئة المقاولات استئثار المقاولات متناهية الصغر بنصيب الأسد من ريادة الأعمال النسائية بنسبة 18٪، تليها المقاولات الكبرى (15,1٪) ثم المقاولات الصغيرة جدا (14,2٪). أما المقاولات الصغرى والمتوسطة، فقد حُدد حصتها في نسبة 11,4٪ (أنظر الرسم البياني رقم 22).

الرسم البياني 22: حصة ريادة الأعمال النسائية حسب فئة المقاولات – 2019 (%)

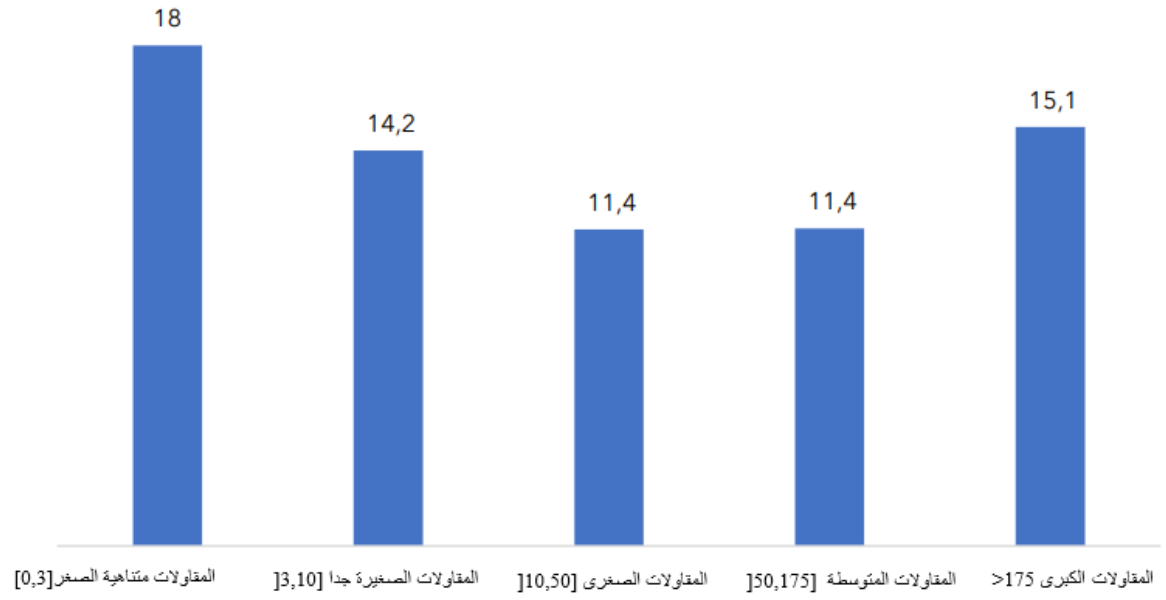

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

الإطار 13: ريادة الأعمال النسائية في العالم

وفقًا لقاعدة بيانات البنك الدولي لسنة 2019، تمتلك المرأة واحدةً من كل ثلاث مقاولات في العالم[57]. وتتباين هذه النسبة بشكل كبير من منطقة إلى أخرى، حيث تتراوح بين 18٪ في جنوب آسيا و50٪ في أمريكا اللاتينية والكاريبي. كما أنها تتفاوت داخل المنطقة الواحدة. ففي شرق آسيا والمحيط الهادئ، سُجّلت أدنى نسبة لرائدات الأعمال بكوريا الجنوبية (19٪)، في حين سُجّلت أعلاها بولايات ميكرونيزيا الموحدة (87٪). وبالمثل، تتراوح هذه النسبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين 7٪ كحد أدنى باليمن و49٪ كحد أقصى بتونس.

[57] يتبنى البنك الدولي تعريفاً مختلفاً لريادة الأعمال النسائية (أنظر المعايرة المرجعية في الملحقات).

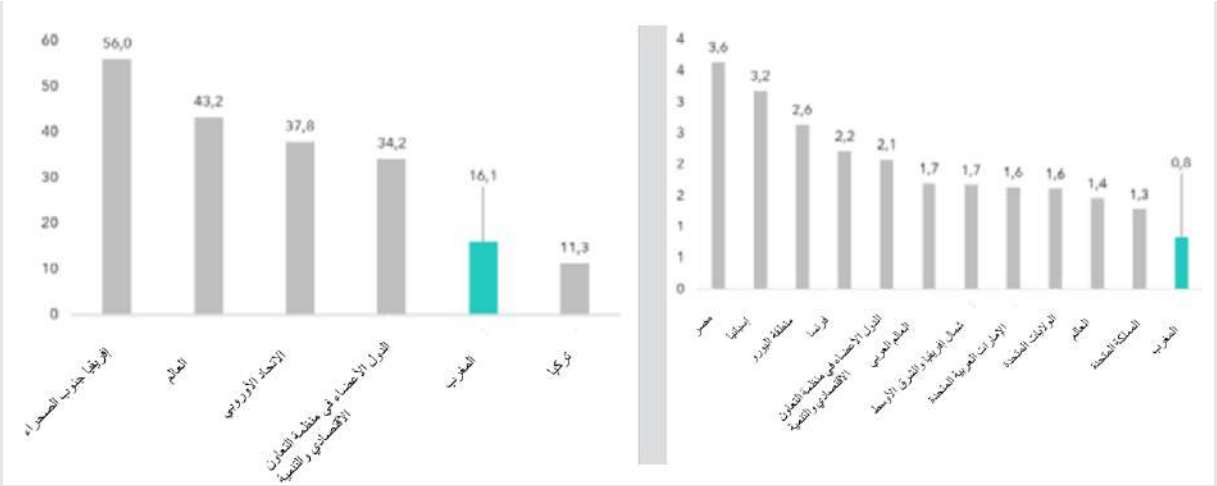

رائدات الأعمال (٪ من النساء العاملات) حصة المقاولات المملوكة للنساء (٪ من مجموع المقاولات) – 2019

وفقًا لتقرير "مؤشر ماستركارد لرائدات الأعمال" لسنة 2019، تمثل النساء في إفريقيا نصف السكان وينتجن 62٪ من السلع الاقتصادية، بيد أن 8,5٪ فقط منهن يعملن. وقد أصبحت إفريقيا، في غضون سنوات قليلة، الأولى قاريا في ريادة الأعمال النسائية لاحتوائها على 27٪ من المقاولات النسائية. وتمتلك النساء في أوغندا 38٪ من المقاولات المسجلة.

الرسم البياني 23: حصة ريادة الأعمال النسائية من مجموع مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة ومقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة – 2019 (%)

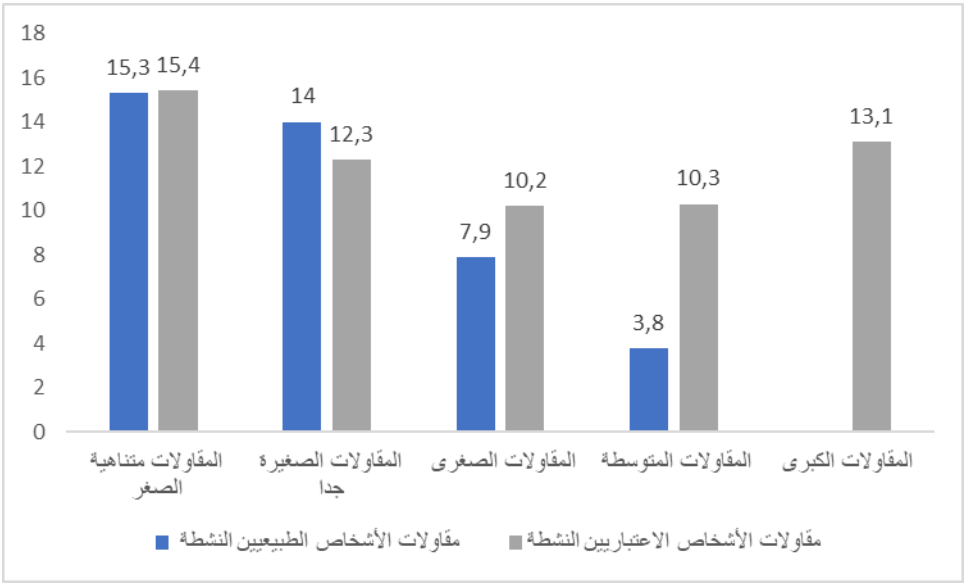

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

من جانبه، يُظهر التحليل حسب الجهة استئثار جهة الداخلة-واد الذهب بنصيب الأسد من ريادة الأعمال النسائية (28,2٪)، تليها جهة العيون-الساقية الحمراء (26,8٪) ثم جهة الرباط-سلا-القنيطرة (19,2٪)، في حين لم تتعد هذه النسبة بجهتي الدار البيضاء-سطات ومراكش-آسفي 17٪ (أنظر الرسم البياني 24).

الرسم البياني 24: حصة ريادة الأعمال النسائية حسب الجهة – 2019 (%)

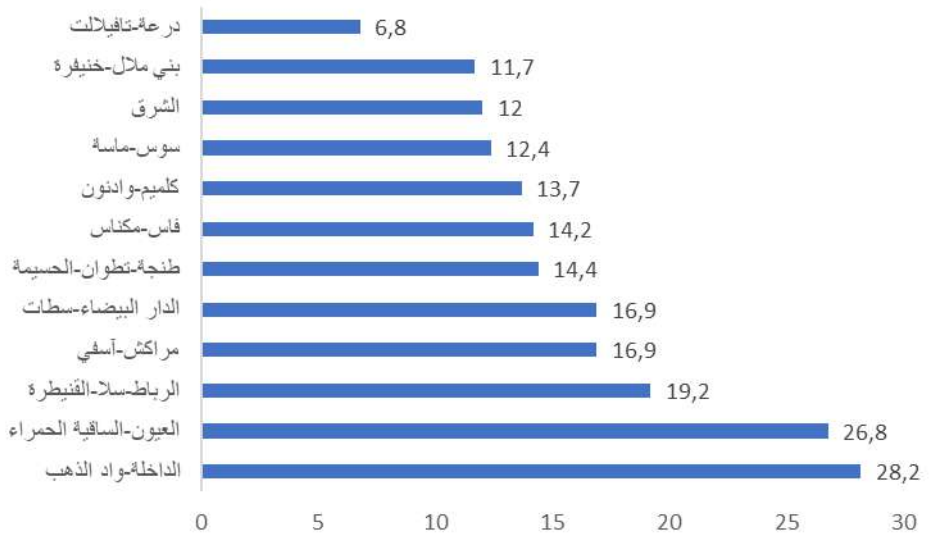

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

الرسم البياني 25: حصة ريادة الأعمال النسائية من مجموع مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة ومقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة حسب الجهة –2019 (%)

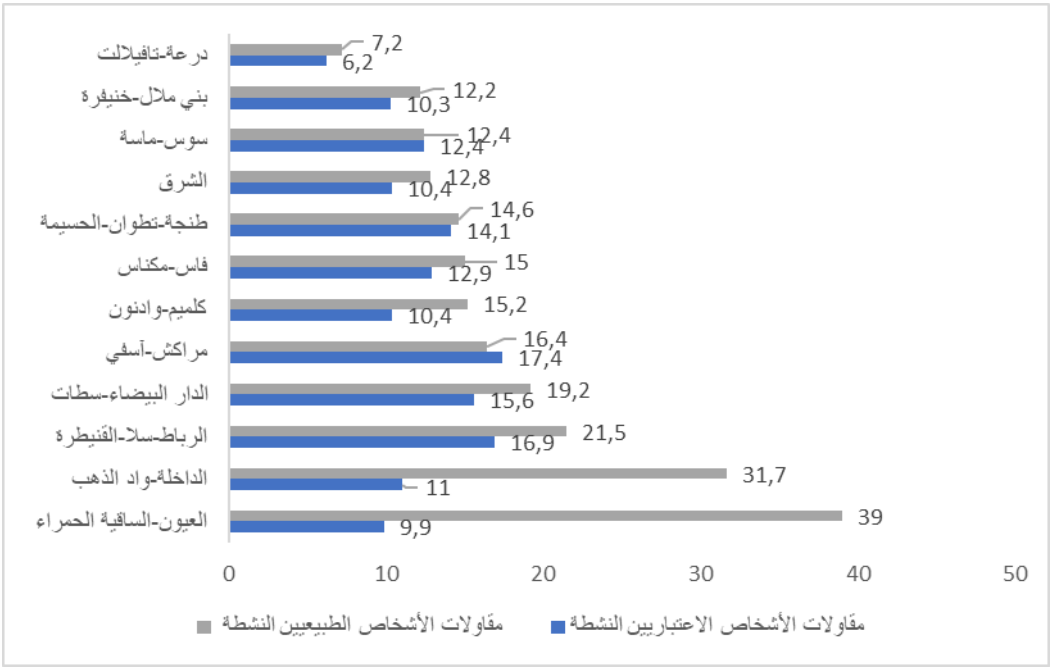

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

الإطار 14: النموذج التنموي الجديد والإجراءات الموصى بها لتعزيز إدماج المرأة في النشاط الاقتصادي

حددت اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي ثلاث رافعات رئيسية لتعزيز إدماج المرأة في النشاط الاقتصادي:

- تذليل العقبات الاجتماعية التي تحد من مشاركة النساء، لا سيما من خلال تعزيز الحماية الاجتماعية للنساء النشيطات إبان فترات الحمل والأشهر الاولى بعد الولادة (إجازة مدفوعة الأجر)، واتخاذ إجراءات تكفل التساوي في الأجور والإنصاف في الولوج إلى فرص الشغل، مع تحفيزات ضريبية لفائدة المشغلين المحترمين لمبدأ المناصفة.

- دعم آليات التربية والتكوين والإدماج والمواكبة والتمويل المخصصة للنساء. في هذا الإطار، تقترح اللجنة النهوض بريادة الأعمال النسائية من خلال تحسين الولوج للتمويل والدعم العمومي المخصص للمقاولات والتعاونيات المسيرة من طرف النساء، وضمان حماية اجتماعية أكبر للمقاولات الذاتيات.

- النهوض بقيم المساواة والمناصفة وتنميتها وعدم التسامح كليا مع كافة أشكال العنف والتمييز إزاء المرأة. ويتطلب هذا الأمر التحسيس بدور النساء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال الكتب المدرسية والإعلام.

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل مواكبة أفضل للنساء ضحايا العنف، تقترح اللجنة إصلاح مدونة القانون الجنائي (تعديل القانون رقم 103,13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء)، وتوفير الحماية لهن في الفضاءات العمومية (منصات إلكترونية للتصريح والتبليغ تضمن تدخلا أسرع للقوات العمومية عند الاقتضاء).

يظهر التحليل أن ريادة الأعمال النسائية تمثل 18٪ في المقاولات التي يقل عمرها عن سنتين، تليها المقاولات التي يتراوح عمرها بين 2 و 5 سنوات (16,6٪) ثم المقاولات التي يزيد عمرها عن 10 سنوات (13,5٪) (أنظر الرسم البياني 26).

الرسم البياني 26: حصة ريادة الأعمال النسائية حسب الفئة العمرية للمقاولة – 2019 (%)

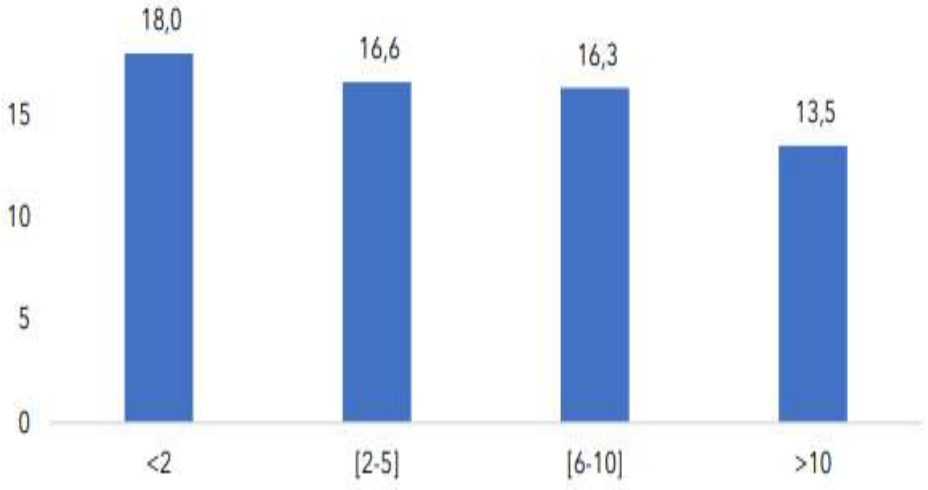

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

الرسم البياني 27: حصة ريادة الأعمال النسائية من مجموع مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة ومقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة حسب الفئة العمرية للمقاولة – 2019 (%)

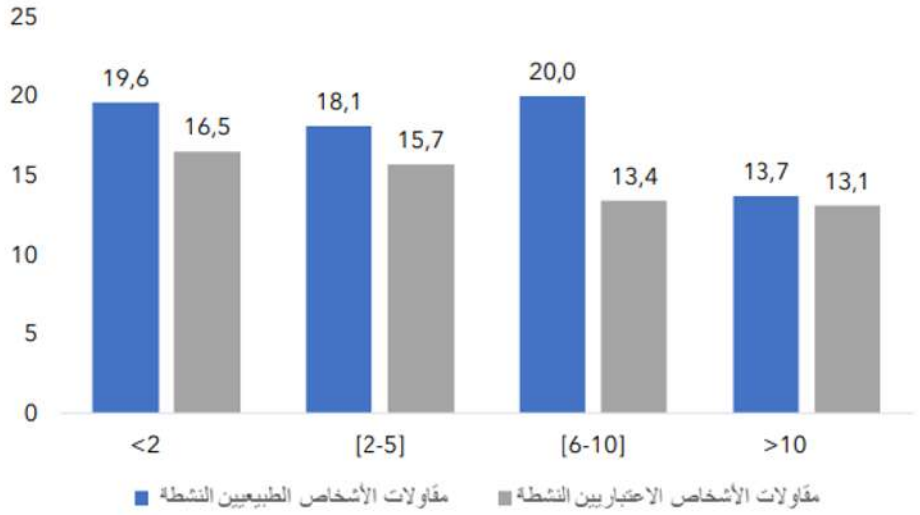

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

الإطار 15: الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي

تستهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي التي وضعتها وزارة الاقتصاد والمالية بشراكة مع بنك المغرب سنة 2019 النساء والشباب وساكنة المناطق القروية في المقام الأول.

وحتى تحذو حذو البلدان المماثلة للمغرب التي شهدت تغييرا كبيرا في مؤشرات شمولها المالي، وضعت الاستراتيجية نصب عينيها جسر الهوة القائمة بين الجنسين فيما يرتبط بالحسابات البنكية المفتوحة من -59٪ في 2019 إلى -41٪ في 2023 ثم إلى -16٪ بحلول 2030.

علاوة على ذلك، تُظهر المؤشرات الرئيسية إلى متم 2020 أن النساء يشكلن 48٪ من زبائن التمويل الأصغر النشطين البالغ عددهم 865612. أما بخصوص الاستفادة من الخدمات البنكية، تبلغ نسبة النساء اللاتي يمتلكن حسابات بنكية 40٪ مقابل 67٪ للرجال.

ولتوجيه تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي توجيها أفضل، استهدفت دورات تكوينية في التثقيف المالي على مختلف المستويات نظمتها المؤسسة المغربية للثقافة المالية 6645 مقاولا، 54٪ منهم نساء ينتمين إلى فئات اجتماعية ومهنية وفئات عمرية مختلفة.

من ناحية أخرى، أطلق بنك المغرب، بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، عملية إعداد سياسة تعنى بالتمكين الاقتصادي للمرأة القروية. وفي هذا السياق، نظم البنك المركزي بتاريخ 8 مارس 2022 بالرباط، بدعم من التحالف من أجل الشمول المالي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ورشة عمل أولى عرفت مشاركة فاعلي النظام البيئي للشمول المالي العموميين والخصوصيين (الوزارات والمؤسسات والوكالات العمومية والجمعيات المهنية وجمعيات المجتمع المدني).

ويوضح التحليل حسب فرع النشاط استئثار ريادة الأعمال النسائية بنصيب الأسد من قسمي "الصحة البشرية والعمل الاجتماعي" و "أنشطة الخدمات أخرى"، حيث سجلا ما نسبته 40٪ و31,7٪ على التوالي.

أما قطاعات "النقل والتخزين" و "البناء" و "الصناعات الاستخراجية"، فلم يزد نصيب ريادة الأعمال النسائية منها عن 9٪ و7,4٪ و6,8٪ على التوالي (أنظر الرسم البياني 28).

الرسم البياني 28: حصة ريادة الأعمال النسائية من مجموع المقاولات حسب فرع النشاط – 2019 (%)

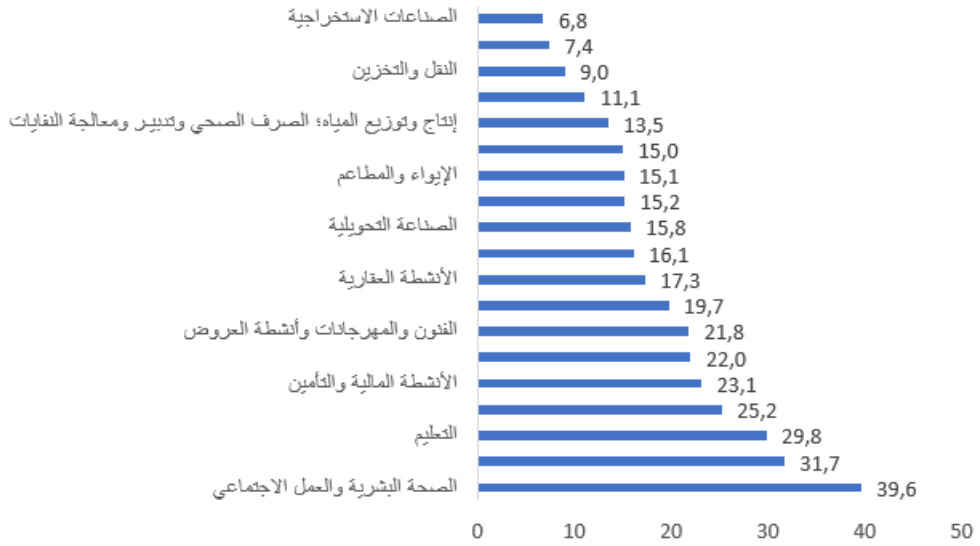

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

يُظهر التحليل حسب نوع النشاط استئثار ريادة الأعمال النسائية بنصيب الأسد من أنشطة "الحلاقة والتجميل" و "الطب العام" و "طب الأسنان"، حيث سجلت ما نسبته 23٪ و14,5٪ و10,8 ٪ على التوالي (أنظر الجدول 37).

الجدول 37: حصة ريادة الأعمال النسائية من مجموع المقاولات حسب نوع النشاط – 2019 (%)

النشاط	حصة ريادة الأعمال النسائية (%)
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	**39,6**
نشاط الأطباء العامين	14,5
طب الأسنان	10,8
نشاط الأطباء الأخصائيين	5,9
أنشطة الصحة البشرية الأخرى	5,5
مختبرات التحليلات الطبية	1,2
الأنشطة الاستشفائية	0,8
أنشطة أخرى	0,9
أنشطة الخدمات الأخرى	**31,7**
الحلاقة والتجميل	23,1
المَصَابِن	3,1
الحمامات وخدمات العناية بالجسم	2,4
خدمات شخصية أخرى غير مصنفة	1,7
أنشطة أخرى	1,4

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

2.2. تأثير جائحة كورونا على ريادة الأعمال النسائية في مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة

يعرض هذا القسم تأثير جائحة فيروس كورونا على ريادة الأعمال النسائية في مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة.

كما هو مبين في الجدول 38، انخفض عدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي تسيرها نساء خلال سنة 2020 بفعل الجائحة، وذلك بعد أن عرف ارتفاعا في الفترة الممتدة من 2017 إلى 2019. وقد سجلت الشركات الكبرى والصغيرة تراجعا حادا بنسب بلغت على التوالي 5,2٪ و4,8٪.

الجدول 38: التطور السنوي لعدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي تسيرها نساء حسب فئة المقاولة (%)

فئة المقاولة	2017	2018	2019	2020	التطور 2020/2019	التطور 2020/2017	التطور 2019/2017
م.م.ص] 0,3[	26 911	31 068	31 725	31 389	-1,1	17	17,9
م.ص.ج.]3,10[	1 783	2 038	2 247	2 139	-4,8	20	26
م.ص.]10,50[	888	1 035	1 124	1 091	-2,9	23	26,6
م.م.]50,175[	230	263	260	254	-2,3	10	13
م.ك. 175 <	132	145	154	146	-5,2	10,6	16,7
المجموع	**29 944**	**34 549**	**35 510**	**35 018**	**-1,4**	**17**	**19**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

يبين التوزيع الجغرافي لمقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي تسيرها نساء تسجيل كافة الجهات خلال سنة 2020 لنسب منخفضة تراوحت بين 1,6٪ في جهة درعة-تافيلالت و2,7٪ في جهة مراكش-آسفي (أنظر الجدول 39).

الجدول 39: التطور السنوي لعدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي تسيرها نساء حسب الجهة (%)

الجهة	2017	2018	2019	2020	التطور 2020/2019	التطور 2019/2017
الدار البيضاء-سطات	13274	15565	15927	15594	-2,1	20,0
الرباط-سلا-القنيطرة	4883	6069	6459	6312,5	-2,3	32,3
مراكش-آسفي	3512	4366	4448	4326	-2,7	26,7
طنجة-تطوان-الحسيمة	3162	3851	4173	4103	-1,7	32,0
فاس-مكناس	2096	2570	2726	2663	-2,3	30,1
سوس-ماسة	1397	1744	1763	1722	-2,3	26,2
درعة-تافيلالت	257	347	383	377	-1,6	49,0

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

الإطار 16: الحالة الراهنة لمناصب الشغل النسائية المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

استنادا إلى المؤشرات الواردة في التقارير الديموغرافية والإحصائية المنشورة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، عرفت نسبة مناصب الشغل النسائية المصرح بها لدى الصندوق بين عامي 2019 و2020 ارتفاعا طفيفا، حيث انتقلت من 32٪ إلى 33٪. بيد أن عدد النساء المصرح بهن خلال عام 2020 انخفض بنسبة 4,7٪ ليصل إلى 1081092.

ويكشف التحليل حسب الفئة العمرية والجنس أن الفئة العمرية التي تظهر فيها الفجوة بين الجنسين بحدة أقل هي تلك التي تقل عن 20 سنة، وأن الفئة العمرية التي تتسع فيها الهوة بين الجنسين بشكل أكبر هي تلك التي تزيد عن 60 سنة.

حصة مناصب الشغل المصرح بها حسب الجنس والفئة العمرية
(%)

	2019		2020	
الفئة العمرية	نساء	رجال	نساء	رجال
أقل من 20 سنة	39	61	43	57
20-24	38	62	39	61
25-29	36	64	37	63
30-34	32	68	33	67
35-39	31	69	31	69
40-44	30	70	31	69
45-49	30	70	30	70
50-54	29	71	30	70
55-59	26	74	28	72
60 سنة وما فوق	26	74	27	73

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، التقرير الديموغرافي والإحصائي لسنتي 2019 و2020.

بلغ متوسط الراتب الشهري للأجراء المصرح بهم خلال سنة 2020 لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 5152 درهما، مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 2٪ بسبب التأثير المحتمل للأزمة الصحية. ويكشف التحليل حسب الجنس بلوغ متوسط الراتب الشهري للرجال 5349 درهماً مقابل 4737 درهماً للنساء.

ويكشف تحليل مناصب الشغل المصرح بها حسب فئة الرواتب برسم سنة 2020 أن النساء اللواتي يحصلن على راتب يقل عن الحد الأدنى للأجور يمثلن 35,6٪ مقابل 64,4٪ للرجال، في حين تمثل النساء اللواتي يحصلن على راتب يزيد عن 10 آلاف درهم نسبة 31,8٪.

حصة مناصب الشغل المصرح بها حسب الجنس وفئة الأجور (%)

	2019		2020	
فئة الأجور	نساء	رجال	نساء	رجال
]1- الحد الأدنى للأجور]	35,5	64,5	35,6	64,4
]الحد الأدنى للأجور- 6000]	28,7	71,3	28,9	71,1
[6000 - 10000[	29,3	70,7	30,1	69,9
10000 +	30,7	69,3	31,8	68,2
المجموع	**32,0**	**68,0**	**32,7**	**67,3**

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، التقرير الديموغرافي والإحصائي لسنتي 2019 و2020.

كما يكشف توزيع مناصب الشغل المصرح بها حسب المديريات الجهوية التابعة للصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي والجنس خلال سنة 2020 تسجيل مديرية القنيطرة-الخميسات لنسبة نسائية بلغت 47٪، تليها مديرية طنجة-تطوان بنسبة 41٪، في حين لم تسجل مديرية العيون سوى نسبة 20٪ وهي النسبة الأدنى.

حصة مناصب الشغل المصرح بها حسب الجنس والمديريات الجهوية التابعة للصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي (%)

	2019		2020	
المديرية الجهوية	نساء	رجال	نساء	رجال
أنفا	30	70	31	69
الحي المحمدي عين السبع	29	71	31	69
سيدي عثمان الحي الحسني	41	59	33	67
أكادير	28	72	29	71
طنجة تطوان	33	67	41	59
الرباط	33	67	34	66
تانسيفت	30	70	30	70
القنيطرة الخميسات	47	53	47	53
فاس بولمان	36	64	36	64
مكناس تافيلالت	30	70	30	70
الشاوية تادلة	25	75	26	74
الشرق	26	74	27	73
العيون	20	80	20	80
المجموع	**32**	**68**	**33**	**67**

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، التقرير الديموغرافي والإحصائي لسنتي 2019 و2020.

ويوضح تحليل توزيع مناصب الشغل المصرح بها حسب فرع النشاط والجنس تسجيل الصناعة التحويلية والأنشطة المالية والتأمينية لنسبة عمالة نسائية بلغت 45 ٪ هي الأعلى بين النسب.

حصة مناصب الشغل المصرح بها حسب الجنس وفرع النشاط
(%)

	2019		2020	
قطاع النشاط	نساء	رجال	نساء	رجال
الصناعة التحويلية	45	55	45	55
الأنشطة المالية والتأمين	43	57	45	55
الإعلام والاتصال	38	62	38	62
الخدمات	32	68	33	67
التجارة	31	69	33	67
الإيواء والمطاعم	29	71	29	71

الفلاحة والحراجة والصيد البحري	28	72	28	72
النقل والتخزين	14	86	14	86
البناء	10	90	10	90
أنشطة أخرى	56	44	58	42
المجموع	**32**	**68**	**32**	**68**

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، التقرير الديموغرافي والإحصائي لسنتي 2019 و2020.

الإطار 17: مشاركة المرأة في سوق الشغل بالمغرب

حسب التقرير السنوي لبنك المغرب برسم سنة 2021، هناك ما يقرب من 13,8 مليون امرأة مغربية في سن العمل لا يتوفرن على المؤهلات المطلوبة، 46,1٪ منهن أميات وغائبات عن سوق الشغل، حيث إن أربع نساء من أصل خمسة في سن العمل غير نشيطات، وهي نسبة آخذة في الارتفاع رغم التحسن النسبي للمستوى التعليمي للمرأة.

ووفق دراسة مشتركة أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي، يُعزى الضعف الهيكلي لنشاط المرأة بالخصوص إلى المسؤوليات الأسرية المرتبطة بتربية الأطفال والأشغال المنزلية. وتواجه النساء صعوبات في الحصول على عمل رغم انخراطهن في سوق الشغل. ففي سنة 2021، بلغت نسبة البطالة بينهن 16,8% على الصعيد الوطني، وحتى عند شَغلِهن لمناصب معينة، فإن هذه الأخيرة غالبا ما تتسم بالهشاشة وضعف الجودة. وبالتالي، نجد أن أكثر من 60% من المناصب التي تشغلها النساء على الصعيد الوطني والتي تتمركز 93% منها في الوسط القروي تكون بقطاعات تهيمن عليها الأنشطة غير المهيكلة.

ومن المرجح أن أزمة كوفيد-19 ساهمت إلى حد بعيد في تفاقم هشاشة عمل المرأة وأن الانتعاش المسجل خلال سنة 2021 كان فقط جزئيا، مما يصعب الأمر على السلطات العمومية. فعلى سبيل المثال، وللرفع من معدل النشاط في أفق خمس سنوات ليصل إلى مستواه المسجل خلال سنة 1999 (626,9%)، يتعين إحداث 219 ألف منصب شغل جديد صاف سنويا لفائدة النساء فقط. كما أنه لبلوغ متوسط 33,1% المسجل في البلدان ذات الدخل المتوسط لدى الشريحة الدنيا، يتوجب خلق 404 ألف منصب شغل سنويا. والحال أن الاقتصاد الوطني لم يُحدِث في المجمل خلال السنوات الخمس الأخيرة سوى 32 ألف منصب سنويا هَمَّت النساء والرجال على حد سواء، علما أن وتيرة نمو فرص الشغل ومضمونه سجلا تباطؤًا خلال السنوات الأخيرة.

تُظهر دراسة التطور القطاعي لعدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي تسيرها نساء بين عامي 2019 و2020 انخفاض عددها في فروع "الفنون والمهرجانات وأنشطة العروض" و"الصحة البشرية والعمل الاجتماعي" و"الإعلام والاتصال" بنسب بلغت على التوالي 4,9٪ و3,3٪ و3٪ (أنظر الجدول 40).

الجدول 40: التطور السنوي لعدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي تسيرها نساء حسب فرع النشاط (%)

فرع النشاط	2017	2018	2019	2020	التطور 2020/2019	التطور 2019/2017
الفنون والمهرجانات وأنشطة العروض	246	314	344	327	-4,9	39,8
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	264	355	389	376	-3,3	47,3
الإعلام والاتصال	842	1016	693	672	-3,0	-17,7
أنشطة وخدمات أخرى	987	1209	1129	1098	-2,7	14,4
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	3827	4542	5018	4885	-2,7	31,1
النقل والتخزين	1216	1487	1675	1631	-2,6	37,7
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	8556	10180	11780	11474	-2,6	37,7
الإيواء والمطاعم	2063	2497	2335	2287	-2,1	13,2
التعليم	1252	1527	1563	1540	-1,7	25,2

الصناعة التحويلية	1987	2297	2321	2289	-1,4	16,8
البناء	4177	4967	4855	4791	-1,3	16,2
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	2551	3212	3440	3395	-1,3	34,8
الصناعات التعدينية	44	98	102	101	-1,0	131,8
الأنشطة العقارية	754	848	1051	1041	-1,0	39,4
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	162	262	124	123	-0,8	-23,5
الأنشطة المالية والتأمين	966	1232	1200	1194	-0,5	24,2

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

من جانبه، يُظهر التحليل حسب نوع النشاط كون ريادة الأعمال النسائية أكثر حضوراً على مستوى "أنشطة الحلاقة والتجميل" و "الأنشطة التعليمية الأخرى" و "أنشطة الصحة البشرية الأخرى" بنسب بلغت 25٪ و 24,7٪ و 11,6٪ على التوالي برسم السنة المالية 2020, (أنظر الجدول 41).

الجدول 41: التطور السنوي لريادة الأعمال النسائية في مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب فرع النشاط (%)

النشاط	2017	2018	2019	2020
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	**30,3**	**32,6**	**33,8**	**33,3**
أنشطة الصحة البشرية الأخرى	11,7	12,2	11,6	11,6
الأنشطة الاستشفائية	3,6	4,5	6,4	6,4
مختبرات التحليلات الطبية	2,6	3	3,4	3,3
نشاط الأطباء الأخصائيين	1,2	1,7	1,5	1,5
نشاط الأطباء العامين	3,2	2,8	0,8	0,8
أنشطة أخرى	8	8,4	10,1	9,7
التعليم	**30**	**29,8**	**30,2**	**30,1**
الأنشطة التعليمية الأخرى	10,8	10,5	24,9	24,7
تعليم السياقة	1,4	1,9	2,3	2,3
التعليم الابتدائي	7,7	7,3	1,2	1,2
أنشطة أخرى	10	10,1	1,8	1,8
أنشطة الخدمات الأخرى	**31,6**	**33,1**	**35,3**	**35**
الحلاقة والتجميل	16,6	18,6	25,3	25
المصابن	3,2	3,3	4,2	4
الحمامات وخدمات العناية بالجسم	1,3	1,2	0,8	0,9
خدمات شخصية أخرى غير مصنفة	8	7,6	1,6	1,6
أنشطة أخرى	2,5	2,4	3,4	3,4

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة بناء على معطيات المديرية العامة للضرائب والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

الملحقات

مقاربة معيارية لتعاريف ريادة الأعمال النسائية

مكن تحليل تعاريف ريادة الأعمال النسائية المعتمدة من قبل المنظمات الدولية في البلدان المتقدمة وكذلك الاقتصادات المماثلة للمغرب من التوصل إلى أكثر التعاريف المعتمدة على العموم: يمكن اعتبار المقاولة التي تحوز النساء نسبة 51٪ من أسهمها مقاولة نسائية. ويصعب اعتماد هذا التعريف في عدة مناطق من العالم للأسباب التالية:

- عدم توفر بيانات عن الجنس وعن توزيع رأس المال حسب الجنس؛
- درجة تحرير السوق المالية ونسبة الشمول المالي للمرأة.
- الخصائص النفسية والجغرافية والمجتمعية لبلد ما، ولا سيما بالنسبة للمقاولات العائلية، حيث يكون رأس المال مملوكًا لكل من الرجال والنساء وحيث يحوز الزوج في الغالب غالبية الأسهم لأسباب تتعلق بالشرعية الخارجية.

التعاريف المعتمدة دوليا

- **معايير إيزو (ISO IWA 34 V 2021) :**

مقاولة نسائية: يُقصد بها مقاولة مملوكة بنسبة تزيد عن 50٪ لامرأة واحدة أو أكثر، تحت إدارة ومراقبة امرأة واحدة أو أكثر، وتكون المرأة تمتلك امتياز التوقيع على المستندات القانونية والحسابات المالية، وهي المقاولة التي يتم تشغيلها بشكل مستقل عن المقاولات التي لا تمتلكها النساء.
مقاولة تسيرها امرأة: يُقصد بها مقاولة مملوكة بنسبة 25٪ على الأقل لامرأة واحدة أو أكثر، وتتحمل مسؤولية إدارتها ومراقبتها امرأة واحدة أو أكثر، ويتكون ثلث أعضاء مجلس إدارتها على الأقل من النساء إن وُجد هذا المجلس، حيث تكون المرأة موقعة على المستندات القانونية للشركة وحساباتها المالية، وتكون المرأة تمتلك امتياز التوقيع على المستندات القانونية والحسابات المالية، وهي المقاولة التي يتم تشغيلها بشكل مستقل عن المقاولات التي لا تمتلكها ولا تسيرها النساء.

- **البنك الدولي:**

مقاولة نسائية: هي مقاولة تشارك النساء في إدارتها ويكن المالكات الرئيسيات لها.
نساء رائدات الأعمال: يزاولن "نشاطا لحسابهن الخاص" (أي العمل الذي ينتج أجره بشكل مباشر من الأرباح المتأتية من السلع المنتجة و/أو الخدمات المسداة)، ويمكن أن يتعلق الأمر بشخص واحد أو أكثر.

- **مؤسسة التمويل الدولية**

مقاولة تمتلكها امرأة: هي شركة تزيد نسبة مشاركة أو ملكية المرأة فيها عن 51٪.

- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:**

امرأة رائدة أعمال: يتعلق الأمر بامرأة أنشأت، بمفردها أو بمساعدة نساء أخريات، مقاولة أو تمتلك أغلبية حصص مقاولة عائلية أو غيرها، أو مساهمة ومسيرة لمقاولة مدرجة في سوق الأسهم.

- **المرصد العالمي لريادة الأعمال:**

امرأة رائدة أعمال: امرأة يتراوح عمرها بين 18 و64 سنة وهي إما رائدة أعمال ناشئة أو مالكة ومسيرة "لمقاولة جديدة."
•**كندا:** رائدة أعمال: امرأة قامت، بمفردها أو مع شريك واحد أو أكثر، بتأسيس شركة أو اقتناؤها أو قبولها كميراث، وتتحمل مخاطرها ومسؤولياتها المالية والإدارية والاجتماعية ، وتشارك يوميًا في تدبيرها وإدارتها.

في المغرب

- **تعريف بنك المغرب:**

مقاولة مملوكة لامرأة: مقاولة تمتلك امرأة واحدة أو أكثر أزيد من 51٪ من رأسمالها، أو تلك التي تمتلك امرأة أو أكثر أزيد من 20٪ من رأسمالها والتي تشغل امرأة منصب الرئيس أو نائب الرئيس أو يتكون أزيد من 30٪ من أعضاء مجلس إدارتها من النساء.

الإطار 18: تدابير بنك المغرب لتعزيز تمثيلية المرأة في مؤسسات الائتمان

تسريعا ودعما للجهود الرامية إلى تعزيز الدور الاقتصادي للمرأة والحد من عدم المساواة بين الجنسين، ذأب بنك المغرب على اتخاذ تدابير يسعى من خلالها إلى تعزيز تمثيلية المرأة في مؤسسات الائتمان، وذلك بشكل تدريجي.

أصدر البنك المركزي سنة 2022 التوصية رقم 1/و/2022 المتعلقة بمراعاة بعد النوع في مؤسسات الائتمان، من خلال تعزيز المساواة المهنية بين الجنسين في إدارتها وداخل هياكلها التنظيمية.

وحسب هذه التوصية، يتعين على البنوك أن تضع سياسات تهدف إلى ضمان المساواة في شروط العمل وتكافؤ فرص الولوج إلى المناصب بالنسبة لكافة المتعاونين من الرجال والنساء.

وتحرص المؤسسات على الخصوص على احترام سياساتها في مجال الموارد البشرية لمبدأ المساواة بين الرجال والنساء، ولا سيما سياسات التوظيف، وتدبير المسار المهني، والأجر، والتكوين، فضلا عن السياسة الاجتماعية.

ويتعين أن تكون هذه السياسات كفيلة أيضا بضمان الاحترام في العلاقات بين الرؤساء والمرؤوسين، وبما يمكن من تفادي كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تحرش أو مضايقة
.
بالإضافة إلى ذلك، يحث بنك المغرب مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها على وضع مؤشرات خاصة متعلقة بالمساواة المهنية بين الجنسين وتحرص على تتبعها. وتشمل هذه المؤشرات عناصر من قبل الفوارق بين الأجور والترقية وغيرها. كما يتعين عليها اتخاذ تدابير تصحيحية من أجل الحد من الفوارق بين الجنسين إن اقتضى الحال.

من ناحية أخرى، يدعو البنك المركزي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها إلى إدماج بعد النوع في إعداد وتنفيذ سياساتها المتعلقة بالتمويل والاستثمار، مع الحرص على أن تراعي، في سياستها للتمويل الموجه على الخصوص للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، تنمية ريادة الأعمال النسوية، وتحسين الولوج إلى التمويل بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة التي تمتلكها أو تسيرها نساء، والعمل على مواكبتها في تنفيذ مشاريعها.

وتحقيقا لذلك، يجب أن تحرص هذه المؤسسات على الارتكاز على آليات إعادة التمويل المخصصة أساسا لهذه المقاربة من قبيل "سندات النوع" (Gender Bonds)[58]، مع الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع في تطويرها للمنتجات والخدمات المالية المعروضة على الزبائن، كما تحرص على إدراك خصوصيات احتياجات زبائنها من النساء حسب فئاتهن وتقترح عليهن عروضا تستجيب لتطلعاتهن.

ومن جانب آخر، يوصي بنك المغرب أن تضع هذه المؤسسات آلية لجمع المعطيات ومؤشرات ولوحات قيادة لتدبير بعد النوع والاطلاع على مدى بلوغ الأهداف المحددة في هذا المجال. كما يتعين على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها أن تقدم إلى بنك المغرب تقريرا عن تنفيذ هذه التوصيات، وفقا للكيفيات التي حددها.

- **تعريف المندوبية السامية للتخطيط**

بالنسبة للمندوبية السامية للتخطيط، المرأة المقاولة هي كل امرأة توجد على رأس مقاولة معينة، دون أن تكون بالضرورة مؤسسة أو مالكة لها. وتقوم بتسيير المقاولة حسب الصلاحيات الموكلة إليها.

كشفت المقاربة المعيارية التي أجراها المرصد أن لا وجود لإجماع على تعريف ريادة الأعمال النسائية. في الواقع، تستخدم كل دولة أو منظمة تعريفها الخاص، مما يجعل من الصعب الخوض في مقارنة على المستوى الدولي.

الإطار 19: نتائج البحث الوطني للمندوبية السامية للتخطيط حول المقاولات لسنة 2019 وما تعلق منها بوضعية المرأة في المغرب

أجرت المندوبية السامية للتخطيط سلسلة من الدراسات الاستقصائية حول وضعية المرأة في المغرب، مع التركيز بشكل خاص على التعليم والتكوين وولوج سوق العمل. وتم الإعلان عن نتائج هذه الدراسات بمناسبة اليوم العالمي للمرأة برسم سنة 2021 .

القيادة:
وفقًا لنتائج البحث الوطني لسنة 2019، والذي تم انجازه انطلاقة من عينة مكونة من 2101 مقاولة، بلغت نسبة المقاولات التي تسيرها نساء 12,8٪.

[58] تمثل سندات النوع الاجتماعي تطوراً حديثاً في مجال التمويل المستدام، ويمكن تعريفها بشكل عام على أنها سندات تدعم تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

ومن حيث التوزيع القطاعي، يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى بنسبة 17,3٪ من المقاولات التي تسيرها النساء، تليها التجارة والصناعة والبناء بحصص بلغت على التوالي 13,8٪ و12,6٪ و2,6٪.
بالإضافة إلى ذلك، تسجل النساء المسيرة للمنشآت حضورا وازنا في المقاولات الصغيرة جدا وفي المقاولات الصغرى والمتوسطة بحصص للغت 13,4٪ و10,2٪، أما حضورها في المقاولات الكبرى فهو محتشم ولا يتعدى 8٪. بالإضافة إلى ذلك، تسير النساء 18٪ من المقاولات الفردية و11٪ من شركات المحاصة والشركات ذات المسؤولية المحدودة.

المشاركة في سوق الشغل:
وفقًا لنتائج البحث الوطني حول التشغيل المنجزة سنة 2020 انطلاقا من عينة تتكون من 90 ألف أسرة منها 30 ألف تنتمي للمجال القروي، بلغت نسبة النساء النشيطات في سوق الشغل 19,9٪ مقابل 70,4٪ للرجال. وبلغ معدل تشغيل النساء 16,7٪ مقابل 62,9٪ للرجال. ويعد قطاع "الفلاحة والحراجة والصيد البحري" المتصدر لفروع النشاط من حيث تشغيل النساء (44,8٪).
وفي سنة 2020، في ظل التأثير المشترك للجائحة وآفة الجفاف، سجل معدل بطالة النساء في الوسطين القروي والحضري ارتفاعا من 2,7٪ إلى 3,9٪، ومن 21,8٪ إلى 24,7٪ على التوالي.

الرسم البياني 29: حصص ريادة الأعمال النسائية حسب الشكل القانوني للمقاولة[59] -2019

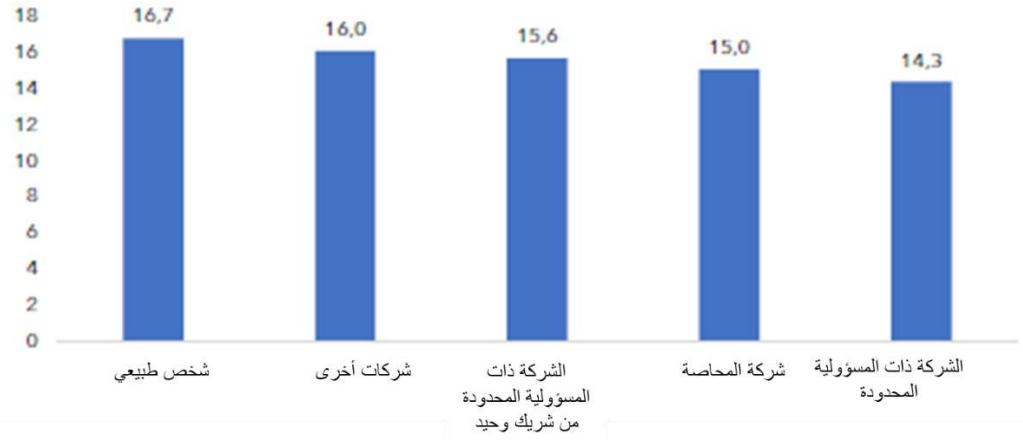

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الجدول 42: التطور السنوي لحصة ريادة الأعمال النسائية في مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب فئة المقاولة (٪)

فئة المقاولة	2017	2018	2019	2020
م.م.ص.[0,3]	15,1	15,4	15,4	15,3
م.ص.ج.]3,10[	11,7	11,9	12,3	11,9
م.ص.]10,50[	9,9	10,2	10,2	10,2
م.م.]50,175[	10,8	11,0	10,3	10,6
م.ك.> 175	13,3	12,9	13,1	13,0

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

[59] تبلغ نسبة ريادة الأعمال النسائية في مقاولات الأشخاص الطبيعيين 16,7٪. ويعزى الاختلاف مقارنة مع الأرقام الواردة في المقدمة (16,3٪) إلى استخدام عملية حسابية تعتمد فقط على المقاولات الوارد شكلها القانوني في قاعدة البيانات .

الرسم البياني 30: التطور السنوي لحصة ريادة الأعمال النسائية في مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الجهة (٪)

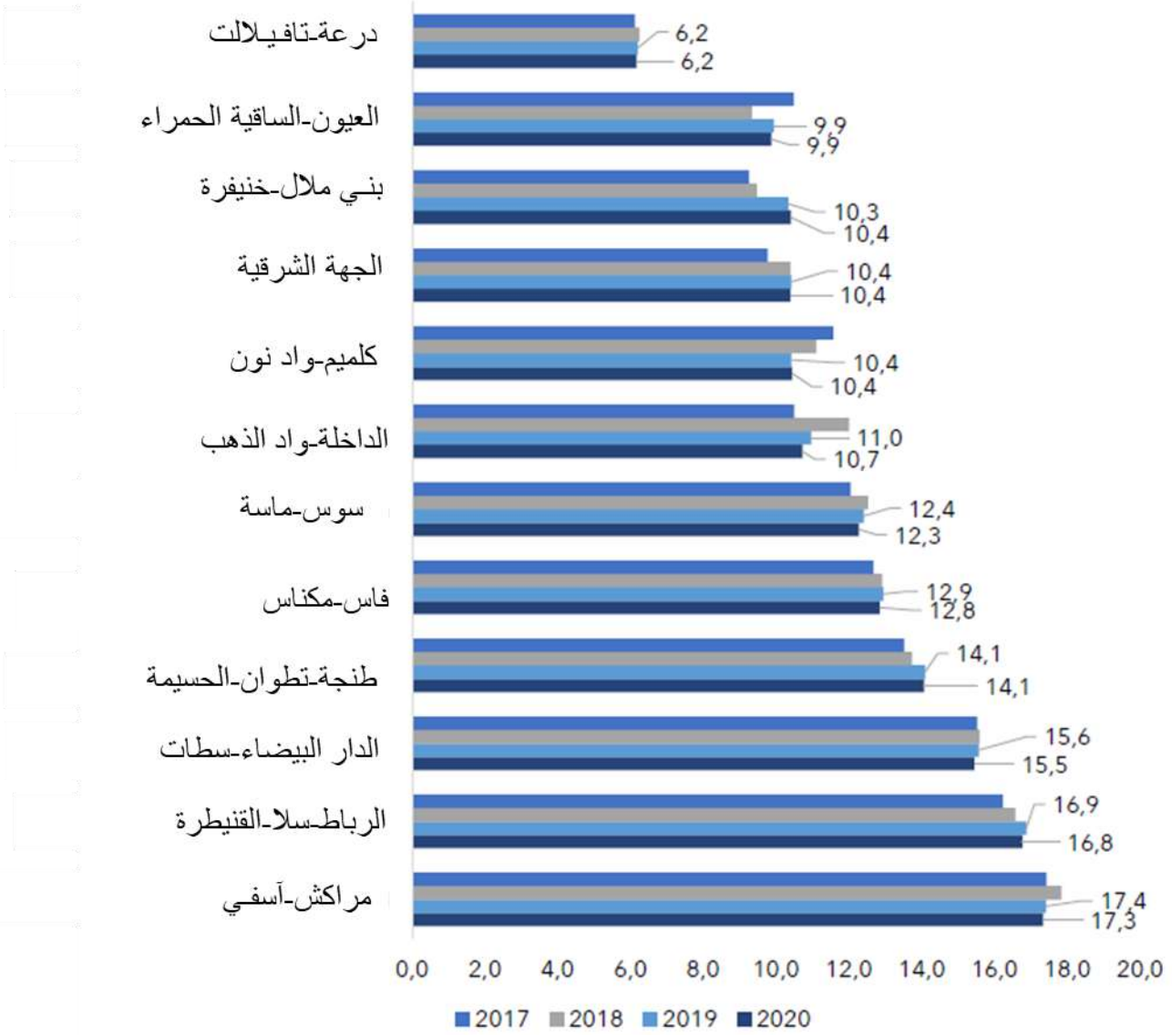

المصدر : قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الجدول 43: التطور السنوي لحصة ريادة الأعمال النسائية في مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الشكل القانوني للمقاولة (٪)

الشكل القانوني	2017	2018	2019	2020
ش.م.م. من ش. و.	15,8	15,7	15,6	15,5
شركة المحاصة	14,8	14,7	15,0	15,1
ش.م.م.	14,1	14,3	14,3	14,2
شركات أخرى	16,5	17,1	15,9	15,7

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الجدول 44: التطور السنوي لحصة ريادة الأعمال النسائية في مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب فرع النشاط (٪)

فرع النشاط	2017	2018	2019	2020
أنشطة الخدمات الأخرى	31,6	33,1	35,3	35
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	30,3	32,6	33,8	33,3
التعليم	30	29,8	30,2	30,1
الأنشطة المالية والتأمين	23,7	24,5	22,9	22,9
الفنون والمهرجانات وأنشطة العروض	19,6	19,1	21,7	21,2
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	20,6	21,4	21,2	21,2
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	19,9	19,8	19,8	19,6
الإيواء والمطاعم	19,1	19	18,1	18
الأنشطة العقارية	17,7	17,5	17,4	17,5
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	15,3	15,4	15,5	15,3
الإعلام والاتصال	15,3	15,6	15,3	15,2
الصناعة التحويلية	13,2	13,4	13,6	13,6
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	10,7	10,9	13,5	13,4
إنتاج وتوزيع المياه؛ الصرف الصحي وتدبير ومعالجة النفايات	15,8	15,6	13,1	12,6
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	11,3	13,2	10,8	10,8
النقل والتخزين	9,2	9,2	9,4	9,3
البناء	7,8	7,8	7,7	7,7
الصناعات الاستخراجية	7,7	7,6	7,2	7,2
المجموع	**14,5**	**14,7**	**14,7**	**14,6**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الرسم البياني 31: حصة مناصب الشغل في المقاولات التي تسيرها نساء حسب فئة المقاولة (%)

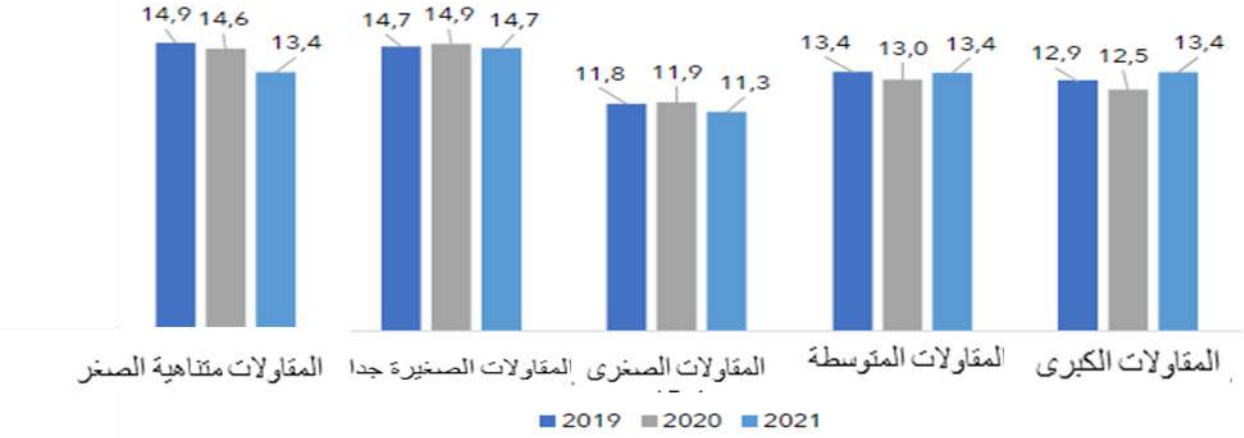

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الرسم البياني 32: حصة مناصب الشغل في المقاولات التي تسيرها نساء حسب فئة الجهة (%)

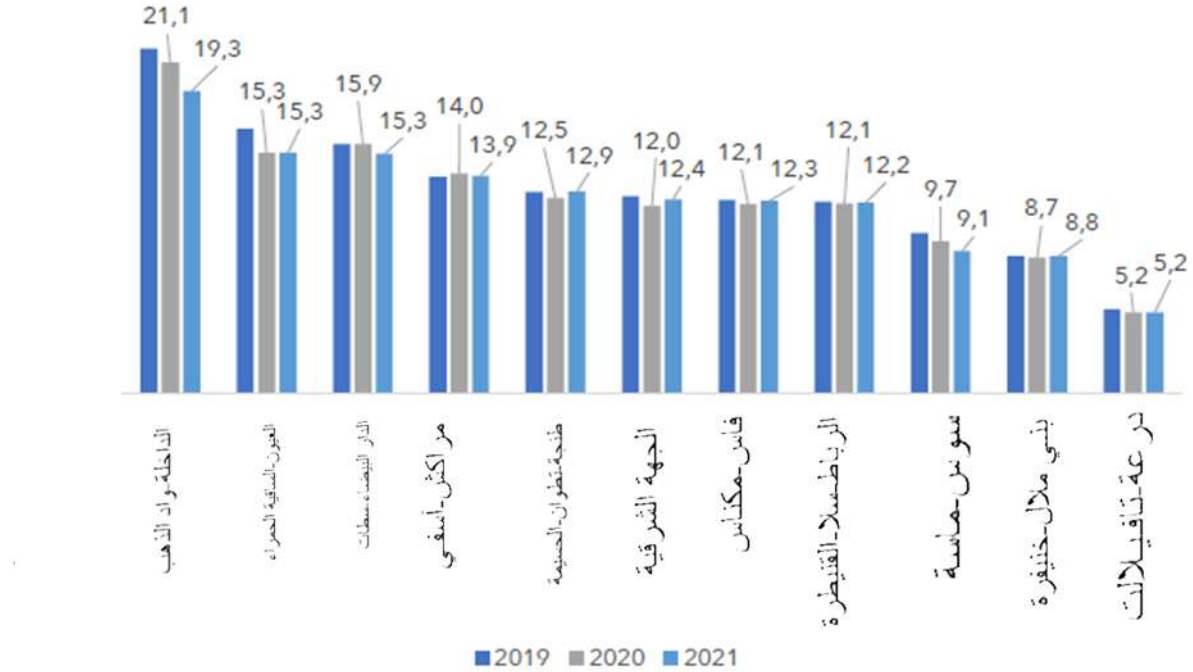

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الرسم البياني 33: حصة مناصب الشغل في المقاولات التي تسيرها نساء حسب الفئة العمرية للمقاولة (%)

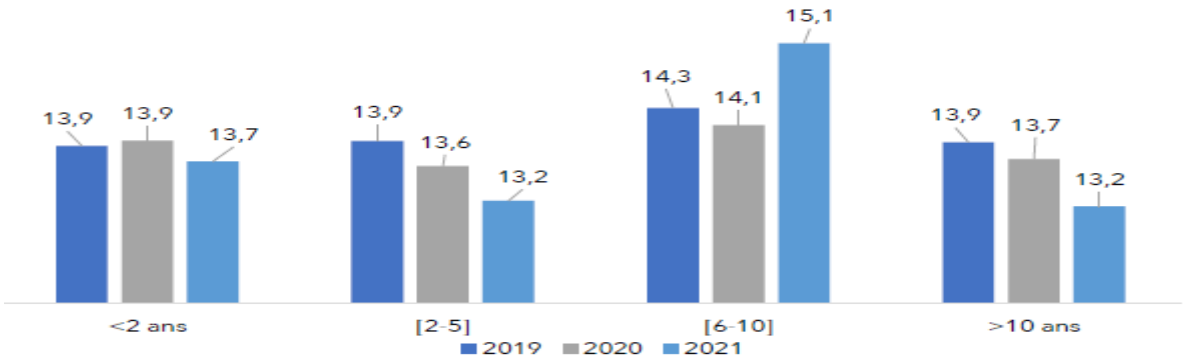

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الرسم البياني 34: حصة مناصب الشغل في المقاولات التي تسيرها نساء حسب فرع النشاط (%)

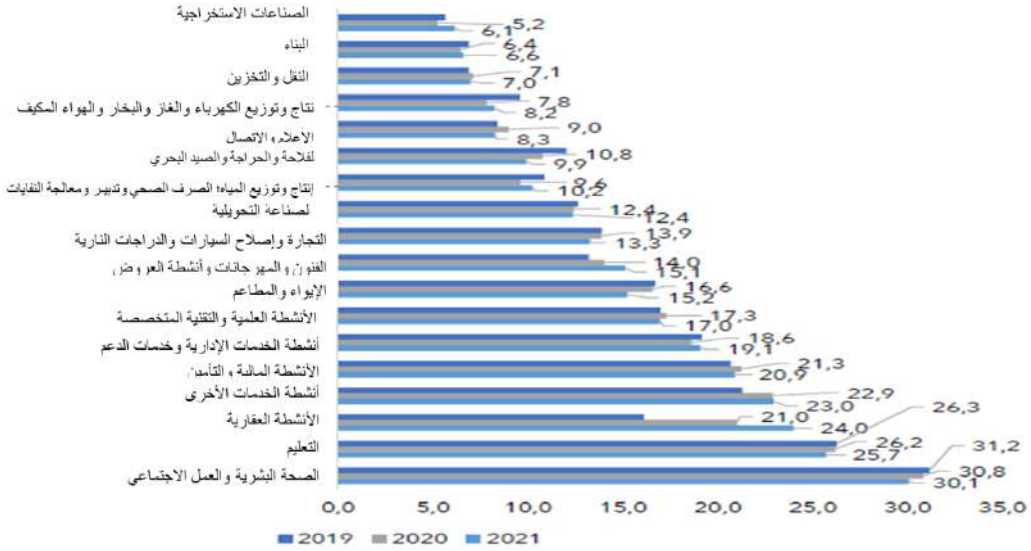

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الرسم الباني 35: تطور حصة مناصب الشغل المصرح بها في مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي تسيرها نساء حسب الجهة[60] (%)

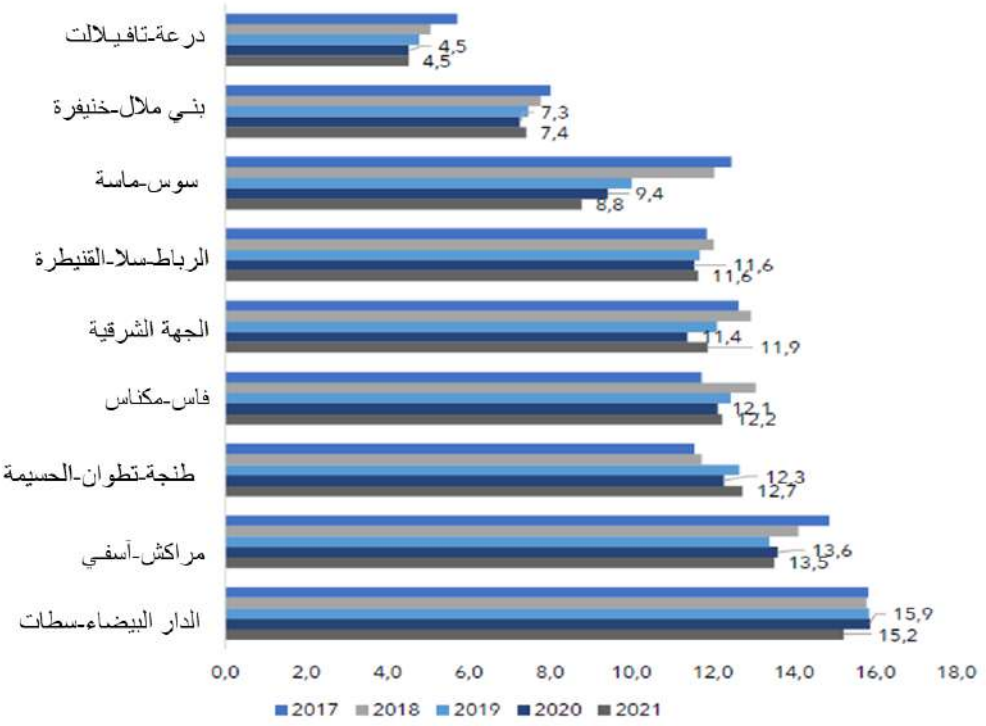

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

[60] معطيات غير متوفرة في بالنسبة لجهات "العيون-الساقية الحمراء" و"الداخلة-وادي الذهب" و"كلميم-واد نون".

الجدول 45: تطور حصة مناصب الشغل المصرح بها في مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي تسيرها نساء حسب فرع النشاط (%)

فرع النشاط	2017	2018	2019	2020	2021
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	28,4	28,7	27,4	27,1	26,3
التعليم	26,5	25,1	25,4	25,3	24,8
الأنشطة العقارية	14,8	16,6	16,5	21,6	24,6
أنشطة الخدمات الأخرى	21,8	22,7	21,3	23,1	23,2
الأنشطة المالية والتأمين	21,9	21,6	20,7	21,3	21
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	18,8	18,9	19,2	18,7	19,2
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	15,11	16,2	16,8	17,2	16,8
الإيواء والمطاعم	18,4	19,	18,2	18,1	16,5
الفنون والمهرجانات وأنشطة العروض	11	11,5	18,2	18,1	16,5
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	12,5	12,8	13,5	13,5	12,8
الصناعة التحويلية	13,8	13,5	12,9	12,6	12,6
إنتاج وتوزيع المياه؛ الصرف الصحي وتدبير ومعالجة النفايات	-	-	10,9	9,6	10,3
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	7,7	9	9,6	7,8	8,3
الإعلام والاتصال	7,4	8	8,3	9	8,2
النقل والتخزين	7,2	7	7	7,2	7
البناء	7,7	7,2	7,2	6,7	6,9
الصناعات الاستخراجية	8,3	8,4	6,3	5,8	6,8
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	-	-	8,1	7	6
المجموع	14,1	14	13,6	13,4	13,1

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الجدول 46: تطور حصة مناصب الشغل المصرح بها في مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي تسيرها نساء حسب الفئة العددية للأجراء (%)

الفئة العددية	2017	2018	2019	2020	2021
[1,10]	13,1	13,6	13,7	13,7	13,6
[11, 50]	12,6	12,8	12,8	12,7	12,6
[51, 100]	12,5	12,1	12,6	12,9	13,0
[101, 500]	13,4	13,5	13,0	13,0	12,6
أزيد من 500	15,5	15,1	14,1	14,0	13,5
المجموع	**14,1**	**14,0**	**13,6**	**13,4**	**13,1**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الجدول 47: تطور حصة مناصب الشغل المصرح بها في مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي تسيرها نساء حسب فئة المقاولة (%)

فئة المقاولة	2017	2018	2019	2020	2021
م.م.ص.[0,3]	15,10	15,9	15,0	14,7	13,5
م.ص.ج.[3,10[	13,3	13,5	14,7	14,8	14,7
م.ص.[10,50]	12,5	12,3	11,8	12,0	11,4
م.م.[50,175]	14,5	14,5	13,5	13,1	13,4
م.ك. > 175	14,7	14,0	13,2	12,8	13,8
المجموع	**14,0**	**13,9**	**13,4**	**13,2**	**13,3**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الجدول 48: تطور حصة مناصب الشغل المصرح بها في مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي تسيرها نساء حسب الفئة العمرية للمقاولة (%)

الفئة العمرية	2017	2018	2019	2020	2021
أقل من سنتين	12,5	13,1	12,6	12,5	13,5
[2-5]	14,0	13,9	13,2	12,9	12,3
[6-10]	12,0	11,8	13,1	13,0	14,1
أزيد من 10 سنوات	15,1	14,9	14,1	13,8	13,2
المجموع	**14,1**	**14,0**	**13,6**	**13,5**	**13,2**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الجدول 49: تطور حصة مناصب الشغل المصرح بها في مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي تسيرها نساء حسب الشكل القانوني للمقاولة (%)

الشكل القانوني	2017	2018	2019	2020	2021
ش.م.	19,9	20,4	20,3	20,2	18,9
ش.م.م.	12,7	12,4	11,9	11,8	12,0
ش.م.م. من شريك وحيد	11,1	11,2	11,3	11,2	11,0
شركات أخرى	12,1	12,2	13,1	12,2	12,4
المجموع	**14,1**	**14,0**	**13,6**	**13,5**	**13,2**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الرسم البياني 36: توزيع كتلة الأجور لدى مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الفئة العددية للأجراء (%)

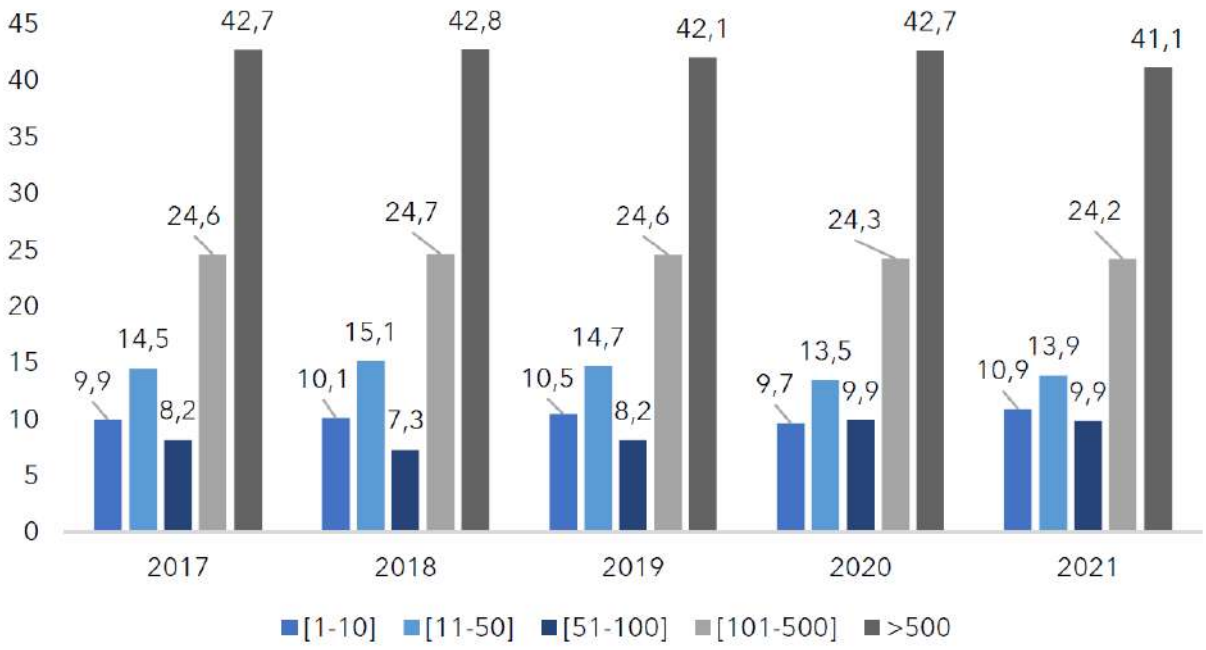

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الجدول 50: تطور حصة كتلة الأجور لدى مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الفئة العددية للأجراء (%)

الفئة العددية	2017	2018	2019	2020	2021
[1,10]	14,9	14,9	15,0	14,5	14,5
[11,50]	13,1	13,5	13,2	12,3	12,3
[51,100]	12,6	11,5	12,5	15,0	14,9
[101,500]	14,4	14,2	14,3	13,7	13,9
>500	16,9	16,9	16,2	16,2	15,6

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الجدول 51: تطور حصة كتلة الأجور لدى مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب فرع النشاط (%)

فرع النشاط	2017	2018	2019	2020	2021
الصحة البشرية والعمل الاجتماعي	26,1	27,3	27,7	26,2	26,2
التعليم	23,5	22,8	23,3	22,1	21,8
أنشطة الخدمات الأخرى	18,9	20,4	20,3	19,7	20,5
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	20,6	21	20,8	19,9	20,2
الأنشطة المالية والتأمين	21	20,1	19,5	19,3	19,5
الأنشطة العقارية	17,8	17,9	17,4	17,6	19,2
الإيواء والمطاعم	18,6	18,5	18,4	16,9	16,2
التجارة وإصلاح السيارات والدراجات النارية	14,4	14,5	15,2	15,3	15
الصناعة التحويلية	15,6	15,3	14,8	14,8	14,4
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	12,9	13,4	13,4	14	14,4
الإعلام والاتصال	10,4	10,4	10,6	12,3	12,2
الفنون والمهرجانات وأنشطة العروض	8,7	9	9,6	12,3	12,2
إنتاج وتوزيع المياه؛ الصرف الصحي وتدبير ومعالجة النفايات	-	-	11	8,9	9,3
البناء	8,8	8,4	8,4	8	7,8
النقل والتخزين	7,9	7,9	7,8	8,1	7,8
الصناعات الاستخراجية	8,5	8,6	7,4	7,4	7,6
الفلاحة والحراجة والصيد البحري	-	-	7,9	8	7,6
إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والبخار والهواء المكيف	4,4	4,1	4,2	3,5	3,3
المجموع	**15**	**14,9**	**14,7**	**14,6**	**14,4**

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الرسم البياني 37: توزيع كتلة الأجور لدى مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الفئة العددية للأجراء (%)

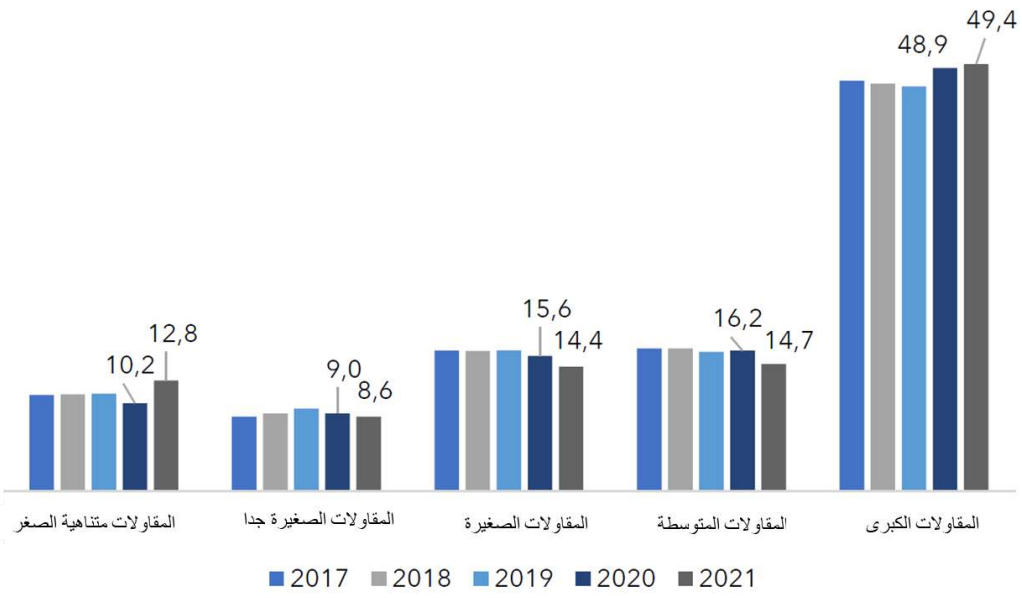

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الجدول 52: تطور حصة كتلة الأجور لدى مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب فئة المقاولة (%)

فئة المقاولة	2017	2018	2019	2020	2021
م.م.ص.[0,3]	15,4	15,8	14,8	14,1	13,4
م.ص.ج.]3,10]	12,5	12,3	12,1	11,9	11,9
م.ص.]10,50]	14,6	14,9	15,6	15,4	14,9
م.م.]50,175]	13,9	14,2	13,5	13,6	13,6
م.ك.> 175	16,6	16,4	15,6	15,6	16,5

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

الرسم البياني 38: تطور حصة كتلة الأجور لدى مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الجهة (%)

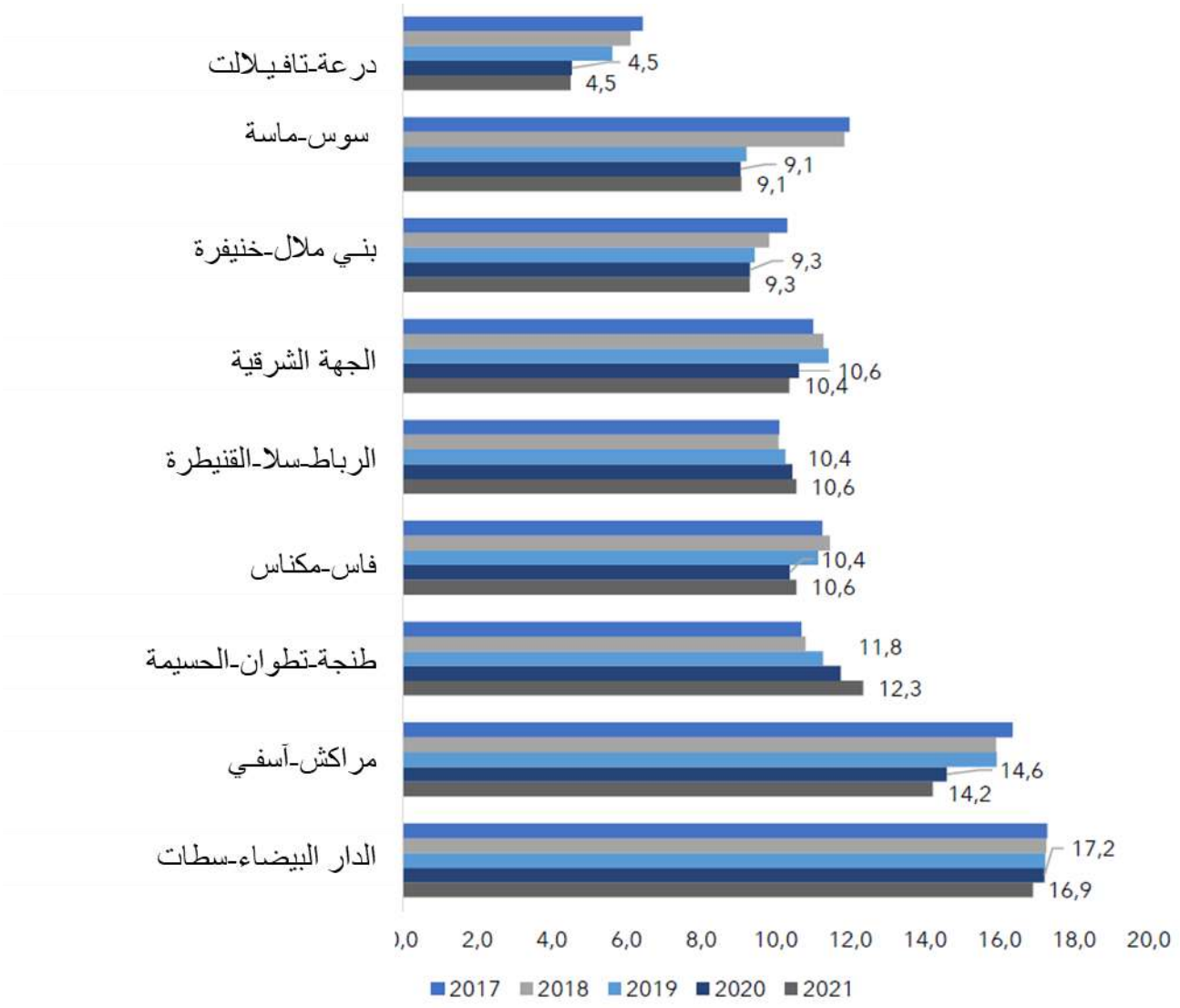

المصدر: قاعدة البيانات الموحدة انطلاقا من معطيات المديرية العامة للضرائب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

قائمة الرسوم البيانية والجداول والأشكال II

1. لائحة الرسوم البيانية
2. لائحة الجداول
3. لائحة الأشكال

قائمة الرسوم البيانية والجداول والأشكال II

لائحة الرسوم البيانية

الرسم البياني 22: حصة ريادة الأعمال النسائية حسب فئة المقاولات – 2019 (%) 99
الرسم البياني 23: حصة ريادة الأعمال النسائية من مجموع مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة ومقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة –2019 (%) 100
الرسم البياني 24: حصة ريادة الأعمال النسائية حسب الجهة – 2019 (%) 101
الرسم البياني 25: حصة ريادة الأعمال النسائية من مجموع مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة ومقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة حسب الجهة –2019 (%) 101
الرسم البياني 26: حصة ريادة الأعمال النسائية حسب الفئة العمرية للمقاولة – 2019 (%) 102
الرسم البياني 27: حصة ريادة الأعمال النسائية من مجموع مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة ومقاولات الأشخاص الطبيعيين النشطة حسب الفئة العمرية للمقاولة – 2019 (%) 103
الرسم البياني 28: حصة ريادة الأعمال النسائية من مجموع المقاولات حسب فرع النشاط – 2019 (%) 104
الرسم البياني 29: حصص ريادة الأعمال النسائية حسب الشكل القانوني للمقاولة -2019 115
الرسم البياني 30: التطور السنوي لحصة ريادة الأعمال النسائية في مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الجهة (٪) 116
الرسم البياني 31: حصة مناصب الشغل في المقاولات التي تسيرها نساء حسب فئة المقاولة (%) 117
الرسم البياني 32: حصة مناصب الشغل في المقاولات التي تسيرها نساء حسب فئة الجهة (%) 118
الرسم البياني 33: حصة مناصب الشغل في المقاولات التي تسيرها نساء حسب الفئة العمرية للمقاولة (%) 118
الرسم البياني 34: حصة مناصب الشغل في المقاولات التي تسيرها نساء حسب فرع النشاط (%) 119
الرسم البياني 35: تطور حصة مناصب الشغل المصرح بها في مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي تسيرها نساء حسب الجهة (%) 119
الرسم البياني 36: توزيع كتلة الأجور لدى مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الفئة العددية للأجراء (%) 122
الرسم البياني 37: توزيع كتلة الأجور لدى مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الفئة العددية للأجراء (%) 123
الرسم البياني 38: تطور حصة كتلة الأجور لدى مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الجهة (%) 124

لائحة الجداول

الجدول 37: حصة ريادة الأعمال النسائية من مجموع المقاولات حسب نوع النشاط – 2019 (%) 104
الجدول 38: التطور السنوي لعدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي تسيرها نساء حسب فئة المقاولات (%) 105
الجدول 39: التطور السنوي لعدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي تسيرها نساء حسب الجهة (%) 105
الجدول 40: التطور السنوي لعدد مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي تسيرها نساء حسب فرع النشاط (%) 108
الجدول 41: التطور السنوي لريادة الأعمال النسائية في مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب فرع النشاط (%) 109
الجدول 42: التطور السنوي لحصة ريادة الأعمال النسائية في مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب فئة المقاولة (٪) 115
الجدول 43: التطور السنوي لحصة ريادة الأعمال النسائية في مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الشكل القانوني للمقاولة (٪) 116
الجدول 44: التطور السنوي لحصة ريادة الأعمال النسائية في مقاولات الأشخاص العتباريين النشطة حسب فرع النشاط (٪) 117
الجدول 45: تطور حصة مناصب الشغل المصرح بها في مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي تسيرها نساء حسب فرع النشاط (%) 120
الجدول 46: تطور حصة مناصب الشغل المصرح بها في مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي تسيرها نساء حسب الفئة العددية للأجراء (%) 120
الجدول 47: تطور حصة مناصب الشغل المصرح بها في مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي تسيرها نساء حسب فئة المقاولة (%) 121
الجدول 48: تطور حصة مناصب الشغل المصرح بها في مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي تسيرها نساء حسب الفئة العمرية للمقاولة (%) 121
الجدول 49: تطور حصة مناصب الشغل المصرح بها في مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة التي تسيرها نساء حسب الشكل القانوني للمقاولة (%) 121
الجدول 50: تطور حصة كتلة الأجور لدى مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب الفئة العددية للأجراء (%) 122
الجدول 51: تطور حصة كتلة الأجور لدى مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب فرع النشاط (%) 123
الجدول 52: تطور حصة كتلة الأجور لدى مقاولات الأشخاص الاعتباريين النشطة حسب فئة المقاولة (%) 124

لائحة الأشكال

الشكل 9: عملية التنبؤ بالنوع الاجتماعي لمسيري المقاولات 96